PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

**جامعة وهران
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجاريه

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد الاندماج الجهوي

الموضوع

دراسة تاثير تغيرات اسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري (1971-2006)

من إعداد الطالب:
طروبيا نذير

تحت إشراف:
قنيش محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الرئيس: بن باير حبيب – أستاذ – جامعة وهران

المقرر: قنيش محمد – أستاذ محاضر (أ) – جامعة وهران

المناقش: معمر بلخير – أستاذ محاضر(أ) – جامعة وهران

المناقش: كفيف محمد بن عودة – أستاذ محاضر (أ) – جامعة وهران

2010-2009

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإهـــــــداء

إلى من كان لهما الفضل في تربيتي وتعليمي

إلى والديّ الكريمين حفظهما الله وأمدَّ في عمريهما

الى إخوتي وأخواتي

الى جميع زملاء المشوار العلمي

إلى جميع الأصدقاء والأحباء الذين عرفتهم كل باسمه

* ...اهدي ثمرة عملي هذه *

طروبيا ندير

شكـــــر وعرفـــــان

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أتوجه بالشكر الجزيل بعد المولى تعـ

فضيلة الدكتور **قنيش محمد** على توجـ

طيلة إعدادي لهذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر كذلك إلى أعضاء اللجنة المشرفة على قبولهم

مناقشة هذا العمل

وكما لا يفوتني أن اشكر كذلك كل مدَّ إلي يد العون من قريب أو بعيد

وأسال الله عز وجل أن يجزيهم عنا خير الجزاء

طروبيا ندير

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فهرس المحت

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول: النفط الخام وإستراتيجية التسعير

مقدمة..... 08

المبحث الأول: أساسيات حول النفط الخام..... 09

المطلب الأول: تعريف النفط الخام (البترول)..... 09

المطلب الثاني: أشكال النفط الخام..... 09

المطلب الثالث: أنواع الاحتياطي البترولي..... 11

المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط الخام..... 13

المطلب الأول: تسعير النفط قبل 1973..... 14

الفرع الأول: مرحلة نقطة الأساس الوحيد بخليج المكسيك..... 15

الفرع الثاني: مرحلة نقطتي الأساس بخليج المكسيك والخليج العربي..... 17

الفرع الثالث: مشاركة الدول العربية في تحديد الأسعار..... 19

1-تأسيس منظمة الاوبيك..... 20

2-التجربة الليبية..... 22

3-اتفاقية طهران 05 فيفري1971..... 23

4-اتفاقية طرابلس20 مارس 1971..... 24

5-التحولات التي أعقبت اتفاقيتي طهران وطرابلس 25

المطلب الثاني: تسعير النفط بعد سنة 1973..... 26

الفرع الأول: عوامل التغير في استراتيجيات التسعير في سنة 1973..... 26

الفرع الثاني: الأزمة النفطية الأولى 1973..... 28

1-أسباب الأزمة..... 29

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2-نتائج الأزمة.....
الفرع الثالث: الأزمة النفطية الثانية 1979.
1-أسباب الأزمة..... 32
2-نتائج الأزمة..... 33
الفرع الرابع: الأزمة النفطية العكسية 1986..... 34
1-أسباب الأزمة..... 35
2-نتائج الأزمة..... 36
المطلب الثالث: تطور هيكل وحركة أسعار النفط والعائدات النفطية..... 38
المبحث الثالث: أنواع أسعار النفط..... 41
المبحث الرابع: العوامل المحددة لأسعار النفط الخام..... 42
المطلب الأول: الطلب على النفط..... 43
الفرع الأول: تعريف الطلب النفطي..... 43
الفرع الثاني: العوامل المحددة للطلب على النفط..... 44
1-النمو الاقتصادي العالمي..... 45
2-سياسات الطاقة في أمريكا والدول الصناعية..... 46
3-تطور بعض مصادر الطاقة البديلة بخلاف البترول..... 46
المطلب الثاني: العرض من النفط..... 47
الفرع الأول: تعريف العرض النفطي..... 47
الفرع الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في العرض من النفط..... 48
1- الطلب على النفط..... 48
2-الاحتياطات المكدسة..... 48
3-المنافسة بين المنتجين..... 49
المبحث الرابع: النفط وإستراتيجية التسعير في المستقبل..... 51
المطلب الأول: أسعار النفط والتضخم العالمي..... 51
المطلب الثاني: أسعار النفط وأسواق الطاقة في العالم..... 52
المطلب الثالث: أسعار النفط والفوائض المالية 53
المطلب الرابع: إستراتيجية التسعير في المستقبل..... 55

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخلاصة والخاتمة.....

الفصل الثاني: النمو

مقدمة..... 60
المبحث الأول: النمو والتنمية..... 61
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي..... 61
المطلب الثاني: قياسه وأنواعه..... 62
المطلب الثالث: مفهوم التنمية..... 63
المطلب الرابع: إستراتيجية التنمية..... 64
الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن..... 65
الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن..... 65
المطلب الخامس: مصادر النمو الاقتصادي..... 66
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي..... 68
المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي..... 68
الفرع الأول: نظرية ادم سميث..... 69
الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو..... 72
الفرع الثالث: مالتوس والخطر السكاني..... 74
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند كارل ماركس..... 75
الفرع الأول: المادية التاريخية..... 76
الفرع الثاني: نظرية القيمة في العمل..... 76
المطلب الثالث: التحليل الكلاسيكي لجوزيف شومبيتر..... 78
المطلب الرابع: تحليل كينز للنمو الاقتصادي..... 79
المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي..... 81
المطلب الأول: نموذج هارود دومار..... 81
المطلب الثاني: نموذج هارود..... 82
المطلب الثالث: عرض لنموذج هارود دومار..... 84
المطلب الرابع: تقييم النموذج..... 86
المبحث الرابع: النظريات النيوكلاسيكية للنمو..... 86

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول: نموذج سولو.....
الفرع الأول: عرض النموذج .....
الفرع الثاني: عرض النموذج رياضيا..... 88
الفرع الثالث: القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال..... 90
الفرع الرابع: نموذج سولو والتقدم التقني..... 90
المبحث الخامس: تقدير دالة الإنتاج..... 92
المطلب الأول: دالة الإنتاج..... 92
الفرع الأول: التعريف بدالة الإنتاج..... 92
الفرع الثاني: أشكال دوال الإنتاج..... 93
1- دالة الإنتاج لكوب دوجلاس..... 93
2- دالة الإنتاج ذات المرونة الثابتة للإحلال..... 95
3- دالة الإنتاج المسامية..... 96
الخلاصة والخاتمة..... 97

الفصل الثالث: النمو والتحولات الاقتصادية بالجزائر

مقدمة..... 99
المبحث الأول: اللمحة التاريخية للنمو الاقتصادي الجزائري..... 100
المطلب الأول: مرحلة التصنيع والنمو 1967-1985..... 101
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاح والتعديل الهيكلي 1986-1998..... 107
الفرع الأول: المديونية الخارجية وشبح خدمة الدين الخارجي..... 109
الفرع الثاني: إعادة جدولة الديون والنمو الاقتصادي..... 112
الفرع الثالث: مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في النمو الاقتصادي..... 116
1- القطاع الصناعي..... 117
2- القطاع الزراعي..... 120
3- الخدمات..... 121
4- قطاع البناء والأشغال العمومية..... 121
المطلب الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري بداية القرن الحالي..... 122

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثاني: البترول والنمو الاقتصادي الجزائر
المطلب الأول: الوضع البترولي غداة الاستقلال
الفرع الأول: قطاع المحروقات في مرحلة الاقتصاد الموجه 1967-1979. 126
الفرع الثاني: قطاع المحروقات في مرحلة الاقتصاد اللامركزي1980-1989..... 127
الفرع الثالث: قطاع المحروقات بعد سنة 1990..... 128
المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد..... 131
الفرع الأول: المحروقات والجباية البترولية..... 131
الفرع الثاني: المحروقات والقطاع الصناعي..... 132
المبحث الثالث: النمو الاقتصادي بالجزائر ونظرية العلة (المرض) الهولندية..... 132
المطلب الأول: نظرية المرض الهولندي..... 132
المطلب الثاني: نموذج كوردن ونيري..... 133
المطلب الثالث: مميزات قطاع المحروقات (المصدر) بالجزائر..... 135
الفرع الأول: نمو كتلة الأجور (زيادة الأجور)..... 135
الفرع الثاني: تراجع القطاع الصناعي..... 136
الفرع الثالث: سعر صرف الدينار المحلي..... 137
الخلاصة والخاتمة..... 139

الفصل الرابع: الدراسة القياسية

مقدمة..... 141
المبحث الأول: مدخل الى نماذج المعادلات الفردية وطرق تقديرها..... 142
المطلب الأول: الانحدار الخطي المتعدد (العام)..... 142
المطلب الثاني: طرق التقدير الإحصائية لمعلمات النموذج..... 142
المطلب الثالث: خواص مقدرات المربعات الصغرى..... 145
المبحث الثاني: تقدير النمو الاقتصادي الجزائري بطريقة المربعات الصغرى..... 145
المطلب الأول: تقدير النمو الاقتصادي بدلالة أسعار النفط..... 147
المطلب الثاني: تقدير النمو الاقتصادي بدلالة أسعار النفط وإجمالي الاستثمار المحلي..... 149

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثالث: تقدير النمو لاقتصادي بدلالة والمتغير النوعي.....
الخلاصة والخاتمة..... 154
الخاتمة العامة..... 155
قائمة المراجع 160
الملاحق..... 170

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة الجد

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الأصناف الرئيسية للنفط الخام في العالم	11
02	احتياطات النفط في العالم 2002–2006 (مليار برميل نهاية السنة)	12
03	تطور أسعار البترول من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1959 (دولار/برميل)	18
04	مصادر الطاقة البديلة في العالم (مليون طن مكافئ)	30
05	الأسعار الفورية للنفط العربي الخفيف من 1971 إلى 1986 (دولار/برميل)	32
06	تطور ميزان المدفوعات لدول الاوبيك (مليار دولار)	33
07	السعر الحقيقي للنفط الخام محسوما التضخم وبافتراض أسعار صرف عام 1974 (دولار/برميل)	38
08	استهلاك النفط في العالم (ألف برميل في اليوم)	44
09	إنتاج النفط في العالم (مليون طن)	49
10	قيمة الاستثمارات المالية بالمليار دينار جزائري	101
11	بنية الاستثمارات المخططة والمنجزة من 1967 إلى 1978 (%)	102
12	حصة المحروقات (%)	104
13	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائري (%)	106
14	نمو القطاعات الاقتصادية (%)	109
15	تطور الديون الخارجية للجزائر 1980–1995 (مليار دولار)	110
16	خدمة الدين في الصادرات والناتج المحلي الاجمالي 1990–1993	111
17	تطور واردات المواد الغذائية (مليار دج)	112
18	النمو الاقتصادي حسب القطاعات	116
19	تطور الإنتاج الصناعي (%) 1989= سنة الأساس	118
20	وزن المحروقات في صادرات السلع والخدمات (10^9)	128
21	أهمية المحروقات في الاقتصاد الوطني (1967–1985)	131

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

22	تطور كتلة الأجو

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في العالم 2002–2006	12
02	تطور أسعار النفط الحقيقية والاسمية لسلة الاوبيك 1970–2006 (دولار/برميل)	40
03	نسبة الاحتياطات في العلم سنة 2006	48
04	ظاهرة اعادة التدوير الخارجي	55
05	اثر التراكم الراسمالي في النمو الاقتصادي	70
06	تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي	71
07	دور الآلات الجديدة في تفادي حالة الركود	74
08	نموذج مالتوس في النمو الاقتصادي	75
09	تأثير التقدم التكنولوجي	81
10	التمثيل البياني لنموذج سولو–سوان	89
11	القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال	90
12	نموذج سولو مع التقدم التقني	91
13	التمثيل البياني لدالة كوب دوجلاس	94
14	التمثيل البياني لدالة CES	96
15	برنامج التكييف الهيكلي	114
16	الهيكل التنظيمي لشركة سونطراك	130

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

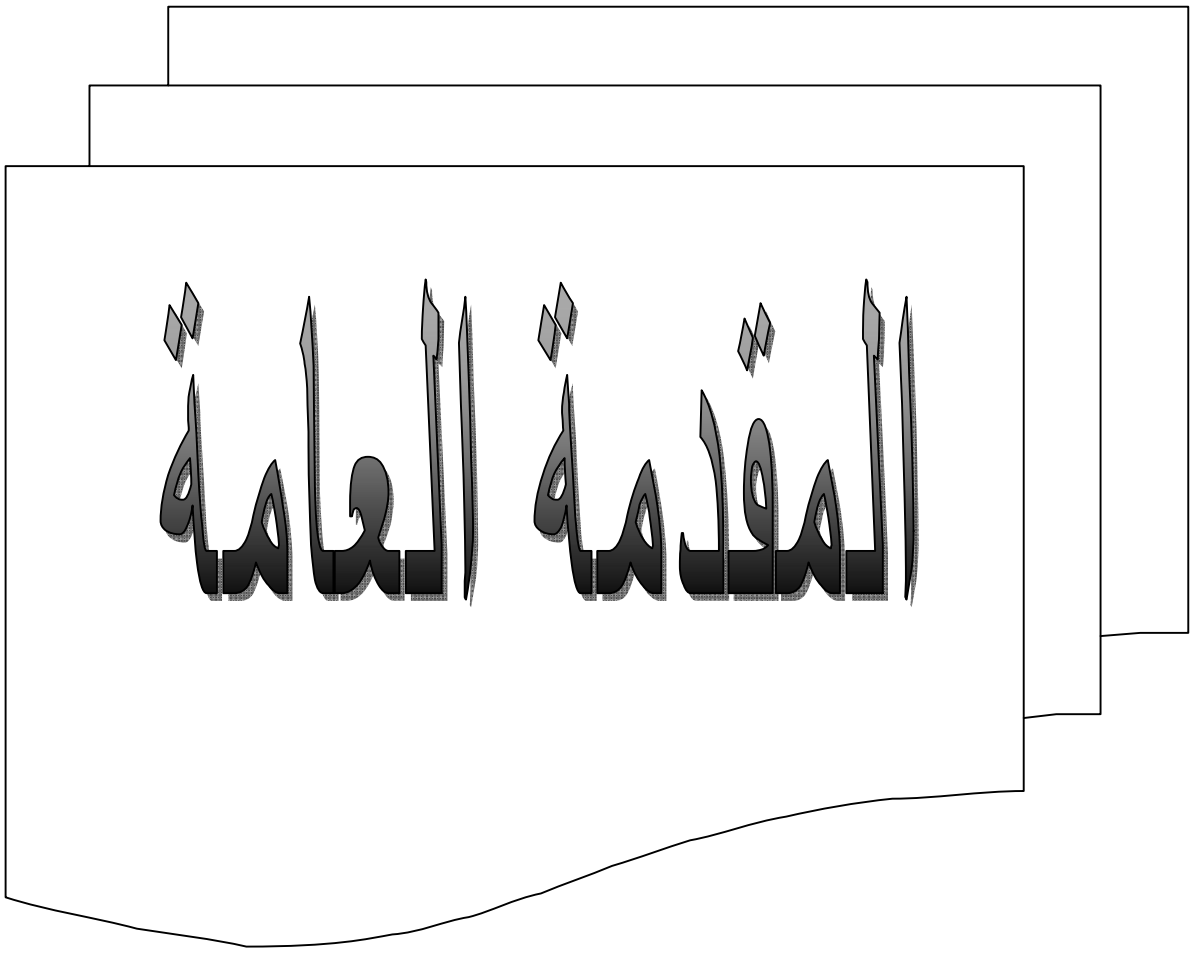

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لقد عرف العالم العديد من التحولات والتغيرات الاقتصادية المعقدة والمتشابكة انطلاقا من النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وسيطرة المعسكر الرأسمالي على الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى زيادة موجة التحرر الاقتصادي وظهور منظمة التجارة العالمية إلى جانب تزايد قوة التكتلات الاقتصادية. مما خلق جملة من التحديات والرهانات أمام الدول النامية للنهوض باقتصادياتها، وتحقيق معدلات نمو كتلك التي حققتها الدول المتقدمة، وفقا خطط تنموية محكمة ومدروسة وبالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لديها بشتى أنواعها.

ومن أهم الموارد الطبيعية التي تمتلكها معظم الدول النامية هي النفط. وهو ما يطلق عليه *الذهب الأسود*Black Gold. فمنذ اكتشاف هذه المادة الحيوية، ظلت تلعب دورا هاما في تحديد طبيعة العلاقات بين الشمال و الجنوب، ليس فقط الاقتصادية، بل حتى السياسية، الاجتماعية، الثقافية و كذا العسكرية.

وقد تأكدت أهمية هذه المادة الحيوية عقب قيام الدول المنتجة بتأميم مصادر الطاقة لديها و استبدال الفحم بالنفط عالميا، دون أن ننسى بزوغ فجر منظمة الدول المصدرة للنفط Organization Produced Exporting Countries سنة 1960. الهدف منها هو حماية حقوق الدول المنتجة في السوق العالمية. ونظرا للوزن الاستراتيجي لهذه المادة الأولية وتزايد الطلب العالمي عليها، فإن الصناعة البترولية قد أمَالَتْ إليها النصيب الأكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الصناعية الكبرى.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على ما تصدره من البترول في تشغيل و تفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى. فمنذ تأسيس شركة سونطراك SONATRACH سنة 1963 وتأميم المحروقات سنة 1971، سطرت الجزائر خطط تنموية ترتكز على ثلاثة محاور، أهمها تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية و الاجتماعية وتوفير المادة الأولية للصناعات البترولية و البتر وكيماوية .

ومن جهة أخرى، فالمعروف عن أسعار النفط أنها تسجل تقلبات حادة. وقد بلغت هذه الأسعار أدنى مستوياتها خلال الأزمة النفطية سنة 1986. مما دفع بالجزائر وغيرها

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من الدول المنتجة والمصدرة للنفط إلى اللجوء للا
اقتصادياتها. أما في الآونة الأخيرة فقد ارتفعت أسعار البترول ارتفاعا مذهلا حتى سجلت أرقاما قياسية لم تسجلها من قبل، إذ بلغ سعر البرميل الواحد قرابة 100 دولار.

كلما ما ذكر آنفا يدفعنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية والتي تقوم عليها المذكرة والمتمثلة في: **ما هو تأثير تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري؟** وبالموازاة مع هذه الإشكالية الرئيسية سنحاول الإجابة أيضا عن بعض التساؤلات الفرعية التالية:

1. لماذا يلاحظ هذا التواضع في معدلات النمو الاقتصادي في حين أن الجزائر تسجل فائضا في ميزان المدفوعات والراجع إلى عوائد الصادرات النفطية المتزايدة ؟
2. هل يمكن تطبيق نموذج العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري ؟
3. كيف يمكن للجزائر أن تنمي اقتصادياتها الداخلية كإستراتيجية في المستقبل في حالة نضوب النفط المحتمل.
4. ماذا يُقْصد بالنمو الاقتصادي و ما هي أهم نماذجه ؟
5. ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين تطور أسعار النفط و النمو الاقتصادي الجزائري ؟
6. ما هي أهم السمات التي ميزت تطور الاقتصاد الجزائري منذ ظهور البترول ؟

فرضيات الدراسة :

بهدف معالجة الإشكالية المطروحة أعلاه: تم صياغة الفرضيات التالية :

- يفترض بان هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي الجزائري وتغير أسعار البترول .
- هناك علاقة طردية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي الجزائري.
- ارتفاع أسعار البترول تؤثر سلبيا على القطاعات الغير نفطية كالقطاع الصناعي، الزراعي وقطاع الخدمات.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري مما يسمح بالوصول إلى نتائج تساعد على وضع توصيات ورسم خطط إستراتيجية مستقبلية وهذا بالموازاة مع جملة من الأهداف هي :

- إبراز تأثير تغير أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية كل على حدة "الواردات, الإنفاق الحكومي, عرض النقود...."
- إبراز ضرورة الاهتمام بالقطاعات النقطية عن طريق الرفع من كفاءة هذه القطاعات حتى يتسنى لها المنافسة في أسواق التصدير مادام أن الجزائر تملك ميزة نسبية في هذه المادة .
- إبراز جميع الجوانب المتعلقة بالدراسة النظرية للنمو الاقتصادي.
- إبراز ضرورة توسيع القاعدة الإنتاجية عن طريق الارتفاع بمعادلات النمو في القطاعات الإنتاجية الأخرى غير النفطية .
- إبراز أهم تطورات أسعار وسوق النفط من بداية الستينات إلى يومنا هذا.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع المتمثل في محاولة دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي الجزائري وتغير أسعار البترول وذلك باختبار الفرضيات المذكورة سابقا ,فإننا سنعتمد بداية على المنهج التاريخي لإظهار السلم الزمني لتطور أسعار النفط عالميا، ثم المنهج الوصفي لوصف جميع المفاهيم والتعارف الحاضنة بالدراسة وكذا المنهج التحليلي لتحليل جميع النتائج والبيانات المتوفرة لدينا.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حدود الدراسة

ستقتصر الدراسة على النمو الاقتصادي الجزائري وعلاقته بتغير أسعار البترول .فالاقتصاد الجزائري عرف مرحلتين هما المرحلة الاشتراكية وتمتد من الاستقلال إلى سنة 1990 (1962 ــ 1990)، ثم دخوله بعد ذلك في اقتصاد السوق من 1990 إلى يومنا هذا وتعتمد الجزائر في صادرتها خصوصا على الصادرات النفطية حيث تشكل هذه الأخيرة نسبة 98 % من إجمالي الصادرات. لاسيما وان نفط الجزائر (المزيج الصحراوي) Sahara Blend يعد من أفضل أنواع النفوط في العالم. وتعطي الدراسة الفترة من عام 1971 إلى سنة 2006.

الدراسات السابقة:

لقد عالجت العديد من الدراسات التطبيقية والنظرية تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، وذلك في إطار ما يعرف بالعلة الهولندية وأهم هذه الدراسات هي دراسة كل من Gorden و Neary (1982) وغيرها، وحسب د. حسين عمر فملخص هذه الدراسات أن الطفرة في قطاع النفط الخام يترتب عليها آثار سلبية على تطور القطاعات غير النفطية وبخاصة قطاعي الزراعة والصناعة في الدول المصدرة للنفط. أما على المستوى المحلي .فإن هذه الطفرة تؤدي إلى ارتفاع في معادلات التضخم نتيجة لارتفاع الطب الكلي المحلي بسبب الدخل القوي.

كما نشرت دراسة ل د.حسين عمر: في مجلة التعاون بعنوان "اثر الطفرة النفطية على اقتصاد المملكة السعودية"، خلاصة الدراسة أنه رغم تحقق بعض الآثار السلبية للطفرة، كارتفاع سعر الصرف والتضخم و تنامي الطلب الكلي .وانتعاش قطاع الخدمات إلا أن قطاع الزراعة والصناعة لم يتأثرا بهذه الطفرة خلا فا لما كان متوقعا .

كما أن هناك دراسة قام بها **نادر العطوني** بعنوان:

Oil Price fluctuations and their Impact on the Macroeconomic Variables of Kuwait

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

دارس فيها العلاقة بين التغيرات أسعار النفط وتأث
مستعملا في ذلك النموذج القياسي VAR

تنظيم الدراسة:

لمعالجة الموضوع المقترح والوصول إلى الأهداف المرجوة، تم تقسيم البحث إلى مقدمة، أربعة فصول وخاتمة.

في الفصل الأول الموسوم بالنفط واستراتيجيات الأسعار فقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث. حيث تناول المبحث الأول مفاهيم حول ماهية النفط الخام، أما المبحث الثاني فقد عالج التطور التاريخي لهذه المادة الخام من بداية القرن العشرين إلى مستهل القرن الحالي. أما المبحث الثالث فقد خصص للحديث عن أنواع الأسعار المصاحبة للنفط الخام والعوامل الداخلة في تحديدها عالميا. وأخيرا المبحث الرابع الذي أعطى رؤية مبسطة عن الإستراتيجية الواجب تبنيها من طرف الدول العربية لتحديد تسعيرة النفط مستقبلا.

الفصل الثاني المعنون بالنمو الاقتصادي فقد اشتمل على خمسة مباحث متوالية. إذ تناول المبحث الأول ماهية كل من النمو والتنمية، أما المبحث الثاني فقد أعطى نبذة عن النظريات التقليدية التي تناولت النمو الاقتصادي في حين عالج المبحث الثالث النظريات الحديثة. أما المبحث الرابع فقد خصص للنظريات التي وكلاسيكية للنمو. وأخيرا المبحث الخامس الذي تعرض لدراسة تقدير دوال الإنتاج.

أما الفصل الثالث المعنون بالنمو الاقتصادي والتحولات الاقتصادية بالجزائر فقد تضمن ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول التطور التاريخي للنمو الاقتصادي الجزائري. أما المبحث الثاني فقد أشار إلى البترول وعلاقته بالنمو، أما المبحث الثالث والأخير فقد ركز على إبراز العلاقة بين المرض الهولندي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الرابع الحامل لعنوان الدراسة القياسية والممثل للجانب التطبيقي للدراسة يحوي على مبحثين فقط. المبحث الأول يعتبر مدخل إلى نماذج المعادلات الفردية وطرق تقديرها. أما المبحث الثاني فقد حاولنا فيه تقدير النمو الاقتصادي الجزائري بطريقة المربعات الصغرى.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

صعوبات الدراسة:

كما هو الشأن بالنسبة لأي بحث علمي، فقد واجهتنا صعوبات جمة أثناء إعدادنا لهذه الدراسة تمثلت بداية في نقص المراجع العلمية بالمكتبات الجامعية وكذا نقص الإحصائيات وتضاربها في اغلب الأحيان

المصطلحات الأساسيات للدراسة:

النفط (البترول)، النمو الاقتصادي، العلة الهولندية، النماذج الاقتصادية، طريقة المربعات الصغرى، التنمية المستدامة، نفط مكافئ، الانحدار، السعر.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقدمة:

تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية بشكل موسع جانب النفط الخام (البترول الخام)، ذلك ان هذا الأخير احتل – ويحتل إلى حد الساعة– الصدارة في سلم اهتمامات الدول، سواء تعلق الأمر بالدول المصدرة آو المستوردة له. فبالرغم من وجود مصادر طاقة متباينة وكثيرة، وان بعضها اكتشف قبل النفط الخام، إلا أن هذه المادة السائلة انفردت عن هذه المصادر بمزايا عدة كصغر تكلفة استخراجه وعدم تأثيره سلبا على الإنسان والبيئة .

هذه الأهمية جعلت من النفط الخام السبب الجوهري لجل الخلافات والأزمات التي حلت بالعالم منذ نهاية القرن التاسع العاشر إلى يومنا هذا. ولعلنا نقول بدقة اكبر أن سعر النفط ظل نقطة مد وجزر بين، من جهة الدول المنتجة التي اغلبها من الدول النامية الساعية دوما إلى الوصول بأسعار النفط إلى مستويات تضمن لاقتصادياتها النمو والازدهار. ومن جهة أخرى الدول المستهلكة التي اغلبها من الدول الصناعية والساعية من جهتها إلى النزول بأسعار النفط الخام إلى المستوى الذي يُؤَمن وفرته دون أن يرهقها ماليا.

ومن هنا فقد بات من الأهمية بمَكَان أن نلقي نظرة – ولو موجزة– على الكرونولوجية التاريخية لتطور أسعار النفط مبينين التحولات التي مست تسعيرته وكذا العوامل المحددة لأسعاره وصولا إلى الإستراتيجية المستقبلية الواجب تبنيها في تحديد هذه الأسعار. وكل هذا من خلال أربعة مباحث مُشَكلة لهذا الفصل.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: أساسيات حول النفط

المطلب الاول: تعريف النفط (البترول):

تنحدر كلمة البترول من أصل لاتيني "بتروليوم" Petroleum وهي مشكلة من جزئين Petr بمعنى صخر و oleum بمعنى زيت، فالبترول يعني زيت الصخر[1]، ويتواجد في الطبيعة على شكل مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لانه يتكون من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون. ومادة مركبة لان مشتقاته عديدة ومختلفة.

وما يميز البترول هو خاصيته الحركية[2] ، اذ نادرا ما يتواجد في المناطق التي تكوّن فيها. وحركته هذه ناجمة عن عوامل منها ضغط الغاز والمواد المتراكمة تحت صخرة الام[3].

المطلب الثاني: اشكال النفط الخام

يتواجد النفط الخام في الطبيعة على أشكال وصور مختلفة، لكن غالبا ما يستخرج من الجيوب الباطنية للأرض على صورتين[4]:

الشكل الاول: أن يكون على شكل مادة سائلة، وهو ما يطلق عليه البترول الخام الذي يحمل الوان مختلفة كالأسود، الأخضر والبني.. . كما يتميز النفط الخام بكثافة تتحدد بنسب ذرات الكربون المتواجدة، وكلما ارتفع حجم الذرات في النفط كلما زاد حجمه والعكس بالعكس.

اما الشكل الثاني للنفط الخام هو صورته الغازية وهو ما يطلق عليه الغاز الطبيعي، هذا الاخير يتكون من غازات متباينة كالميثان، الايثان، البروبين، البوتان وغيرهم. ولم تبدأ صناعته في صورته الحديثة إلا في منتصف القرن التاسع عشر عندما حفر "ادوان دراك" Edwin L. Drace اول بئر للبحث عن النفط عام 1859م في ولاية بنسلفانيا الأمريكية على عمق 69.5 قدم[5].

---

[1] محمد احمد البدوي، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص8.

[2] Maurice DUROUSSET, Le marché du pétrole, ellipses, Paris, 1999. p07.

[3] الحقل الي ينشا فيه البترول يسمى حقل أولي وفي الحالة المعاكسة يسمى حقل ثانوي.

[4] محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص08.

[5] مدحت العراقي، الاتفاع اسعار النفط، الأسباب، التداعيات، التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدارسات الانسانية، العدد الثامن، جويلية 2006،ص11.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويصنف المعهد الامريكي للبترول API[1] موضوع الدراسة– الى ثلاثة اصناف تبعا لدرجة كثافته، اين نجد النفط الثقيل، المتوسط والخفيف[2] :

فالبترول الثقيل كثافته اقل من API°25 ويتمركز بالأخص في أمريكا اللاتينية، إذ أن أكثر من 90% من إنتاجها من هذا الصنف.

اما البترول المتوسط كثافته تتراوح ما بين 25° وAPI°35 ويتمركز خصوصا في الشرق الاوسط.

واخيرا البترول الخفيف كثافته اكبر من API°35 ويوجد بالشرق الاوسط، شمال افريقيا، امريكا الشمالية وبحر الشمال في أوروبا. علما أن إفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي اخذ فيها إنتاج النفط الخفيف يتجه إلى الزيادة مؤخرا ليشكل ما يناهز 60% من انتاج المنطقة[3] والجدول ادناه يحوصِل الأصناف الرئيسية للبترول الخام في العالم السالفة الذكر.

[1] API : American Petroleum Institut
[2] Maurice DUROUSSET, op cit, p08
[3] النفط والغاز في الخليج نحو ضمان الامن الغذائي، المؤتمر السنوي الحادي عشر ، 25-27 سبتمبر 2005، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2007، ص128.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم 01 : الأصناف الرئيـ

النفط الخام			درجة API
مكان التصدير		التسمية	
الشرق الاوسط	العربية السعودية	العربي الخفيف	33°4
	العربية السعودية	العربي الثقيل	37°8
	دبي	فتح	31°5
	ابوظبي	مرسان	39°6
	العراق	كركوك	36°2
	الكويت	كويت	32°
	ايران	الايراني الخفيف	33°9
	ايران	الايراني الثقيل	31°
افريقيا	نيجيريا	بوني الخفيف	33°4
	الجزائر	صحاري	45°
	ليبيا	السيدر	37°
اوروبا الغربية	المملكة المتحدة	برنت	37°
	نرويج	ايكوفيسك	42°
امريكا الاتينية	فنزويلا	تياجونا	31°
	المكسيك	مايا	17°
امريكا الشمالية	الولايات المتحدة الامريكية	شرق تكساس الوسيط	43°6
	الولايات المتحدة الامريكية	شرق تكساس سور	33°
	الولايات المتحدة الامريكية	شمال الاسكا سلوب	26°7

المصدر: Maurice DUROUSSET, op cit, p10

المطلب الثالث: انواع الاحتياطي البترولي

البترول الخام، كغيره من الموارد الطبيعية الباطنية، مكدس في باطن الارض على شكل احتياطي متباين من منطقة الى اخرى ومن جيل الى آخر. وحسب الدراسات العلمية الجيولوجية يمكن ان يصنف الى ثلاثة انواع على النحو الاتي[1]:

1-الاحتياطي الثابت اوالمؤكد: *Proved Reserves*

هذا النوع من الاحتياطي يقصد به الكميات الكامنة في باطن الارض والتي تم تقديرها علميا، وتم اكتشافها عن طريق حفر الابار البترولية. اذ بات من الممكن استخراجها بوسائل ومعدات الانتاج المتبعة والمتوفرة وبصورة اقتصادية. وقد ازدادت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في نهاية عام 2006، حيث بلغت نحو

[1] احمد الدوري، مرجع سابق، ص32.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1160.8 مليار/ب مقابل 1153.9 مليار /ب ع

وبالنسبة للدول العربية، شهدت تقديرات الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام ارتفاعا في مستوياتها في نهاية سنة 2006 حيث ارتفعت بحوالي 3.6 مليار/ب لتصل الى حوالي 668.2مليار/ب.

وحسب ذات التقرير، فان حوالي 93% من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تتمركز في خمس دول وهي السعودية بحصة 39.6% من اجمالي احتياطات الدول العربية، العراق بنسبة 17.2%، الكويت 5.2%، الامارات بنسبة 14.6% وليبيا بحصة 6.2% كما ان اجمالي احتياطات الدول العربية تشكل 57.6 من الاحتياط العالمي من النفط الخام نهاية 2006 وهو مايبينه الجدول ادناه.

الجدول رقم 02 : احتياطات النفط في العالم 2002-2006 (مليار برميل عند نهاية السنة)

	2002	2003	2004	2005	2006	نسبة التغير% 2006-2005
اجمالي الدول العربية	252.41	658.33	661.2	664.13	668.14	0.5
احمالي دول اوبيك غير العربية	247.07	250.06	252.37	256.8	256.8	00
اجمالي دول اوبيك	881.68	890.73	896.67	904.29	904.29	00
اجمالي دول العالم	1124.24	1138.6	1145.14	1153.91	110.79	0.6
نسبة الدول العربية للعالم %	58	57.8	57.7	57.6	57.6	

المصدر: تقرير الامين العام السنوي 2006 لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط

الشكل زقم 01 : الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في العالم 2002-2006(مليار ب/ نهاية السنة)

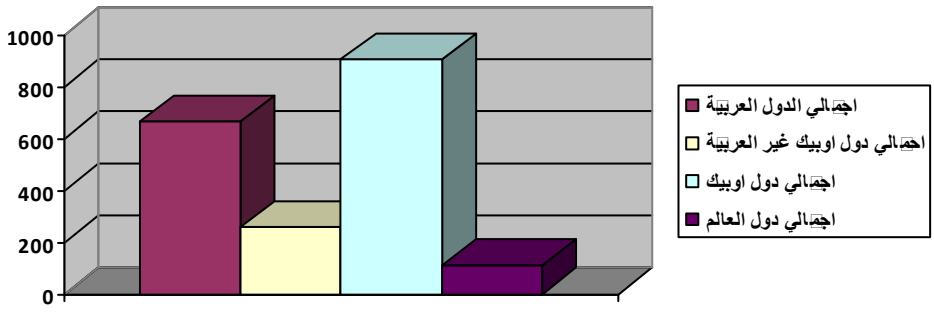

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من بيانات الجدول أعلاه

[1] تقرير الامين العام السنوي 2006 لمنظمة الدل العربية المصدرة للنفط OAPEC

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2-الاحتياطي الراجح الوجود: *oable Reserves*

هو عبارة عن الكميات البترولية المعروفة والمكتشفة ولكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية، ويُكتشف هذا الاحتياطي في المنطقة او الحقل المعين عن طريق حفر بئر واحد او اثنين.

3-الاحتيطي المحتمل الوجود: *Possible Reserves*

هذا النوع من الاحتياطي يقصد به الكميات البترولية غير المكتشفة وغير المقدرة بشكل دقيق، وانما تم تخمين او تقدير كمياتها بصورة اولية ومقاربة على ضوء الخصائص الجيولوجية لطبقات الارض المجاورة لتلك المنطقة التي اكتشف بها البترول.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط الخام

بدات العلاقة بين النفط والاقتصاد العربي عندما اكتشف النفط في العراق سنة 1927 لتتوالى الاكتشافات في مناطق عربية اخرى مثل الامارات، الجزائر، قطر، الكويت أين وصل عددهم نحو 12 دولة بين سنتي 1950و1970[1]. حيث بلغت صادراتها اليومية مجتمعة انذاك اكثر من 19 مليون برميل سنة 1976 بمساهمة وصلت الى 60% في الاقتصاد العالمي.

اما بخصوص الاسعار فقد عرف سعر النفط – السعر المعلن- أطوار مختلفة ومتباينة، حيث كان في بداية الأمر يحدد من طرف الشركات الاحتكارية الكبرى[2] التي كانت تسيطر على جميع حقول النفط في العالم ولم يكن للدول المنتجة اي اثر يذكر سواء تعق الأمر بالتنقيب، الإنتاج او التسويق. وبقيت الأمور على ذلك ردحا من الزمن الى ان أدركت الدول المصدرة وعلى رأسها الدول العربية أهمية الإدارة الذاتية لمواردها النفطية في النهوض باقتصادياتها.

من هنا سنقوم بتقسيم الدراسة التاريخية الى فترتين، الأولى هي الفترة قبيل 1973 ثم تليها الفترة الثانية التي تمتد من حرب اكتوبر1973 إلى بداية القرن الحالي.

[1] محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، الكويت، 1979، ص63.

[2] تسمى هذه الشركات النفطية الكبرى (الشقيقات السبع) والتي كانت تتكون من Exxon, Texaso, Standard Oil California, Gulf, Shell , British Petroleum, Royal Duch

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول: تسعير النفط قبل 1973

إن تسعير النفط من الموضوعات الشائكة التي تشغل اهتمام الساحة الدولية، حيث يسعى كل طرف الى تحديد السعر الذي بلائمه ويتماشى مع أهدافه الإستراتيجية و أغراضه الخاصة. وقد تميزت الفترة قبيل حرب 1973 بكون أن السعر لا يخضع لقوى العرض والطلب، وإنما كان يحدد وفق ما ترسمه سياسات الشركات الأمريكية الاحتكارية الكبرى وشركائها كونها كانت تسيطر على جميع مراحل إنتاج النفط، وعلى رأسها كل من شركتي "ستندار اويل" و "رويال دوتش" علما ان السعر وقتئذ كان يحوي سعر البيع مضافا إليه تكاليف النقل[1].

والجدير بالذكر انه قد تمخض عن هذه السياسة ما يلي[2]:

1-لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تملك منابع النفط، ولكنها كانت تعكس سيطرة شركات النفط.

2-لم تكن الأسعار تأخذ في حسبانها التكاليف الحدية لحقول النفط الصعبة (أي التي يستخرج منها البترول بصعوبة)، ويقتصر الأمر على حساب التكاليف على متوسط عالمي.

3-لم تكن أسعار النفط تأخذ في اعتبارها تكلفة إنتاج المصادر البديلة للطاقة عند حساب تكاليف الإنتاج. ولقد ادى ذلك الى زيادة حصة البترول في إجمالي استهلاك الطاقة وهو الامر الذي يعمل على سرعة نضوبه.

4-لم تواكب أسعار النفط التغيرات في المستويات العامة للأسعار لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

5-أدى الانخفاض الكبير في أسعار النفط قبل 1973 إلى ما يلي:

أ-الإسراف في استخدام الطاقة بصفة عامة والبترول بصفة خاصة.

ب- تعرض صناعة الفحم في الدول الأوروبية للتدهور بسبب انخفاض استهلاكه وبالتالي إنتاجه. وقد أدى ذلك إلى الإضرار بالمناطق الصناعية التي تعتمد صناعاتها على الفحم.

---

[1] Jean MOSSERON, L'économie des Hydrocarbures, Editions TECNIP, Paris, 1975, Presses de L'institut Français, p.44.

[2] محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل اسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص.03-04.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ج-عدم وجود حافز لتطوير بدائل البترول سوا
المتجددة، لان هذه البدائل كانت باهضة الثمن إذا ما قورنت بالبترول.

د-عدم تشجيع الدول النامية على القيام بالبحث في أراضيها عن مصادر الطاقة.

هـ-التهديد المستمر للدول الصناعية المستهلكة، التي وصل استهلاكها إلى ¾ استهلاكها من الوقود، بانقطاع أو انخفاض الإمدادات من البترول لأي ظرف من الظروف.

هذا ويمكن ان ندرس هذه الفترة – قبل سنة 1973- من خلال ثلاثة مراحل فرعية[1]:

- مرحلة نقطة الأساس الوحيد بخليج المكسيك.
- مرحلة نظام نقطتي الأساس بخليج المكسيك وخليج العربي.
- مرحلة مشاركة الدول المنتجة في تحديد السعر.

الفرع الأول: مرحلة نقطة الأساس الوحيد بخليج المكسيك The Single Basing Point

كانت لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيس في تحديد أسعار البترول، وهذا إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، أين كانت الأسعار تحدد استناد إلى الأسعار المعمول بها في سوق "تكسس" Texas في خليج المكسيك (نقطة الأساس الوحيدة)، التي بموجبها سعر الخام يكون متماثلا في جميع نقاط العالم معادلا في ذلك لأسعار CIF (cost, Insurance and Feight)[2]، وكان هذا النظام التسعيري الاحتكاري يهدف الى[3]:

- اضعاف القدرة التنافسية للبترول غير الامريكي.
- تدعيم استمرار اعتماد الاسواق البترولية القريبة من الولايات المتحدة الامريكية على البترول الامريكي خاصة السوق الاوروبية.
- الحد من نمو الانتاج في المناطق ذات التكلفة الانتاجية المنخفضة الذي يهدد الانتاج في الولايات المتحدة الامريكية.

[1] صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، ط1، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2002-2003، ص248.

[2] Jean MOSSERON, op.cit, p45.

[3] احمد الدوري، مرجع سابق، ص204.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- حماية الاستثمارات البترولية للشركات الا

الانتاجية العالية وفي نفس الوقت حصولها على اقصى عائد مالي من استثماراته البترولية في المناطق الاخرى.

هذا النظام التسعيري يرمي الى جعل البترول الخام يقيم في اي سوق من العالم كما لو ان هذا الخام آت من خليج المكسيك.

وعلى أساس هذا النظام، فان البترول في أوروبا كان يساوي سعر البيع في خليج المكسيك مضافا إليه مصاريف النقل بغض النظر عن المنطقة الجغرافية التي يستورد منها، حتى لو كانت قريبة كما هو الحال بين الوطن العربي وايطاليا مثلا. والنتيجة ان المشتري الأوروبي كان يتساوى عنده الأمر ان يشترى النفط الخام من اي مكان في العالم مادام السعر واحد[1].

وقد سعت هذه الشركات الاحتكارية الكبرى إلى السيطرة وتوسيع نشاطها ومجالات نفوذها، مستخدمة في ذلك السعر الذي يعتبر أداة جوهرية وإستراتيجية لتحقيق كل ذلك. ولقد مكنها حجمها وكذا إمكانياتها لاسيما تكاملها الراسي[2] من تحديد السعر بحرية تامة دون مراعاة للأطراف الأخرى.

في ذات الصدد، كان ما يميز البترول المستخرج في الدول العربية هو تكلفته الرخيصة مقارنة بالبترول الخام المستخرج في أمريكا ودول خليج المكسيك، لذا كان من صالح الشركات الكبرى ان يزيد الإنتاج قي الدول العربية ذي التكلفة المنخفضة دون ان يهدد البترول ذو التكلفة العالية، بل على العكس من ذلك، هذه الشركات كانت تجني أرباحا خيالية جراء فرق تكلفة الشحن الوهمية. إلى جانب هذا، حصلت هذه الشركات على اتفاقيات الامتياز التي كانت تمتد الى اجال طويلة قد تصل الى 75 عاما كما هو الحال في امتيازات شركة نفط قطر وشركة نفط العراق[3]وغيرها من مناطق التراب العربي.

---

[1] **مثال:** سعر النفط الخام العراقي المصدر الى ميناء بومباي في الهند يكون مكلفا جدا لأن
- المسافة بين خليج المكسيك وميناء بومباي تساوي 9680 ميلا
- المسافة بين ميناء البصرة وميناء بومباي تساوي 1550 ميلا.

[2] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص249.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، التعاون الاقتصادي العربي في المجال البترولي، دار الاحد، بيروت-لبنان-، 1971، ص 24.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبموجب هذه الامتيازات، فان هذه الشر
تراب البلد دون قيد كما هو الحال بالنسبة للسعودية التي منحت كافة ارجاء المملكة من يابس ورصيف قاري لشركة ارامكو[1].

الفرع الثاني: مرحلة نظام نقطتي الأساس بخليج المكسيك والخليج العربي Dnal Basing Point System

استمر خليج المكسيك كنقطة الأساس الوحيد في تحديد سعر البترول الى غاية سنة1944[2]، أين تدخلت الحكومة البريطانية وطالبت بان يعتبر الخليج العربي كنقطة ثانية تحدد فيها سعر البترول الخام باستقلالية تامة عن خليج المكسيك، وذلك بعدما لاحظت الارتفاع غير المبرر لأسعار النفط الخام الواردة إليها خلال الحرب العالمية الثانية[3]. علما أن سعر البترول في نقطة الأساس الثانية يعطى بنفس الكيفية التي يتم بها في خليج المكسيك. وأصبح يطلق عليها ما يعرف بأسعار FOB(Free on board).

سعر فوب (FOB) = سعر خليج المكسيك + أجور الشحن من خليج المكسيك إلى ميناء المستورد - أجور الشحن من ميناء التصدير إلى المستورد

وقد أجريت أهم المفاوضات مع شركة "ارامكو" ARAMCO[4] في منطقة الخليج العربي وانتهت بسعر 1.05 دولار للبرميل للنفط ذي الكثافة 36°[5].

والجدير بالذكر ان هناك حوادث أخرى كان لها الأثر البالغ في اعتماد الخليج العربي نقطة أساس أخرى أهمها[6]:

-الزيادة الكبيرة في إيرادات الولايات المتحدة الأمريكية.

-تطور الإيرادات الأوروبية من النفط.

-تطور مخزون النفط الخام.

-ظهور البترول السوفيتي في السوق.

-ضغط الدول المنتجة على الضرائب والأسعار إلى حد ما.

---

[1] نفس المرجع ونفس الموضع

[2] T.RIFAi, Les prix du pétrole, Editions Technip, Paris, 1974, p.62.

[3] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص252.

[4] أول محاولة لتحديد السعر المعلن للبترول في الشرق الأوسط كانت من طرف شركة Arabian Américan Oil Company

[5] T.RIFAI, op cit, p71.

[6] للمزيد من التفصيل حول هذه المستجدات يرجى العودة إلى:

Jean MOSSERON, pp 47-50.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ولكن الأمور ما لبثت أن تطورت، فقد أص
الدولية نظرا لسعره المنخفض، كما أزيلت إجراءات الرقابة على الأسعار أثناء الحرب العالمية نظرا لتزايد الطلب وتناقص الاحتياطات البترولية (أصبحت الولايات المتحدة مستوردا صافيا عام 1948)[1]. كل هذا أدى إلى ارتفاع أسعار النفط لتستقر عند سعر 2.75 دولار. في حين عرفت أسعار النفط العربي تزايد شبه مماثل لتستقر عند سعر2.22 دولار للبرميل سعر FOB راس التنورة[2].

الجدول رقم 03: تطور أسعار البترول الخام منذ نهاية الحرب العالمية الى غاية 1959 (دولار/البرميل)

البترول الخام كثافة °API ميناء التصدير	العربي الخفيف 36°رأس التنورة	الكويت 31° M.Ahmadi	Oficina 36° P.La Cruz	غرب تكسس 36° تكلفة الخليج
1945–1944	1.05			1.05
افريل 1946				*1.15
جويلية				*1.40
نوفمبر				*1.50
ديسمبر	*1.20			
مارس 1947	*1.59			*1.80
اكتوبر				*2.75
ديسمبر	**2.22			*2.75
الفرق 1945–1948	1.17+			1.70+
مارس 1948	2.22	2.15	2.65	2.75
جويلية //	2.03	1.97	2.65	2.75
افريل 1949	1.88	1.82	2.65	2.75
جويلية //	1.75	1.75	2.65	2.75
اكتوبر //	1.75	1.65	2.65	2.75
1950، 1951، 1952	1.75	1.65	2.65	2.75
افريل 1953	1.75	1.50	2.65	2.75
جوان //	1.75	1.50	2.90	3.00
جويلية //	1.97	1.72	2.90	3.00
الفرق 48–52	0.47–	0.65 –	––	–
الفرق53–48	0.25–	0.43 –	0.25+	0.25

*مقدرة.. **سعر يمثل جميع نفوط الخام في منطقة الخليج العربي.

المصدر: T.RIFAI, op cit, p74.

[1] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، 253.

[2] T. RIFAI, p72.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما كان يهم الولايات المتحدة الأمريكية البترولية ومشاريع الاستكشاف والتنمية. في حين أنها كانت تسعى إلى جعله منخفضا في أوروبا ليتسنى لها إتمام مشروع "مارشال" MARICHEL الرامي إلى بناء أوروبا المحطمة من جراء الحرب وبمساهمة ECA [1] الممول الهام لهذا المشروع.

والملاحظ هنا غياب الشبه الكلي للدول العربية المنتجة للبترول عن مسرح الأحداث. فأمريكا تحدد السعر وِفْقَ ما يتماشى مع مصالحها المحضة، علما ان الدول الأوروبية سعت إلى تخفيضات جديدة وهو ما كان يتعارض مع الشركات الاحتكارية. لان أي تخفيض سيؤدي بطبيعة الحال الى خفض أسعار البترول الأمريكي وهو ما لا تريده هذه الشركات.

إن تجاهل الدول المنتجة استمر إلى نهاية الخمسينات، عندما أقدمت شركة "ستاندرد اويل ان نيوجيرسي" على خفض السعر المعلن لبترول الشرق الأوسط، وما لبثت شركات البترول الأخرى إن خفضت أسعارها أيضا، وهو ما ألحق ضربة مؤلمة باقتصاديات هذه الدول التي أصبحت ترتبط اقتصادياتها بالأسعار المعلنة للبترول[2]، وهو ما وحد هذه الدول المنتجة تحت ما يسمى منظمة الدول المنتجة للبترول "اوبيك" OPEC التي أنشأت سنة 1960 لتساهم هي الأخرى في اتخاذ القرار الخاص بتحديد السعر.

الفرع الثالث: مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار

نلاحظ فيما ما سبق انه لم يكن لحكومات الدول المنتجة أي كلمة تذكر في تسيير مواردها النفطية، واستمر الأمر كذلك الى غاية حدوث عمليات التاميم اهمها تأميم إيران سنة 1951. أين تنبهت هذه الدول الى ضرورة مساهمتها في ادارة صناعاتها النفطية وضرورة العمل على الدخول في المراحل المتممة لاستخراج النفط. كل ذلك دفع الشركات البترولية الى اعلان مبدأ مناصفة الأرباح 50% /50% لاحتواء الاثار السلبية[3].

كما أن التطورات الاقتصادية المتسارعة والحاجة الملحة إلى إحداث تنمية اقتصادية شاملة وتمادي الشركات الكبرى بالانفراد المطلق في استغلال ثرواتها الباطنية

---

[1] L'Economie Coopération Administration تأسست في 03 افريل 1948 وهو تنظيم يهتم بتمويل مساعدة مارشال ، خاصة عندما أصبح التمويل جد محدود بعدما تحولت الولايات المتحدة من ممول رئيس الى تبعية متزايدة للواردات.

[2] جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط 1901-1971، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1977، ص132-133 –بتصرف-

[3] محمود عبد الفضيل، مرجع سابق،ص 65.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كانت من أهم الدوافع التي جعلت الدول المنتجة ت
النضوب، خاصة نظام الأسعار عقب التخفيضات التي حدثت من جانب واحد – جانب الشركات – عامي 1959 وفي 1960 لتنخفض بالتبعية عائدات الدول العربية إلى حوالي 70 سنتا عن كل برميل[1]. هذا العمل المشترك هو تأسيس منظمة الـــOPEP الناطقة بلسان حال هذه الدول. وسنتناول تأسيس المنظمة وأهدافها والإحداث التي أعقبت تأسيسها والتجارب التي قامت بها بعض الدول المنتجة كخطوة في ميدان الحد من استغلال هذه الشركات.

1-تأسيس منظمة الابيك وأهدافها المعلنة

تمخض عن اجتماع وزراء البترول في بغداد 14 سبتمبر 1960 تأسيس منظمة البلاد المصدرة للبترول من خمسة أعضاء هم: العراق، إيران، فنزويلا، الكويت والمملكة العربية السعودية[2]. وما لبث إن انضم إليها أعضاء جدد كأبوظبي ودبي وبعد فترة ليبيا والجزائر وكذا اندونيسيا. وقد كان هدفها الرئيس هو تثبيت مستوى الأسعار المعلنة (posted prices) وهو السعر الذي تشتري به الشركات النفط الخام من المنتجين في الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضته شيئا فشيئا كسعر رسمي لبيع البترول في العالم[3].

بيدا أن الشركات الدولية رفضت الاعتراف بوجود OPEC، وأوضحت عزمها على الاستمرار في مفاوضة كل دولة على حدة، وأنها لن تتعامل بأي حال مع منظمة متكتلة. ويتضح هذا جليا في تصريح "بوب برون" (رئيس شركة ارمكو) في تلك الأثناء حين قال: "لا نعتر فبما يدعى اوبيك، إن تعاملنا مع المملكة السعودية لا مع الأجانب"[4].

عضوية منظمة الاوبيك

وتجر الإشارة هنا إلى أن المنظمة تحوي ثلاث فئات من العضوية:

***العضو المؤسس:** وهم الأعضاء الخمسة الذين ذكروا أعلاه.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التعاون الاقتصادي العربي في المجال البترولي، دار الأحد (البحيري اخوان)، بيروت، 1971، ص25

[2] للمزيد من التفصيل انظر:

-Mana Said Al-Otaiba, L'OPEP et l'industrie pétrolière, CROOM HELM LONDRES, 1978, chapitres 6-9.

-Abdelkader Sid Ahmed, l'OPEP, passé, présent, perspectives, opu, Alger, 1980.

[3] GERRAR PILE, ALAIN CUBERTAFOND, « Pétrole » le vrai dossier, Presses de la cité, Paris, 1975, p32.

[4] جواد العطار، مرجع سابق، ص 135.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

***العضو الكامل العضوية:** ويشمل الدول المؤسس الوزاري على ملف انضمامها.

العضو المشارك: وهي الدول التي لم تستوف شروط العضوية الكاملة وتم قبولها في كنف المنظمة مراعاة لظروف خاصة.

سلة خامات الاوبيك:

كما تحدد المنظمة سياستها التسعيرية بناء على سلة (سلة الاوبيك) تشمل سبعة خامات هي:

1-مزيج النفط الصحراوي الجزائري Algeria's Saharan Blend

2-نفط بوني النيجيري الخفيف Negeria's Bonny Light

3-نفط الميناس الاندونيسي Indonesia's MInas

4-النفط العربي الخفيف Saudi Arabia's Light

5-نفط تياجوانا الفنزويلي Venezela's Tiajua

6-نفط دبي Dubai oil

7-نفط استيموس المكسيكي Mexico's Isthimus

أهداف منظمة الاوبيك:

ان ضغوط الدول الصناعية الكبرى لم تقلل من عزيمة الدول المنتجة في المضي قُدمًا نحو تشكيل جبهة موحدة الى حين مجيء مؤتمر جنيف في جوان 1962 أين تم تحديد جملة من الأهداف[1]:

الهدف الاول: هو تثبيت الأسعار عن طريق:

- تجميد الأسعار المعلنة في المستوى الذي وصلت إليه قبل أوت 1962.

- تغيير طبيعة المستحقات الواجب دفعها في الأوقات المحددة، هذه المستحقات كانت قسطا من الضرائب وكانت تمس أرباح المؤسسات، وقد طلبت المنظمة أن تكون هذه المستحقات تابعة للمصاريف وليس الضرائب - حيث كانت الضرائب تمثل 50 % من الأرباح- وقد زادت إيرادات المنتجين لتشكل نصف قيمة المستحقات.

[1] GERRAR PILE, ALAIN CUBERTAFOND, op cit, p33.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إلغاء وبشكل تدريجي التخفيضات الرسمية المعلنة.

الهدف الثاني: هو تحديد الإنتاج، وقد تم الموافقة على هذا في مؤتمر طرابلس سنة1965.

الهدف الثالث: فقد حدد في مؤتمر فيينا سنة1968 الذي فحواه الاستغلال المباشر للدول المنتجة لمواردها النفطية.

أصبح السعر المعلن يحدد بالتشاور بين المنظمة والشركات التي سعت جاهدة الى تفكيك دعائمها. ومن أول ثمار المنظمة هو نجاحها في تثبيت الأسعار عند مستوى سنة 1960، رغم أنها كانت ترى أن هذا المستوى لازال منخفضا، وغير عادل، وان ما تحصل عليه من استغلال ثرواتها غير مقنع. وقد شكل هذا الحافز ضغطا على الشركات لرفع السعر وفق خطة إستراتيجية مدروسة.

2- التجربة الليبية:

بعد ان تولت الحكومة الجديدة زمام الأمور في ليبيا يوم الفاتح من سبتمبر 1969، تغيرت فلسفة التفاوض مع الشركات البترولية النشطة على التراب الليبي، وكان الشغل الشاغل للحكومة هو تحقيق أسعار معتبرة للبترول الليبي. فطلبت من الشركات زيادة 50 سنتا للسعر المعلن لكل برميل من الخام الليبي، ورفع حصة ليبيا من الريوع من 50 الى 60 % ولم تجد الشركات بد من الرضوخ لطلب الحكومة. لذا قامت بزيادة السعر المعلن ثلاثين سنتا. ورفعت الضريبة من 50 الى 57 % [1].

كما شكلت الحكومة القائمة لجان لدراسة أسعار البترول الليبي أوائل أكتوبر 1969، ليتم بحث النتائج وتقديم التوصيات والتفاوض مع الشركات في ديسمبر 1969. وبدأت المفاوضات بالفعل في 22 جانفي 1970 مع ان الشركات رفضت في بداية الأمر مراجعة الأسعار لكن إصرار الحكومة الليبية إلى جانب توفر عوامل أخرى جعلت كفة الحكومة ترجح، واهم هذه العوامل[2]:

- ضغط مستمر من الحكومة الليبية وأحاديث هامسة عن قرب التأميم الجزئي أو الكلي حال فشل المفاوضات.

[1] جواد العطار، مرجع سابق، ص135.
[2] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص258.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

– تعليمات الحكومة الليبية بخفض الإنتاج، فف
بحوالي800 ألف ب/يوم. منتقلا بذلك من 3.6 مليون (ماي) إلى 2.8 مليون ب/يوم[1]

– توقف ضخ البترول السعودي في خط "تابلاين" Tapline في 03 ماي 1970 ، مما اوجد نقصا جديدا في الإمدادات يقارب مليون برميل/يوم بسبب عطب في الخط الناقل للخام لم تسهل الحكومة السورية إجراءات إصلاحه (لم تعطي الحكومة الإذن بإصلاحه).

– قرار الجزائر برفع بترولها من 2.08 دولار/برميل الى 2.85دولار/برميل من جانب واحد.

– تأميم الحكومة الليبية لمؤسسات التسويق المحلي للبترول في يوليو 1970 .

– تفاقم أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية البترول العربي في استتباب رخائها مما جعلها تحذر الشركات ضمنيا بان تجد تسوية ما مع الدول المنتجة خشية حدوث أي أزمة في إمدادات البترول.

– شعور شركة "اوكسدنتال" المستقلة – وهي اكبر شركة منتجة في ليبيا– بأنها في موقف صعب لا تستطيع معه ان تتحمل تأمين مصالحها في ليبيا.

3–اتفاقية طهران05 فيفري 1971:

إن النتائج المذهلة التي حققتها التجربة الليبية في مفاوضاتها مع الشركات عززت من صلابة المنظمة في مواقفها، فدعت هذه الأخيرة الشركات– بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية– إلى الجلوس مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات في مدينة طهران العاصمة الإيرانية في 15 فيفري 1971 التي تناولت البنود التالية[2]:

– زيادة فورية وعامة للسعر المعلن مقدارها 35 سنت للبرميل.

– تطبيق فرق الكثافة ب 0.2 سنت/برميل للزيوت ذات الكثافة اكبر من 40°(API°) و0.15 سنت/برميل للزيوت اقل من 40°.

– زيادة سنوية للسعر تقدر بـــ 05 سنت/برميل، بالإضافة إلى زيادة 2.5 للسعر المعلن في 1971/06/01 ثم في 1973/01/01، 1974 ثم 1975 لتعويض أثار التضخم.

– بعض الترتيبات الخاصة بإلغاء فورقات الأسعار في منطقة الخليج العربي.

[1] T.RIFAI, op.cit, p271.
[2] T.RIFAI, op.cit, p278-280

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- نسبة الأرباح حددت ب55% للحكومات.
- الثبات العام للأسعار لمدة 05 سنوات.
- ضمان عدم حدوث أي مزايدات على الترتيبات المالية التي تم التوقيع عليها في الاتفاق.
- إلغاء خصومات التسويق وغيرها والمقرر من قبل الابيك.
- تحديد الميزة الجغرافية لبترول البحر المتوسط ب21.5 سنتا/برميل.

وتلت تطبيق هذه الاتفاقيات زيادة في سعر البترول تراوحت بين 35 سنت/برميل(لخام قطر °40) و49.5 سنت (لخام الكويت °31) وهو ما أدى إلى زيادة إيرادات دول الخليج العربي.

4-اتفاقية طرابلس 20 مارس 1971:

أعادت الحكومة الليبية تقييم الموقف وعادت إلى المطالبة برفع السعر وتعديل الشروط من جديد. ولم تلق معارضة من طرف الابيك الا من طرف الشركات في بداية الآمر لينتهي الموقف باتفاق كانت أهم بنوده ما يلي[1]:

- يبدأ سيران الاتفاق اعتبارا من 1971/03/20، ولمدة 05 سنوات.
- رفع نسبة أرباح العائدات للحكومة من 50% الى 55% (بالنسبة لشركة اوكسدنتال تدفع 5 % إضافة لمقابلة التزاماتها السابقة في مشروع الكفر الزراعي).
- التعويض عن مستحقات الحكومة عن فروق الأسعار المطبقة بأثر رجعي ابتداء من 1965، يدفع نقدا بما يوازي القيمة المترتبة على نظام نسبة الأرباح الإضافية في ظل الاتفاق السابق.
- تدفع نسبة الأرباح والضرائب الإضافية شهريا وتلغى كل مصاريف التسويق.
- شروط لاستمرار أعمال الاستكشاف البترولي.

وفيما يخص الأسعار المعلنة[2]:

- السعر الأساسي المرجعي للكثافة °40 يقدر ب 3.07 دولار/برميل وهذا ابتداء من 30جوان1971 .

[1] صديق عفيفي، مرجع سابق، ص261-262.

[2] T.RIFAI, op.cit, p283.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- فروق الكثافة 0.2 سنت للزيوت أكثر من 0° .40°

- منح علاوة نسبة الكبريت بواقع 10 سنت/برميل للزيت التي لا تزيد فيها نسبة الكبريت عن 0.5% وتزداد هذه العلاوة بمقدار 02 سنت/برميل في أول جانفي من كل سنة ما بين 1972 إلى 1975.

- يرفع سعر الأساس بـــ2.5% زائد 05 سنت لكل برميل وهذا بداية من تاريخ التنفيذ ونفس الزيادة ستطبق في أول جانفي من رأس كل سنة بين 1973- 1975.

- علاوة قناة السويس تقدر بـــ10 سنت للبرميل ستضاف إلى السعر الأساسي طالما أن القناة مغلقة، وستخفض إلى 04 سنت عند فتح القناة للسفن/غاطس37 قدما. وتلغى حين يصل الغاطس المسموح إلى 38 قدما.

- ستضاف علاوة زمنية تقدر بـــ13 سنت للبرميل فى السعر الأساسي للفترة ما بين 30 جوان 1971.

ومن ثمار الاتفاق هو الزيادة المعتبرة التي عرفتها الأسعار المعلنة للخام الليبي، فقد وصل سعر البرميل إلى 3.682 دولار/برميل سنة 1975 بعدما كانت لا تتجاوز 2.23 في سبتمبر من سنة 1970.

5-التحولات التي أعقبت اتفاقيتي طهران وطرابلس:

أدت اتفاقيتي طهران وطرابلس إلى حدوث ترتيبات أخرى على الأسعار المعلنة للبترول الخام في مناطق التصدير الأخرى[1]، ليس هذا فحسب بل حتى أسعار المواد الأخرى المشتقة عرفت تطورا ملحوظا. وخلاصة الأمر هو أن منظمة الابيك أثبتت في مواقف عديدة قدرتها على الصمود في وجه هذه الشركات الكبرى التي ظلت تستغل مصادرها دون مقابل مجزي وأصبحت لها الكلمة المسموعة في تحديد الأسعار وفق ما يناسب اقتصادياتها ولم يعد هذا الأمر حكرا على الشركات وأمريكا.

[1] لمزيد من التفصيل انظر:

T.RIFAI , op.cit, PP285-310.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وما اثبت هذا بجدية هو سلاح البترول الذ
العربية في وجه الغرب. حيث كانت أزمة البترول هذه نقطة انعطاف كبرى في الصناعة البترولية وأسعارها وهو ما سنعرضه بشيء من التفصيل في المطلب اللاحق.

المطلب الثاني: تسعير البترول بعد سنة 1973.

لقد كانت لنشأة منظمة الابيك قفزة نوعية ومثالا حيا وفعالا للوقوف ضد الشركات الاحتكارية الكبرى والحفاظ على مستويات الأسعار، بل والعمل على رفعها أكثر فأكثر. ولا شك ان مرد هذا كله هو التعاون بين تلك الدول وزيادة الوعي البترولي بين أعضائها وإدراكها لضرورة دمج البترول في اقتصادياتها بهدف دفع عجلة النمو نحو الأمام. وقد كانت سنة 1973 نقطة تحول كبرى في مجال تسعير النفط وهو ما سنتعرض إليه بشيء من التفصيل فيما يلي:

الفرع الاول: عوامل التغير في استراتيجيات التسعير في سنة 1973:

لم يسبق لدول الابيك أن انفردت بقرار رفع الأسعار المعلنة إلا في سنة 1973. حيث عرفت أسعار البترول زيادة لثلاثة مرات متوالية بعد تلك السنة[1]. ولم يكن هذا عشوائيا بل مرده الى عدة عوامل[2]:

1- أثبتت المواجهة (ابتداء من عام 1970) بين الدول المصدرة وبين الشركات البترولية مدى قوة الدول المصدرة وصلابة الدعامات التي يرتكز عليها موقفها في التفاوض على الأسعار وفي التأثير عليها، والتي انتهت بالانتصار للدول المصدرة.
2- أثبتت تلك المواجهة أيضا مدى ضعف موقف الشركات البترولية التي كانت تملك السطوة في الماضي، بالمقارنة بموقف الدول المصدرة للبترول، وأكدت التنازلات المتتالية من طرف الشركات في مفاوضة الأسعار أن مركز الثقل قد انتقل الى حكومات الدول المصدرة.
3- إدراك مدى ضرورة تصحيح أسعار البترول بالنظر الى أهميته الحيوية في اقتصاديات الدول المصدرة واقتصاديات الدول المتخلفة ولكونها مادة ناضبة.

---

[1] لمزيد من التفصيل انظر:
Collection dirigée par Jean- Robert Pitte, « Geographie de l'énergie », Bernadette Merane- Schoumaker, NATHAN, France, 1997, p145-147.

[2] صديق عفيفي، مرجع سابق، ص 266-267 –بتصرف-

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4-تفاقم معدل التضخم العالمي سواء في أس
الأساسية مما يعني تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النقدية التي كانت الدول المصدرة تحصل عليها.

5-اتساع الفجوة بين الطلب والعرض العالمي من البترول (خصوصا بعد تطبيق قرارات خفض الإنتاج والحظر البترولي من جانب الدول العربية أثناء حرب رمضان). وبالتالي تفاقم أزمة الطاقة وتزايد القلق لدى الدول المستهلكة على إمكان تامين احتياجاتها من البترول.

6-ترتب على العامل السابق أن الدول المصدرة استطاعت ان تبيع وبأسعار عالية بترول المشاركة[1] خلافا لكل التوقعات السابقة فيما سمي السوق الحرة للبترول.

وكان من المتوقع أن الدول المصدرة لن تستطيع بيع بترولها وإنما ستغرق السوق بأسعار منخفضة تعود بأضرار على اقتصادياتها، لكن ما حدث هوان هذه الدول لم تبيع بترولها فحسب بل استطاعت تحقيق أسعار أعلى من الأسعار المعلنة وذلك لزيادة الطلب العالمي(اوروبا واليابان) وتوقع المستهلكون ان الأسعار ستعرف تزايدا مستمرا في المستقبل. وهذا ما حدث فعلا، حيث عرفت أسعار البترول اتجاها تصاعديا في السوق العالمية حيث بلغ سعر البرميل الواحد حوالي 05 دولارات في 1971 ليصل إلى حوالي 34 دولار في 1982.[2]

وقد عرف سعر الدولار في بداية السبعينات انخفاضا حادا، إضافة إلى التضخم الناجم عن ارتفاع أسعار صادرات الدول العربية مما دفع دول الابيك الى إجراء العديد من المفاوضات بغرض رفع سعر النفط. لكن ما حدث هو ان جميع هذه المفاوضات باءت بالفشل، وهو ما كان بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس وقادت إلى اتخاذ قرار موحد من جانب البلدان النفطية العربية في 16 اكتوبر 1973، بعد بدء حرب أكتوبر، وهو رفع أسعار النفط رفعا مستقلا بمقدار 70% [3]، وأعقبه قرار آخر في 17 أكتوبر من نفس السنة

[1] وهو البترول الذي يؤول الى حكومة الدول المصدرة للنفط في نطاق نصيبها من المشاركة، ولكنها تعود فتبيعه للشركات الاجنبية كي يتدفق عبر قنوات خاصة في الدول المستهلكة للنفط.

[2] مجمود يونس، مرجع سابق، ص05.

[3] مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي- التنمية العربية- ط1مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت، 1989، ص48.
فارتفع سعر البرميل من مستوى 3.011دولار/برميل (العربي الخفيف 34°) الى مستوى 5.119د/برميل وارتفع بذلك عائد الحكومة من 1.770 د/برميل الى 3.048د/برميل.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يقضي بتخفيض إنتاج النفط بنسبة 5% شهريا وهولندا(استخدم سلاح النفط في المعركة من جانب الدول العربية). ونتج عن هذا القرار التهاب أسعار النفط في السوق الفورية وتجاوزها كثيرا عن الأسعار المعلنة، إذ وصلت أسعار بيع النفط الإيراني إلى 17.43 د/ب الواحد[2]. كما قامت بعض الدول بتعديل سعر خامها من جانب واحد مثل ليبيا التي رفعت السعر بمقدار 94%.

وقد ترتب عن تلك الأحداث ان تم التوجه الى تحديد مفهوم آخر للسعر يتجلى في ايجاد العلاقة التي تربط بين السعر المعلن وسعر السوق، وإفساح المجال لقوى العرض والطلب ان تسهم في تحديده. وان يتحدد سعر السوق بناء على السعر المعلن. وقد قامت دول من الابيك (الدول الخليجية فقط) بإعداد نظام جديد لتسعير البترول، وقد خلصت إلى أسس مختلفة للتسعير[3]:

- ربط السعر الخام بأسعار المنتجات المكررة في أسواق الاستهلاك.
- ربط السعر المعلن بالأسعار الفعلية المحققة في المبيعات المباشرة التي تنتجها الدول المصدرة.
- ربط السعر المعلن بأسعار بدائل الطاقة.

بيد ان الدول المصدرة أخذت منحى آخر في التسعير وهو تحديد عائد الحكومة وعلى أساسه يحدد سعر الخام.

الفرع الثاني: الأزمة النفطية الأولى 1973:

قامت الدول العربية المصدرة للنفط بحظر تصدير النفط إلى الدول المساندة لإسرائيل وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، كوسيلة ضغط على هذه الدول. الامر الذي ادى الى التهاب اسعار النفط في السوق النفطية الدولية وبالضبط في اكتوبر من سنة 1973.

[1] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص233.
[2] مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مرجع سابق ، ص 48.
[3] صديق عفيفي، مرجع سابق، ص271.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1-أسباب الأزمة:

السبب الذي يظهر للعيان هو نقص الامدادات النفطية العربية وبعض الدول الإسلامية، لكن في واقع الأمر هناك ظروف اخرى ساهمت في تعميق الأزمة انذاك. وتجدر الإشارة إلى الظروف التي مر بها الدولار الامريكي ومصادر الطاقة البديلة.

1-1- انخفاض قيمة الدولار.

المعروف عن الدولار الامريكي انه الورقة النقدية التي تسوى بها جميع المبادلات التجارية للسلع المستوردة والمصدرة عالميا. والامر الثاني هو ان النفط يملك قيمة اسمية واخرى حقيقية مما يعني ان أي انخفاض في قيمة الدولار سيصحبه ارتفاع في اسعار النفط الاسمية حتى تحافظ على قيمتها الحقيقية والعكس وارد..

وقد عانى الاقتصاد الامريكي في بدايات السبعينات تضخما هائلا بلغ نسبة 05% سنة 1971 الناجم عن قرار الرئيس الامريكي "نكسن" NIXON القاضي بابطال قاعدة تبديل الدولار الامريكي مقابل الذهب في 15 اوت 1971[1]. هذا التضخم اضعف من القدرة الشرائية للدولار الامريكي وهو ما انعكس بطبيعة الحال على اسعار النفط التي قفزت بدورها الى مستويات قياسية كما اسلفنا.

1-2- المنافسة العالمية على الطاقة:

عرفت فترة السبعينات سباق الدول الصناعية الكبرى نحوالحصول على النفط لتلبية حاجيات صناعاتها الضخمة واعادة بناء اوروبا التي بدات تتعافى من اثار الحرب العلمية الثانية. وكانت هذه الدول المتقدمة تعتمد على النفط العربي نظرا لسعره المنخفض مقارنة بنفوط أخرى في مناطق متباينة من العالم.

1-3- اشتداد قوة الاوبيك:

تعاظمت قوة المنظمة في بداية السبعينات بانضمام دول اخرى اليها، الامر الذي دفع بالدول الصناعية الى البحث عن ممولين اخرين خارج المنظمة على الأقل خارج منطقة الشرق الأوسط على غرار اندونيسيا بطاقة إنتاج تصل انذاك الى 66.4 مليون طن في السنة ثم كندا ب 100 مليون طن...وغيرهم[2]، لكن المشكلة ان هذه الدول كانت تعد

[1] André NOUSCHI, Pétrole et relations internationales depuis 1945, ARMAND COLIN, Paris, 1999, p119.
[2] André NOUSCHI, ibid, p124.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

على الاصابع وانتاجها بالكاد يكفي لاحتياجاتها الـ
المنظمة الى 13[1] دولة منها 07 عربية تتمتع بقوة تجعلها قادرة على تحديد السعر من طرف واحد، وبالتالي التاثير على المعروض النفطي في السوق.

2-نتائج الأزمة :

2-1-على الدول الصناعية الكبرى:

لقد أثرت هذه الازمة بشكل كبير على الدول المستهلكة الكبرى وعلى راسها الدول الاوروبية، مما احدث منعطفا حاسما في سياساتها الاقتصادية والطاقوية. هذه الازمة النفطية دفعت الدول الأوروبية إلى اتخاذ خطوة فعالة لتامين اقتصادياتها في المستقبل والمتمثلة في إنشاء الوكالة الدولية للطاقةInternational Energy Agency(IEA) الناطق الرسمي باسم هذه الدول وذلك باقتراح من H.Kissenger بواشنطن سنة 1974[2].
وتتشكل الوكالة من 24 دولة واهدافها تتمحور حول ثلاثة نقاط رئيسة[3]:

اولا: التعاون بين اعضاء الوكالة بهدف تقليص تبعية هذه الدول للبترول وفق خطة ترتكز على ثلاثة امور:

-التخفيض والاقتصاد من استهلاك الطاقة، ونتيجة هذا هو تراجع استهلاك النفط من 590 مليون طن سنة 1973 الى 561 مليون طن سنة 1974.

-التركيز على مصادر الطاقة البديلة خاصة الفحم الى جانب المصادر الاخرى كالغاز الطبيعي، الكهرباء والطاقة النووية التي زاد استهلاكها عالميا وفق ما يوضح الجدول ادناه

الجدول رقم 04: مصادر الطاقة البديلة في العالم (مليون طن نفط مكافىء)

	1974	1982
الفحم	1391.4	1771.3 (+27.3%)
البترول	2793.2	2760 (-1.2%)
الكهرباء	1389.8	1827.9 (+31.5%)
الغاز الطبيعي	1326	1552.3 (+17%)
المجموع	6900.4	7911.5 (+14.6%)

المصدر: Andri NOUSCHI, ibid, p128

[1] حاليا دول الاوبيك 11 دولة وهم (السعودية، العراق، الجزائر، الامارات، الكويت، ايران، ليبيا، نيجيريا، فنزويلا، قطر، اندونيسيا) وذلك بعد انسحاب كل من الاكوادور والجابون من المنظمة .

[2] André NOUSCHI, ibid, p125.

[3] André NOUSCHI, ibid, p137.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبالمقابل نلاحظ انخاض استهلاك النفط بنـ
يؤكد عزم هذه الدول على التقليل من تبعيتها لهذه المادة واستبدالها بمواد متوفرة لديها.

– تشجيع وتطوير واكتشاف الطاقة، اذ ان استغناء الدول الصناعية عن البترول ليس بالامر الهين وحتى استبداله بالمصادر البديلة يتطلب جهدا ووقتا زمنيا كبيرين. لذا سعت هذه الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الى تشجيع عمليات التنقيب والبحث في جل مناطق العالم مجندةً استثمارات ضخمة لذلك. هذه الجهود اسفرت عن اكتشاف حقول جديد للنفط في كل من بحر الشمال والمكسيك، اين تضاعف انتاج بريطانيا من 0.3 مليون طن فقط سنة 1973 الى 53 مليون طن بعد سنة ليقفز بعد ذلك إلى 95.8 مليون طن سنة 1984.[1]

ثانيا: نظام معلوماتي متصل بالسوق النفطية العالمية يمكن من متابعات دورية مع الشركات البترولية.

ثالثا: تشكيل المخزون الاستراتيجي لتامين الامددات للدول الاعضاء في الكالة الدولة للطاقة.

2-2-على الدول المنتجة :

ان هذه الازمة جعلت من مادة النفط الخام مادة نادرة وغير متوفرة وكذا باثمان باهضة. الامر الذي حقق للدول المنتجة – خاصة العربية منها– ارباحا معتبرة مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة حين ارتفع سعر برميل النفط العربي الخفيف من 2.9 دولار/ ب الى 11.6 دولار فقط من اكتوبر 1973 الى ديسمبر من نفس السنة. ناهيك عن الضرائب على الارباح التي ارتفعت من 55 % الى 85%.[2]

فإذا كانت الدول الصناعية قد أنشأت الوكالة الدولية للطاقة لمواجهة الازمات المستقبلية، فقد خطت الدول المنتجة خطوات محسوسة نحو إنشاء شركات وطنية لتفرض هيمنتها أكثر فاكثر على مواردها الاقتصادية سواء تعلق الامر بالتنقيب، الانتاج او التسويق... مع ان قدراتها في هذا المجال بقيت ضعيفة.

[1] جمعة رضوان، تطورات اسعار النفط وتأثيرها على الواردات، مذكرة ماجستير، 2006-2007، جامعة الجزائر.
[2] Maurice DUROUSSET, op cit, p47.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الثالث: الازمة النفطية الثانية 1979:

شهد العالم أزمة نفطية ثانية عام 1979 لا تختلف كثيرا عن سابقتها أين حدثت قفزة نوعية في أسعار النفط وهذا رغم الاحتياطات المتخذة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الرامية الى الحد من ارتفاع أسعار النفط.

الجدول رقم 05 : الاسعار الفورية للنفط العربي الخفيف من 1971 الى1986

(الوحدة: الدولار للبرميل الواحد)

السنوات	1972	1973	1974	1978	1979	1980	1981	1982	1986*	1987*
السعر الفوري	1.9	2.83	10.41	13.03	29.75	35.69	34.32	31.8	13.53	17.73

* متوسط اسعار سلة الاوبيك

المصدر: د. حسين عبد الله، مرجع سابق، ص494.

وبنظرة سريعة للجدول أعلاه سيتضح لنا جليا أن أسعار النفط الفورية قفزت من مستوى 13.03 دولار للبرميل سنة 1978 إلى حدود 30 دولار /ب سنة 1979. ومرد هذه الأزمة يعود الى اختلالات بين الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط الخام في السوق النفطية. فالعرض النفطي لم يكن كافيا لتلبية الاحتياجات المتنامية للنفط والتي كان من الصعب تعويضها بمصادر الطاقة البديلة.

1-أسباب ازمة 1979:

ازمة 1979 لم تكن ناجمة عن اسباب اقتصادية فحسب بل هناك أسباب سياسية أيضا، لكن خلاصة القول ان هذه الأسباب دفعت بأسعار النفط الخام نحو الأعلى وأهمها:

1-1- انخفاض الانتاج الايراني:

لقد كانت للاضطربات السياسية التي عصفت بايران والمتمثلة في سقوط حكم الشاه واضراب العمال في شركات النفط، اثرا كبيرا على المعروض النفط الايراني، حيث عرف هذا الاخير تراجعا ملحوظا، الامر الذي خلق فجوة بين العرض والطلب على النفط الخام في السوق ودفع الوكالة الدولية للطاقة الى البحث عن مصادر اخرى لتعويض النقص الحاصل. كل ذلك اثر بشكل مباشر على الاسعار حيث بيع النفط الايراني 30 دولار /ب والجزائري بـــ35 دولار /للبرميل[1].

[1] Maurice DUROUSSET, op cit, p49.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1-2- استمرار ازمة الدولار الامريكي.

الى جانب تازم الجانب الايراني، كان لايزال الدولار الامريكي مستمرا في الهبوط أي ان القدرة الشرائية له أصبحت متدنية جدا وهذا بطبيعة الحال خفض من القيمة الحقيقية للنفط الخام الأمر الذي اجبر دول الاوبيك على رفع سعر النفط بنفس قيمة الانخفاض.

2- نتائج الأزمة :

2-1-على دول الاوبيك:

إن الارتفاع المذهل لأسعار النفط خلقت عوائد مالية بالنسبة لهذه الدول وهو ما أطلق عليه البيترودولار Petro-Dollars التي استخدمت في تمويل برامج تنموية ضخمة للقضاء على الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة وخلقت صناعات خفيفة وثقيلة كما هو الحال بالنسبة للجزائر. ضِف إلى ذلك أن هذه الفوائض المالية استخدمت في الدول الأوروبية المستوردة للنفط كاستثمارات سواء صناعية او شراء سندات مالية او سندات الخزينة. الأمر الذي حسن من طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول الاوبيك والدول الصناعية المتقدمة.

اما ما تعلق بانتاج دول الاوبيك للنفط فقد سجل تراجعا أثناء وعقب الأزمة في السوق النفطية. وحسب البيان الإحصائي لدول الاوبيك لسنة 1982 نجد ان الانتاج انخفاض الى 18 دولار للبرميل في اليوم في جويلية من سنة 1982 بعدما بلغ اكثر من 30 مليون برميل في اليوم من سنة 1979.

الجدول رقم 06 : تطور ميزان المدفوعات لدول الاوبيك (مليار دولار)

	1973	1978-1974	1981-1979
الميزان التجاري	21.5+	293.5+	402+
التحويلات الخاصة	12-	142.5-	157-
التحويلات العمومية	1.5-	13.5-	9-
ميزان الحسابات الجارية	8+	137.1+	236+

المصدر: Maurice DUROUSSET, p50

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتجدر الإشارة الى ان الريع النفطي ارتـ
بصفتها المستفيد الأول وكذا الدول المستهلكة التي تستفيد من ارتفاع اسعار النفط على شكل ضرائب لحكومات هذه الدول. وحتى في حالة انخفاض الأسعار فهي لا تسمح بانتقال هذا الانخفاض إلى المستهلك النهائي.

2-2- على الدول المستهلكة:

لا شك أن هذه الأزمة قد أسفرت عن آثار سلبية على الدول المستهلكة، لاسيما إذا تعلق الأمر بدول العالم الثالث غير المنتجة للنفط اين ارتفعت فاتورة استيراد الطاقة لتصل الى 90% من حجم الواردات ناهيك عن تراجع معدلات النمو وارتفاع المديونية وتعميق هوة الاختلالات الداخلية.

أما عن الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، فقد عرفت تراجعا في معدلات النمو وارتفاع فاتورة واردات النفط لكن في ذات السياق استمرت هذه الدول في انتهاج نفس السياسة التي انتهجتها خلال الازمة الاولى 1973 المتمثلة في الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة والتقليص من استهلاك الطاقة. ونتيجة كل هذا أن الواردات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية انخفضت من 310 مليون طن سنة 1979 الى 190 مليون طن سنة 1982 وبالنسبة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فقد انخفضت نسبة البترول في ميزانية استهلاك الطاقة من 55% سنة 1973 الى 40% سنة 1982.

الفرع الرابع : الأزمة النفطية العكسية لسنة 1986:

اصطلح على هذه الأزمة بالعكسية لان نتائجها كانت عكسية بالنسبة لكلا طرفي المعادلة، الدول المنتجة والدول المستهلكة، رغم ان السبب الجوهري لا يختلف كثيرا عن أسباب الأزمتين السابقتين 1973 و1979. سبب هذه الأزمة يكمن خصوصا في الاختلال الحاصل بين الكميات المعروضة والمطلوبة في السوق النفطية. فقبل سنة 1986 بثلاثة سنوات، بدات تعرف اسعار النفط تراجعا ملفتا للنظر وكان المتضرر الاول من هذه الأزمة هو الدول المنتجة بسبب انهيار اسعار النفط التي بلغت حد الـــ10دولار للبرميل في جويلية من سنة 1986. فما هي أذن أسباب الأزمة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1- أسباب الأزمة :

1-1-عدم احترام الحصص المحددة من طرف منظمة الاوبيك لكل عضو:

في مطلع الثمانينات لجأت المنظمة الى نظام الحصص الذي فرضته على جميع دول الاعضاء للضغط على الاسعار وجعلها تتناسب مع احتياجاتها. وكانت حصص الاوبيك في حدود 18 مليون برميل في اليوم. وكان للعربية السعودية الدور البارز لكونها اكبر منتج على مستوى المنظمة، إذ إن طاقتها الإنتاجية تصل إلى 06 مليون برميل في اليوم. ومن طرفها سعت السعودية الى رفع حصتها في السوق الامر الذي دفعها الى تخفيض سعر نفطها بحوالي 03 دولارات، ليصل سعر النفط العربي الخفيف الى 25 دولار للبرميل، وهذا اقل من السعر الرسمي المحدد من طرف المنظمة والذي وصل الى 28 دولار للبرميل سنة 1985. مما خلق ازمة لدى الاوبيك في تحديد الكميات المنتجة التي لم تحترم من طرف بعض الدول وحتى السعر.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية دول الاوبيك لم تحترم حصتها من الإنتاج، فالسعودية لجأت إلى إبرام عقود الصافي المكرر netback[1] بكمية تصل الى 1.25مليون برميل في اليوم، ومن جهتها نيجيريا التي قامت برفع حصتها من الإنتاج قدرها 200000 برميل في اليوم، كذلك هو الأمر بالنسبة للإمارات التي وصلت زياداتها إلى 30000 برميل في اليوم، وليبيا التي قدرت زياداتها بـــ200000 برميل في اليوم، وكانت النتيجة انهيار سعر البرميل إلى اقل من 10 دولارات للبرميل[2].

1-2-اشتداد المنافسة بين دول الاوبيك ودول غير الاوبيك:

لقد تراجعت حصة الاوبيك في السوق البترولية العالمية بعد ظهور منافسين جدد من خاج المنظمة كبريطانيا والنرويج بفضل تكثيف عمليات البحث والتنقيب التي دعت إليها الوكالة الدولية للطاقة. فبعدما كانت تسيطر الاوبيك على اكثر من 80% من الصادرات العالمية، تراجعت هذه النسبة الى حدود 60% بسبب دخول نفوط هؤلاء المنتجين الجدد. في الوقت ذاته دعت المنظمة المنتجين الجدد الى تنسيق سياساتها النفطي بهدف الوصول الى استقرار في الاسعار الامر الذي لم يتم. نجم عن ما سبق إضافة ما

[1] يقصد بها حساب نظري يسمح لاصحاب المصفات بتحديد سعر FOB على اساسه يشتري برميل النفط من السوق

[2] Chens Eddine Chitour, la politique et le nouvel ordre pétrolier international, Dahleb , Alger, 1995, p171.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

يقرب من 5 ملايين برميل يوميا من مصادر غير لمجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاوروبي من 15 مليون برميل سنة 1981 الى 17.2 مليون برميل سنة 1985[1].

1-3-تراجع الطلب العالمي من النفط

ان تغيير الدول الصناعية لانماط استهلاكها للطاقة قلص من استهلاك النفط خصوصا عقب ازمة 1979 بسبب ارتفاع اسعار البترول وتم استبدال الاخير بمصادر بديلة مثل الطاقة النووية اساسا. من جهتها، خفضت الولايات المتحدة الأمريكية من استهلاكها من النفط من 868 مليون طن سنة 1979 إلى حوالي 720 مليون طن سنة 1985. كما ان الانخفاض طال مجموعة الـــ OCDE التي تمتص وحدها ¾ الصفقات العالمية للنفط بسسبب الركود الاقتصادي الذي عرفته ضِفْ إلى ذلك لجوء الشركات البترولية الى اغراق السوق بالخزين البترولي.

2- نتائج الأزمة :

ان ما ميز هذه الازمة هو طغيان المكاسب العاجلة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، إلى جانب سعي بعض الدول الى الركوب على اكتاف الاخرين وتضارب القرارات بين دول المنظمة وأخرى من خارجها. كل هذا ادى الى حدوث نتائج وخيمة لاسيما على الدول ذات الإنتاج المحدود التي تعتمد اقتصادياتها بشكل شبه كلي على ايرادات النفط الخام. فانخفاض النفط الى مستويات دنيا قلص من حجم الموارد المالية التى ادت بدورها الى انهيار مستويات المعيشة وانتشار البطالة وتفشي الفقر... مما دفع بعض الدول الى الاستدانة الخارجية لتغطية العجز كما هو الحال بالنسبة للجزائر. ناهيك عن الدول التى كانت مدينة حتى قبل الازمة اين وقعت في فخ عدم القدرة على الإيفاء بالدين.

اما عن الدول المدينة غير النفطية، فان انخفاض السعار انعكس في اتجاهين متضادين فيما بينهما هما على التوالي[2]:

[1] منظمة الاقطار العربية المصدر للنفط، تقرير الامين العام السنوي الثاني عشر 1985، الكويت-المنظمة، 1986، ص 54.
[2] فضيلة حنحوت، اشكالية الدين الخارجي واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية- حالة بعض الدول المدينة- مذكرة دكتوره، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص57.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الاتجاه الاول: ايجابي الاثر، اذ انه من ناحية يـ
الديون الخارجية نظرا للوفرات التي ستحدث في كلفة استراد النفط ومشتقاته. خصوصا عندما تكون الواردات منها كبيرة وتشكل نسبة هامة من اجمالي واردات هذه الدول.

الاتجاه الثاني: فانه يحمل اثار سلبية لمجموعة هذه الدول المدينة تتمثل في انخفاض حجم المعونات والمساعدات والقروض الميسرة من دول الاوبيك ذات الفائض . اضافة الى ان هذه الدول كانت تصدر اليد العاملة إلى دول الخليج العربي، وبالتالي فان العديد من هذه الدول المصدرة لليد العاملة تعتمد على تحويلات مالية للعاملين في الخارجن وانخفاض اسعار النفط انعكس سلبا على هؤلاء نظرا لعودة العديد منهم إلى بلدانهم كاليمن مثلا.

وخلال فترة الثمانينات اصبحت السوق العالمية للنفط تتميز بخصائص عدة اهمها[1]:

1-سوق اكثر تنافسية: خلال فترة السبعينات كانت الاوبيك العمود الفقري للسوق النفطية والمحرك الاساسي لها بعدما تضاءل دور الشركات الاحتكارية. لكن الامر اختلف في الثمانينات حين تعدد المنتجين الى حوالي 75 منتج منها 13 فقط من منظمة الاوبيك. واتساع حلقة التمركز الجغرافي الاحتياطات الى جانب ولوج المتدخلين والوسطاء مثل الشركات المنتجة والمستوردة، الشركات الحرة، شركات التكرير. كما اصبح السعر الحر spot هو الغالب في الصفقات عوض السعر الرسمي المعلن من طرف الاوبيك.

2-سوق اكثر شفافية: خلال هذه الفترة تم انشاء مجموعة من الاسواق الحرة لبيع البترول الخام والمنتوجات البترولية بهدف:

- التقليل او تجنب المخاطر الناجمة عن تذبذب الاسعار.
- ضمان التموين بالبترول الخام والمنتجات المكررة.
- تقديم معلومات كافية للدول حول العرض والطلب وسلم الأسعار المتبع.

3-سوق غير مستقرة: فترة الثمانينات اتسمت بتطور كبير في اشكال العقود التي تضمن اكثر استقرارا للسوق البترولية ، وتتلخص هذه الاشكال في :

- تضاعف عقود المقايضة بين الدول المصدرة والدول المستوردة نظرا للصعوبات المالية التي تعاني منها الدول المنتجة.

[1] هاشم جمال، أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوره، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص 60-62، بتصرف.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إبرام عقود شراكة بين الدول المنتجة والبتروكيماوية لأجل ضمان تموين منظم للبترول الخام.
- دخول بعض الدول المنتجة في استثمارات في قطاع التكرير والتوزيع وكذا مشاريع تم انجازها بالدول الصناعية بهدف ضمان استقرار الاسواق ومراقبة صادراتها البترولية مثل مشاركة الكويت في مشاريع عديدة في شمال اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: تطور هيكل وحركة أسعار النفط والعائدات النفطية.

انطلاقا مما تم ذكره سابقا فإننا نخلُص إلى أن حجم العائدات النفطية للدول المصدرة عرفت تقلبات موازية للتي عرفتها أسعار النفط عالميا وبات من المؤكد على هذه الدول أن تبحث موارد نفطية جديدة لتحل محل الموارد التي أخذت في النضوب بسبب تآكل القيمة الحقيقية لأسعار النفط[1] رغم ما عرفته الأسعار الاسمية لبرميل النفط من تطور من مستوى 9.56 دولار عام 1974 الى 32.5 دولار عام 1981، ثم إلى 28 دولار سنة 1985، فان الأسعار الحقيقية للنفط الخام العربي- بعد اخذ معدلات التضخم- لم تسجل الا زيادة طفيفة وكما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم 07 : السعر الحقيقي للنفط الخام محسوما التضخم وبافتراض أسعار صرف عام 1974 (دولار/برميل)

	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
السعر الرسمي بالدولار الأمريكي	11.2	10.9	11.7	12.8	12.9	18.6	30.5	34.3	31.0	28.18	27.5	26.7	13.5
السعر الحقيقي بالدولار الأمريكي	11.2	10.9	10.1	10.4	9.7	12.6	18.25	18.6	15.75	13.9	13.05	12.25	6.05

المصدر: د. إبراهيم سعد الدين وآخرون، التنمية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص46.

[1] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص244.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فان معدلات التضخم التي سادت في ا
انخفاض السعر الحقيقي لبرميل النفط العربي إلى نحو 12.25د/ البرميل خلال 1985. وقد أدت التقلبات في أسعار النفط وكذا الكميات المنتجة الى إحداث تقلبات في دخول وعائدات هذه الدول ويمكن تلخيص أهم التقلبات على النحو التالي[1]:

1-**المرحلة الأولى:** أو مرحلة الذروة الأولى خلال عامي 1974-1976 حيث حدثت الطفرة الأولى والمهمة في العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط.

2-**المرحلة الثانية:** اتسمت بالركود النسبي للعائدات النفطية بالنسبة لمعظم الدول العربية المصدرة للنفط. وتشمل هذه الفترة السنوات1977-1978، حيث كانت الزيادة في حجم العائدات محددة لا تأخذ شكل الطفرة كما كانت الحال في السنوات السابقة.

3-**مرحلة الذروة الثانية:** وهي تغطي السنوات 1979-1981، وتعتبر سنة 1980 هي أعلى ذروة وصلت إليها الأسعار والعائدات النفطية على النحو المبين في الجدول

4-**مرحلة الهبوط في الأسعار والعائدات:** وتغطي الفترة من عام 1982 حتى سنة 1989، حيث أخذت العائدات النفطية في الهبوط نتيجة النقص في الكميات المصدرة بسبب تقلص الطلب على نفط الابيك نتيجة لعوامل عدة[2] خاصة سنة 1986 اثر الانهيار الشديد في أسعار النفط حين بلغ سعر البرميل 10 دولارات وانهارت معه اقتصاديات الدول المصدرة وظهور عجز في ميزان مدفوعات مما لجأت بعض الدول كالجزائر إلى الاستدانة لتغطية العجز.

الا انه في اواخر الثمانينات حدث تحسن محدود في اسعار النفط خلال السنوات 1987، 1988 و1990. واتصفت اسعار النفط بالتذبذب الشديد اوائل التسعينات بسبب الغزو العراقي للكويت، ثم عاودة الاسعار الهبوط حتى وصلت الى 12.28 دولار/ب سنة 1998، لتتدهور الى 9.67 دولار/ب نهاية 1999 والسبب وراء هذا الهبوط هو الانهيار الذي حل بالاقتصاديات الأسيوية والآثار التي أعقبت ذلك على النطاق العالمي حيث انعكست في زيادة الطلب على النفط بمقدار 200 ألف برميل يوميا فقط وهو عجز بمقدار

[1] إبراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سابق، ص45-46.
[2] منها دخول بلدان جديدة الى سوق النفط

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حوالي مليوني برميل في اليوم[1]. والمخطط المو
من سنة 1970 إلى 2006 مبينا الحدث التاريخي الذي تزامن مع كل تغير ومنها حرب أكتوبر 1973، والثورة الإيرانية 1980، وغزو الكويت سنة 1991 وغيرها.

الشكل رقم 02 : تطور اسعار النفط الحقيقية والاسمية لسلة الاوبيك 1970-2006

(دولار/برميل) (1995 هي سنة الاساس)

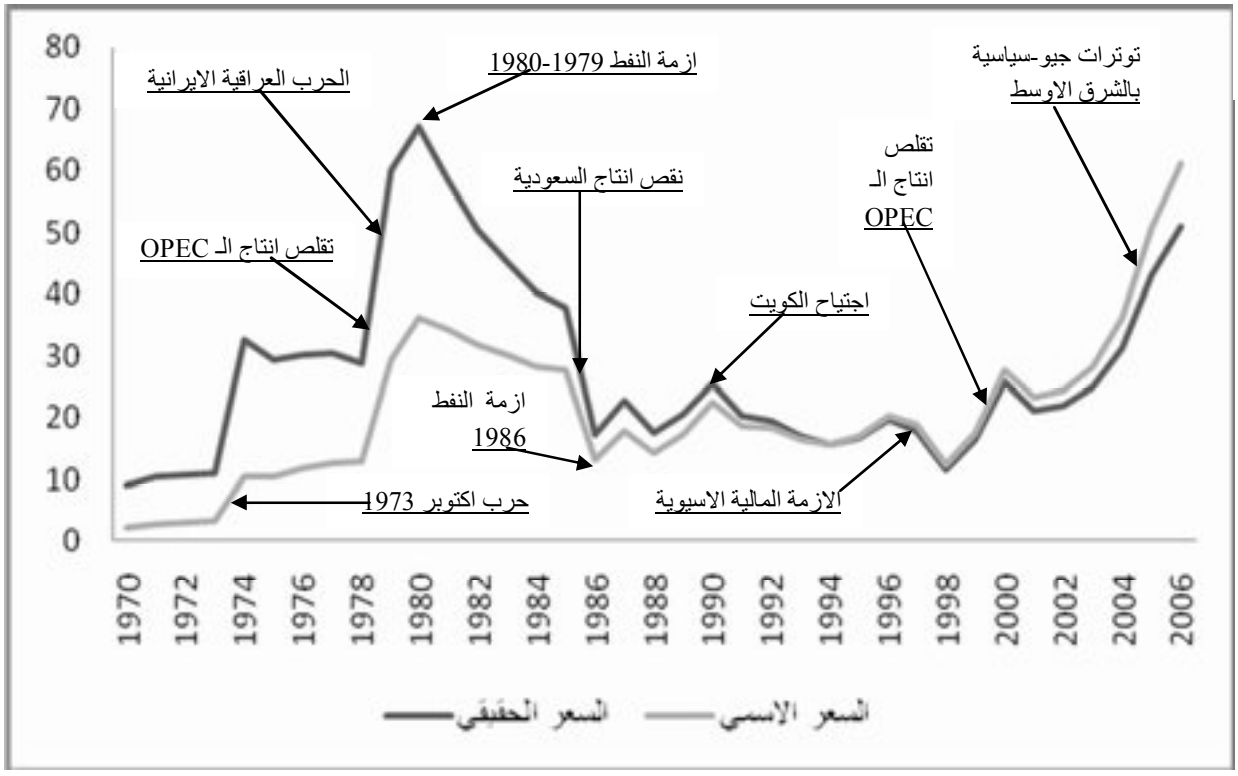

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى معطيات مستقاة من :

- تقرير الأمين العام السنوي الـ33 لسنة 2006، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط
- International Energy Agency, May 2004

[1] قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج –الامكانيات والقيود- المؤتمر السنوي العاشر ايام 26-27 سبتمبر 2004، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية،ط1، ابو ظبي، ص104.
[2] محمد حمد الدوري، مرجع سابق، ص195.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الثالث: أنواع أسعار النفط

هناك اصناف عديدة لاسعار النفط اهمها:

السعر المعلن او الاسعار المعلنة: *Posted Prices*.

يقصد بها اسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية. واول ظهور له كان في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندر اويل.

السعر المتحقق: *Realized (actual) Price*

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات او حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن او تسهيلات في شروط الدفع. وبتعبير اخر السعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات او التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري. واول ظهور له حدث في اواخر الخمسينات اين استخدم من طرف الشركات الاجنبية المستقلة[1] ثم بعد ذلك من طرف الشركات الوطنية البترولية في الدول المنتجة للبترول.

سعر الإشارة أو المعول عليه: *Reference Price*

هذا السعر عبارة عن سعر البترول الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، ويتم احتساب سعر الاشارة على اساس معرفة متوسط او معدل السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات.

سعر الكلفة الضريبية: *Tax Cost Price*

الكلفة هنا تعني التكلفة التي تتحمها الشركات البترولية بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل او طن من النفط الخام. وهو يساوي او يعادل كلفة انتاج البترول زائدا عائدات الحكومات البترولية، أي ان هذا السعر في مجمله يساوي كلفة انتاج البترول مضافا اليه الريع الذي تحصل عليه الحكومة البترولية للحكومة البترولية.

[1] وهي 09 امريكية و04 أوروبية، وقد انشات بعد الشركات الاحتكارية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السعر الفوري: *Spot Price*

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في السوق البترولية الحرة. وهو يجسد قيمة السلعة نقديا في هذه السوق ويتغير هذا السعر تبعا لحجم الاختلال الحاصل بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة، لذا فقد يحدد بقيمة اكبر او اقل من السعر المعلن تبعا للظرف السائد عالميا.

وكان ظهور هذا النوع من السعر للوهلة الأولى في أواخر السبعينات أين حدث اختلال فادح بين العرض والطلب من النفط الخام[1]. اين كان الطلب اكبر بكثير من الكميات المعروضة في السوق الدولية وعدم توفر ما يلبي ذلك.

السعر العادل والعوامل المحددة له:

تلجا الدول المنتجة للبترول opec الى تحديد نطاق سعري يباع على أساسه النفط الخام. ففي سبتمبر 1999 قامت المنظمة بدراسة ما عرف بالية ضبط الاسعار Price Band Mecanism التي بدا تطبيقها في مارس 2000[2] ومن مقتضاه تحريك الإنتاج بواقع 500 الف برميل يوميا بالزيادة او الخفض ضمن نطاقٍ سعري يتراوح ما بين 22 الى 28 دولار للبرميل من سلة اوبك التي هي متوسط أسعار سبعة نفوط أساسية. وخلال سنة 2004 دعت بعض الدول الأعضاء في المنظمة إلى رفع هذا النطاق ليعكس أسعار النفط الخام المرتفعة وليكون حافزا على جذب المزيد من الاستثمارات إلى القطاع النفطي. وقد اقترح جعل النطاق يتراوح ما بين 28 إلى 35 دولار بدلا من النطاق السابق.

المبحث الرابع: العوامل المحددة لأسعار النفط الخام

المعروف عن أي سلعة أنها تتحدد تبعا لقوى العرض والطلب، لكن ما يميز سلعة النفط الخام عن غيرها أنها سلعة إستراتيجية ناضبة تتأثر بعوامل أخرى سواء كانت اجتماعية، سياسية او حتى عسكرية. وخير مثال على ذلك ما حدث سنة 2004 من أحداث جمة تمثلت في الاضطرابات العمالية في نيجيريا الى جانب الهجمات المتكررة على امدادات النفط والمنشات النفطية في العراق والمملكة السعودية وكذا الاستفتاء العام للانتخابات الرئيسية في فنزويلا وإعصار ايفيان في المكسيك دون نسيان الضغوط التي

[1] بسب وقف الإمدادات الإيرانية.
[2] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص242.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمارس على الابيك من امريكا وغيرها[1]. من ج
البترولية العالمية التي تحكمها الشركات الكبرى الاحتكارية والدول الاستهلاكية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اللعب على وتر الاحتياط الاستراتيجي، وأحداث 1986 لخير مثال على هذا.

بيدا أن العرض والطلب يبقيان العاملان المهمان في تحديد سعر النفط في الأجل القصير على الأقل.

المطلب الأول: الطلب على النفط.

الفرع الأول: تعريف الطلب النفطي

الطلب على النفط هو الحاجة الى سد الاحتياجات من المنتوجات النفطية عند سعر معين وفي فترة زمنية معينة. وتكون هذه الاحتياجات إما استهلاكية كوقود السيارات او إنتاجية كالمستخدمة في الصناعات البتروكيماوية.

كما أن الطلب على النفط ينطوي على فرعين من الطلب، الطلب على النفط الخام والطلب على المنتجات النفطية المشتقة، وبينهما علاقة مفادها ان الطلب الاول دالة تابعة للطلب الثاني. وفي وقتنا الحاضر نجد أن الحاجة إلى النفط في العالم – الناجمة عن الاستهلاك– في ازدياد مستمر وهو ما يثبته الجدول أدناه

[1] ضياء مجيد الموساوي، ثورة اسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزائر، 2004، ص29.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول 08: استهلاك النفط في العـ

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
امركا الشمالية	22276	22674	23286	23548	23571	23665	24050	24897	25023	24904	25024
باقي امريكا	4790	4936	4968	4907	5006	4974	4826	4944	5147	5225	5493
اوروبا ش و الغربية	19738	19826	19742	19564	19743	19736	19922	20111	20274	20477	20100
الشرق الاوسط	4423	4492	4573	4716	4829	5011	5229	5507	5731	5949	6203
افريقيا	2307	2388	2448	2458	2473	2510	2567	2644	2773	2824	2955
دول الباسفيك	20063	19623	20557	21147	21281	21934	22702	24008	24368	24851	25444

المصدر: BP Statistical Review of World Energy, Jun 2008, p11.

ومن المتوقع ارتفاع استهلاك العالم من النفط حتى عام 2020 بمعدل يقدر بحوالي 2% سنويا أي بحوالي 32.8مليون برميل يوميا إذ سيزداد الاستهلاك من 78.2 مليون برميل يوميا سنة 2002 إلى 111 مليون برميل يوميا سنة 2020[1]

الفرع الثاني: العوامل المحددة للطلب على النفط

ما يعرف عن النفط انه من أهم مصادر الطاقة في العالم، وتزداد أهميته يوم بعد يوم تبعا للزيادة السكانية في العالم، مما يعني الزيادة في الطلب على النفط. فقد حدث ارتفاع تدريجي للطلب العالمي للبترول منذ سنة 1986 وحتى منتصف 1990 بسبب التغيرات السياسية في دول أوروبا الشرقية وتقلص وارداتها من الزيت والغاز من الاتحاد السوفياتي سابقا. والسبب الآخر لارتفاع الطلب العالمي على البترول هو القوة الاقتصادية لمجموعة الدول الصناعية الأسيوية حديثا (النمور الأسيوية)[2].

وفي سنة 2004 ارتفع الطلب العالمي بمعدل 02 مليون برميل في اليوم وقد تجاوز بذلك السنوات السابقة أين كانت الزيادة فيها تتراوح ما بين 01 و01.5 مليون برميل/السنة.

[1] مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، عدد120، شتاء 2007، ص153.
[2] النمر الأسيوية هي : هونج كونج، كوريا الجنوبية، تايوان، سان غفورة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وقد ذهب الدكتور محمود يونس إلى القول يتوقف على عوامل عدة ورئيسة هي: النمو الاقتصادي العالمي، سياسات الطاقة في أمريكا ودرجة تطوير مصادر الطاقة البديلة كالفحم والطاقة النووية[1].

1- النمو الاقتصادي العالمي:

يعتبر النمو الاقتصادي عاملا جوهريا في تحديد الطلب على النفط، خاصة عند الحديث عن الدول الصناعية التي تعرف معدلات نمو مرتفعة، فهي بحاجة دائمة الى النفط لتلبية حاجيات صناعتها الضخمة، ناهيك عن النمو الاقتصادي الذي تعرفه الاقتصاديات الناشئة مؤخرا.

أما عن الدول الصناعية، فتاتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، اذ وصل معدل النمو في هذه الأخيرة إلى 4.4%[2] في الثلث الأول من عام 2004. وهي تستهلك حوالي 20 مليون برميل من النفط في اليوم. وهو ما يعدل 25% من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط الخام. في حين يبلغ حجم إنتاجها اليومي من النفط حوالي 09 ملايين برميل وتستورد حوالي 11 مليون برميل، أي ما يعادل 55% من حجم استهلاكها اليومي وحوالي 14% من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط الخام[3].

وبخصوص الدول الناشئة الآخذة اقتصادياتها في التوسع، تبرز في المقدمة الصين، هذا العملاق النائم الذي ازداد طلبه واستيراده من النفط لمواجهة الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي الذي تراوح بين 7 و8% في السنة بسبب التصنيع السريع الذي مرده انخفاض تكلفة اليد العاملة واتجاه الصين إلى تبني نموذج الاستهلاك الغربي (إذ ارتفعت حظيرة السيارات إلى 50مليون سيارة منذ سنة 2000 ومن المتوقع أن تصل إلى 140 مليون سيارة سنة 2020[4])

ويتراوح الطلب العالمي على النفط ما بين 78 و84 مليون برميل في اليوم، وهو يتغير بتغير المواسم وبتغير الظروف والدورات الاقتصادية. ومن المتوقع أن يتجاوز في

---

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص10.
[2] ضاء مجيد الموساوي، مرجع سابق، ص31.
[3] عبد الجليل زيد الرهون، "أوضاع النفط-المعطيات الراهنة والخيارات بعيدة المدى-"، جريدة الرياض، عدد13437، ليوم 2005/04/08.
[4] Sophie MERITET, « Les déterminants des **p**rix des hydrocarbures », article, notre Europe, penser l'unité européenne, 2006, www . notre– Europe..eu.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عام 2010 حاجز 92 مليون برميل في اليوم. و
إلى 40% من إجمالي الطلب العالمي على النفط الخام، وذلك حسب ظروف الأسواق العالمية.

2- سياسة الطاقة في أمريكا والدول الصناعية

إن أهم ما يميز هذه السياسة هي الطلب على النفط لغرض تشكيل الاحتياط الاستراتيجي تحسبا لآي ظروف طارئة قد تتعرض لها السوق النفطية. فالدول المصنعة الكبرى مجتمعة إلى جانب الدول الجديدة أو الآخذة في التصنيع تشتري النفط بأكثر من احتياجاتها لتكوين هذا المخزون الاستراتيجي. ففي عام 1978 صدر قانون يكفل للرئيس الأمريكي حق تكوين احتياطي استراتيجي للبترولStrategic Petrolum Reserve بهدف الوصول إلى احتياطي قدره 150 مليون برميل في مدة ثلاث سنوات و550 مليون برميل في سبع سنوات، وذلك بعد حرب البترول وما تعرضت له أمريكا من حظر للنفط كما أسلفنا سابقا.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية قدرت احتياطات البترول الاستراتيجي بحوالي 670 مليون برميل من النفط الخام سنة 2004، أي ما يعادل 65 يوما من الواردات الأمريكية او حوالي 22 يوما من إنتاج ابيك[1]. وقد يؤدي هذا الاحتياطي الى انخفاض أسعار النفط وبالتالي زيادة الطلب اذا ما تم إغراق السوق النفطية به.

اما بخصوص الدول المتقدمة الأخرى ، فسياسة الطاقة ترمي بشكل جدي الى ترشيد استهلاكها للطاقة والعمل على تحسين الفعالية الطاقوية وتأميم الإمدادات من الطاقة. وصولا الى تقليل تبعيتها الطاقوية التي من المتوقع ان تصل الى 70% سنة 2030[2].

3- تطوير بعض مصادر الطاقة البديلة التقليدية بخلاف البترول

الأزمات النفطية التي عرفتها أسواق النفط خلال السبعينات (خاصة) دفعت الدول المستهلكة الى التفكير بجدية في مصادر الطاقة البديلة لاسيما عقب تأسيس الوكالة الدولية

[1] ضياء مجيد الموساوي، مرجع سابق، ص36.

[2] Sophie MERITET, op.cit, p07.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

A) International Energy Aggency[1] للطاقة

مصادر الطاقة البديلة.

إن مصادر الطاقة البديلة عديدة وأهمها الطاقة النووية، الفحم والوقود الصناعي (الذي يستخرج من الفحم او زيت السجيل) إلى جانب الطاقة الشمسية التي تتطلب مبالغ ضخمة[2] . فتطوير هذه المصادر مجتمعة او واحد منها يقلل من الطلب على النفط وهو ما تسعى اليه الدول المستهلكة.

لكن ما يميز هذه المصادر انها ذات تكاليف باهضة ومشاريع تنفيذها تستغرق فترات طويلة تقلل من تنبآت نجاحها او عدمه. لذا فان تأثير هذه الطاقة البديلة يبقى جد محدود اذا ما قورن بالنفط الذي يتميز بخصائص عدة تميزه عن غيره، كانخفاض تكلفة استخراجه وتواجده في مناطق متفرقة من العالم مما يسهل نقله واستخدامه ناهيك عن ما يشتق منه من مواد اخرى لا تمثل عبء ثقيلا على البيئة من ناحية التلوث اذا ما قورنت بالكوارث الناجمة عن المفاعلات النووية.

المطلب الثاني: العرض من النفط.

الفرع الأول: تعريف العرض النفطي

العرض النفطي يتمثل في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت خاما او مكررة، وخلال فترة زمنية معينة لتلبية احتياجات المجتمع من هذه المادة. ويختلف العرض من النفط عن غيره من أي عرض من أي سلعة أخرى، لكونه يتأثر بعوامل اخرى خصوصا السياسية منها، كما ان النفط طاقة غير متجددة ومهددة بالنفاذ في العالم، مما يعني أن الاقتصاد العالمي مهدد بقوة ما لم تكتشف طاقة مكافئة أو أفضل من النفط. وانطلاقا من الاحداث التاريخية التي اشرنا اليها سابقا يتبين لنا جليا ان اسعار النفط تتاثر بقوة بالعرض ، فنقص هذا الاخير يدفع بالاسعار الى الاعلى والعكس بالعكس. لكن ما العوامل التي تحدد الكمية المعروضة من البترول في السوق العالمية.

[1] انظر نتائج ازمة 1973 على الدول الصناعية
[2] لمعرفة المزيد عن مصادر الطاقة البديلة، انظر الملحق رقم 12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في العر

1- الطلب على النفط.

وهذا امر طبيعي فالبترول هو سلعة قبل كل شيء، فزيادة الطلب على سلعة ما يزيد من حجم العرض. اما في الحالة المعاكسة – نقص الطلب- يقوم المنتجين بتقليص الكميات المعروضة بهدف المحافظة على مستوى ملائم للاسعار. وحسب جميع التقارير الرسمية، فان الطلب على النفط في العالم في تزايد مستمر بسبب ارتفاع عدد سكان المعمورة وانتشار المنشاة الصناعية.

2- الاحتياطات المكدسة

إن الحديث عن العرض من البترول يقودنا إلى الحديث عن الاحتياطات المتوفرة لدى كل دولة سواء تعلق الأمر بالدول المنتجة او المستهلكة. فحسب إحصائيات منظمة الابيك لسنة 2006 يرتكز اكبر احتياطي من هذه المادة الحيوية لدى دول المنظمة بنسبة 77% أي ما يعادل 922 بليون برميل في حين تبقى نسبة 23% هي من نصيب دول غير الاوبيك بمقدار 273 بليون برميل وهذا ما يوضحه المخطط أدناه.

الشكل رقم 03: نسبة الاحتياطات في العالم سنة 2006

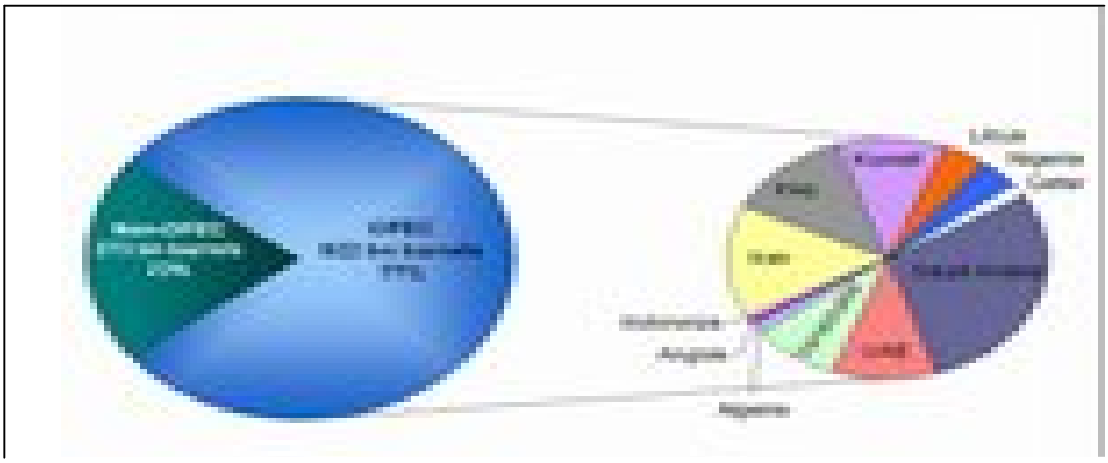

المصدر: موقع منظمة الدول المصدرة للبترول على الانترنيت opec.com

وقد أثير الكثير من الجدل حول إمكانية نضوب هذه المادة في السنوات القليلة القادمة. واستناد الى تقديرات أجريت سنة 2004، يبلغ عمر احتياطي النفط الخام في

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجيوب 47 سنة و67 سنة كحد اقصى لعمر الاقتصاديين والمحللين إلى الدعوة إلى ترشيد استغلال هذه المادة الحيوية ضمن ما يعرف بالتنمية المستدامة.

3- المنافسة بين المنتجين.

ان ما يعرف عن السوق النفطية انها تمول من طرف عدد كبير من المنتجين، كل منهم يسعى الى بيع كميات اكبر لتحقيق مبالغ مالية معتبرة تساعده على تعزيز هياكله الاقتصادية الداخلية. ويتكتل المنتجين أحيانا على شكل كارتل مثلما هو الحال بالنسبة الى الاوبيك، كما يمكن أن يظهروا على هيئة دول متفرقة. والمنافسة هنا قد تكون حتى بين أعضاء الكارتل الواحد، إذ كانت من الأسباب الرئيسة في خلق ازمة 1986 عندما لم يحترم نظام الحصص المحدد لكل دولة داخل الاوبيك وتم إغراق السوق بالبترول الخام وبديهيا انخفاض الاسعار ووصولها الى مستويات دنيا قدرت بـــ 9دولارات/ب الواحد

وقد عرف إنتاج النفط في العالم تطورات معتبرة ابتداء من سنة 1997 حسب ما يوضحه الجدول أدناه

الجدول رقم 09 : إنتاج النفط في العالم (مليون طن)

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
امركا الشمالية	670.4	666.7	638.8	650.8	651.8	660.2	669.2	667.4	645.3	646.7	643.7
باقي امريكا	329.1	350	338.4	345.3	339.9	334.2	318.3	337.9	347.1	345	332.7
اوروبا ش و الغربية	688.6	686.5	699.6	724.7	746.6	786	818.9	850.1	844.8	848.1	860.8
الشرق الاوسط	1050.7	1111.3	1079.4	1141.2	1110.8	1039.4	1123	1193.1	1215	1223.5	1201.9
افريقيا	370.3	363.9	360	370.9	374.1	378.1	397.8	440.9	467.1	473.4	488.5
دول الباسفيك	370.8	368.9	364.9	381.2	377.1	377.5	373.3	377.2	377.7	377.6	377.7

المصدر: BP Statistical Review of World Energy, Jun 2008, p09

[1] Sophie MERITET, op.cit, p03

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

انطلاقا من الجدول، فان العرض العالمي في شبه الجزيرة العربية ، الإنتاج في دول الاوبيك الاخرى، الإنتاج في الدول النامية غير الأعضاء في الاوبيك وأخيرا الإنتاج في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكن سنركز هنا على جانبين فقط هما:

1-الانتاج في شبه الجزيرة العربية

تعتبر الجزيرة العربية المصدر الرئيس للإمدادات من النفط في العالم، على رأسها العربية السعودية التي تحتل المرتبة الأولى بأكبر احتياطي[1] واكبر إنتاج وطبيعيا اكبر مصدر. وما يميز النفط في تلك المنطقة تكلفة إنتاجه المنخفضة اذا ما قورنت بمناطق أخرى من العالم كبحر الشمال مثلا.

وتأتي بعد العربية السعودية إيران في المرتبة الثانية ثم الإمارات في المرتبة السادسة ثم الكويت في المرتبة العاشرة. والإنتاج في هذه المنطقة يخضع لقرارات سياسية صادرة عن السلطة الحاكمة[2].

2-الإنتاج في بلدان الاوبيك الأخرى:

ان من أولويات هذه الدول هي تعزيز التنمية والرقي بها إلى مستويات الدول المتقدمة. ولأجل هذا، فهي تحاول الإنتاج بأقصى طاقتها لتحقيق هذا المطلب. والمعروف ان جميع دول الابيك تنتج بأقصى طاقتها كالجزائر، نيجيريا، فنزويلا ...وغيرها. من جهة أخرى، حيث تراوحت حصة الابيك في الإنتاج العالمي ما بين 40 و42% منذ 1990. وقد زاد إنتاجها بشكل نسبي بانضمام اثنين وهما الاكوادور في 1993/1/1 والجابون 1995/1/1 وإنتاج كل منها كان من نحوي 15 مليون طن في السنة[3].

[1] بـ 25 % من الاحتياطي العالمي.
[2] تفضل السلطة الحاكمة في هذه الاقطار اطالة عمر الموارد النفطية او الاحتفاظ بالعوائد النفطية المالية في الخارج والاسراع بعملية التنمية الداخلية ا
[3] Maurice DUROUSSET, Le marché du pétrole, Ellipsses, Paris, 1999, p61-62.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الرابع: النفط وإستراتيجية التسعير في ال

وكما تم الإشارة اليه سابقا، فان أسعار النفط عرفت عدة مراحل في تطورها، فمن النظام الاحتكاري في تحديد سعر النفط المفروض من الشركات الكبرى إلى نظام المفاوضات بين هذه الشركات والدول التي تستضيفها فوق أراضيها، لنصل بعد ذلك إلى مرحلة تحديد السعر من جانب واحد ألا وهو جانب الدول المنتجة تحت مظلة منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الـــ OPEC.

وبديهي أن هذه التحولات في تحديد قيمة السعر النفطي قد أحدثت أثارا وردود فعل على المستوى العالمي، خاصة الدول الصناعية، التي رأت أن بقاء الأمر بيد الدول المنتجة –النامية خاصة– يهدد أمنها و امن العالم برمته، محاولة في ذلك أن تحمّل هذه الدول المنتجة ما يتعرض له العالم من أزمات مثل ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع البطالة، تراجع معدلات النمو وظهور عجز خطير في موازين مدفوعات بعض الدول.

المطلب الأول: أسعار النفط والتضخم العالمي

توجهت أصابع الاتهام إلى دول منظمة الاوبيك، واعتبرت المسؤول الأول على التضخم الذي حل بالعالم، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال عقدي السبعينات والثمانينات –وحتى في بداية القرن الحالي–. لكن التحليل الاقتصادي آنذاك اثبت أن الدول الصناعية الكبرى هي التي كانت وراء ارتفاع معدلات التضخم في العالم وتصديره إلى الدول النامية. فمع انخفاض أسعار النفط منتصف الثمانينات لم تحدث انخفاض في معدلات التضخم إلى جانب جملة من الأدلة التي تؤكد ان التضخم الذي تعاني منه الدول الصناعية ليس من صنع الدول المصدرة. ويمكن إجمال هذه الأدلة تحت نقاط هي[1]:

1–أن تكلفة البترول تمثل قسطا ضئيلا في إجمالي تكلفة المنتجات وذلك حتى بعد رفع أسعار البترول.

2–أن السعر الذي تحصل عليه الدول المصدرة لا يمثل إلا جزءا صغيرا من السعر الذي يدفعه المستهلك للمنتجات البترولية في الدول الصناعية، لم يزد ذلك الجزء

[1] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص293.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عن 12% قبل عام 1973 وحتى بعد رفع الأسـ
الجزء عن 37% من السعر الذي يدفعه المستهلك.

3-تعد الضرائب المفروضة على المنتجات البترولية في الدول المستهلكة مسؤولة الى حد كبير عن الزيادة في أسعار تلك المنتجات عند مستوى المستهلك.

4-إن أسعار المنتجات شهدت تزايدًا مستمرا وبنسب عالية للغاية خصوصا السلع التي تصدرها الدول الصناعية.

كما أن عمليات التنمية التي باشرتها العديد من الدول النامية خلال سنوات السبعينات دفعت بهذه الدول إلى طلب القروض الخارجية لتمويل هذه العمليات. وتزامن هذا مع الركود الاقتصادي الذي خيّم على العالم الراسمالي، ما يعني أن حصة من القروض وجهت إلى الدول النامية، مما خلق لديها ما يعرف بالمديونية الخارجية. هذه الأخيرة استخدمت كآلية لنقل التضخم إلى الدول النامية[1]. وهو ما ساعد على تخفيف حدة التضخم بالدول الصناعية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في منأى عن هذا التضخم. ومعروف أن العملة الأمريكية هي العملة المهيمنة آنذاك وجميع الصفقات الدولية تسوى من خلالها. مما يعني أن أي زيادة أو نقصان في قيمتها سينعكس سلبا آو إيجابا على جملة الاقتصاد العالمي. وما حدث أن البنك الفدرالي الأمريكي أقدم على رفع معدلات الفائدة إلى 20% في محاولة لمحاربة التضخم[2] نهاية السبعينات، الآمر الذي أدى إلى مضاعفة قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية والذي ساهم في رفع الفاتورة النفطية لكبار المستوردين.

وبهذه الخطوة استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصدر التضخم المحلي إلى الدول بارتفاع الطلب على الدولار الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة.

المطلب الثاني: أسعار النفط وأسواق الطاقة في العالم

يعتبر البترول أهم مصادر الطاقة المستهلكة عالميا. ولا يمكن الاستغناء عنه نظرا للخصائص التي تميزه عن غيره من المصادر وقد تم الإشارة إلى هذه الخصائص فيما

[1] جمعة رضوان، مرجع سابق، ص71.
[2] جمعة رضوان، مرجع سابق، ص71

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

سبق. ومع ارتفاع أسعار النفط حدث تغيرا جذر الطلب على النفط وتوجهت الاهتمامات إلى تنمية مصادر الطاقة البديلة، فعل سبيل المثال ارتفع استهلاك الطاقة الكهرومائية في العالم من 224.8 مليون طن نفط مكافئ سنة 1998 إلى 226.8 مليون طن مكافئ نفط سنة 1999ويؤمن هذا المصدر حوالي 20% من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في العالم[1].

كما عرفت الطاقة النووية تطورات هائلة في العالم متمثلة في ارتفاع عدد المفاعلات النووية التي أصبحت حوالي 37 مفاعلا نوويا سنة 2000 بعدما كانت 36 وذلك بإنشاء مفاعل جديد في تايوان[2]. إضافة إلى التوسع في استهلاك كل من الفحم الحجري والغاز الطبيعي كبديلين عن النفط، دون أن نغفل سعي الدول الصناعية الدؤوب إلى الوصول بأسعار النفط إلى المستويات الدنيا.

المطلب الثالث:أسعار النفط والفوائض المالية

إن الزيادات التي عرفتها أسعار النفط أثمرت فوائض وعوائد مالية كبيرة لفائدة الدولة المنتجة والمصدرة للنفط. واعتبرت الدول المستهلكة الصناعية أن هذه الفوائض المالية تعد خطرا في يد الدول النامية كون أن هذه الأخيرة لا تملك منافذ استثمارية لاستخدام هذه الأموال.

وان كان هذا الادعاء الأخير سيبقى سليما إذا تعلق الأمر بالدول النفطية ذات الفائض في رأس المال – خاصة دول الشرق الأوسط– التي تتميز عن باقي الدول النفطية بصغر مساحتها وقلة عدد سكانها، فان هذا الأمر لا ينطبق على الدول النفطية ذات العجز في رأس المال كنيجيريا واندونيسيا التي تمثل البلد الخامس في العالم في اكتظاظ السكان والبلد الأفقر ضمن مجموعة البلدان المصدرة للنفط[3].

[1] تقرير الامين العم السنوي الـ 27 لسنة 2000، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، ص106.
[2] نفس المرجع، ص105
[3] تقرير عن التنية في العالم 1981، البنك الدولي، واشنطن، اوت 1981، ص99.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وهناك دول أخرى في المنظمة كفنزويلا تكفي لتغطية حاجيات التنمية لديها. وعلى كل حال فقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى تقييد أربعة عوامل لنشوء ما يعرف بالفوائض المالية المعطلة هي[1]:

اولا:

ضعف الطاقة الاستيعابية لدول الفائض المالي الناجم عن صغر مساحتها وعدد سكانها. فالكويت (1.3 مليون نسمة) تتمتع بإجمالي الناتج القومي للفرد الواحد يبلغ سبعة أضعاف إجمالي الناتج القومي للفرد في العراق (12.6 مليون نسمة)[2]، بالإضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية باستثناء البترول والغاز الطبيعي. لذا نجد أن طاقة الاستيعاب سنة 1976 لا تتجاوز 40% كمتوسط للدول الخليجية، على سبيل المثال 21.5% في الكويت و30.5% في السعودية، مما يعني أن 60% من المكاسب المالية لا تجد منافذ لتوظيفها داخليا.

ثانيا:

نمط التنمية الصناعية المتبع في هذه الدول يرتكز على إقامة مشروعات صغيرة ، تنتج سلعا خفيفة لا تتطلب استثمارات كبيرة، ويتجه معظم الإنفاق صوب المجالات الخدماتية. أما مشاريع الصناعة الكبرى الموجهة للتصدير تقام تحت إشراف الشركات الأجنبية التي تهيمن عليها من خلال القنوات الإدارية والتكنولوجية الفنية.

ثالثا:

اعتماد سياسة بترولية بعيدة عن الواقع وغير متطابقة مع الاحتياجات الفعلية للأموال وذلك بضغط من الدول الصناعية من جهة، ولان الدول العربية حديثة العهد في مجال الجهود الإنمائية من جهة أخرى.

رابع:

فشل الجهد العربي في مجال العمل الاقتصادي المشترك[3].

[1] مشدن وهيبة، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص70، - بتصرف-

[2] تقرير عن التنمية في العالم 1981، مرجع سابق، ص102

[3] لمزيد من التفصيل انظر: سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، الشروق، الأردن، 2007، صص86-90

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وكحل طارئ لهذه الفوائض المالية (البترو[1]) العربية إلى توظيف هذا الفوائض في الدول الصناعية أين وصل مجموع الأصول الخارجية للبلدان العربية نهاية عام 1980 إلى حوالي 300 مليار دولار أمريكي[2]. جزء من هذا المبلغ استثمر في شراء سندات حكومية وعقارات وغيرها. أما الجزء الآخر تم إيداعه في البنوك التجارية. وهو ما جعل هذه البنوك تقوم بإعادة تدوير هذه الأموال المودعة مانحة إياها كقروض للدول الأقل نموا وفق حركة دورانية كما يبينها المخطط:

الشكل رقم03: ظاهرة إعادة التدوير الخارجي

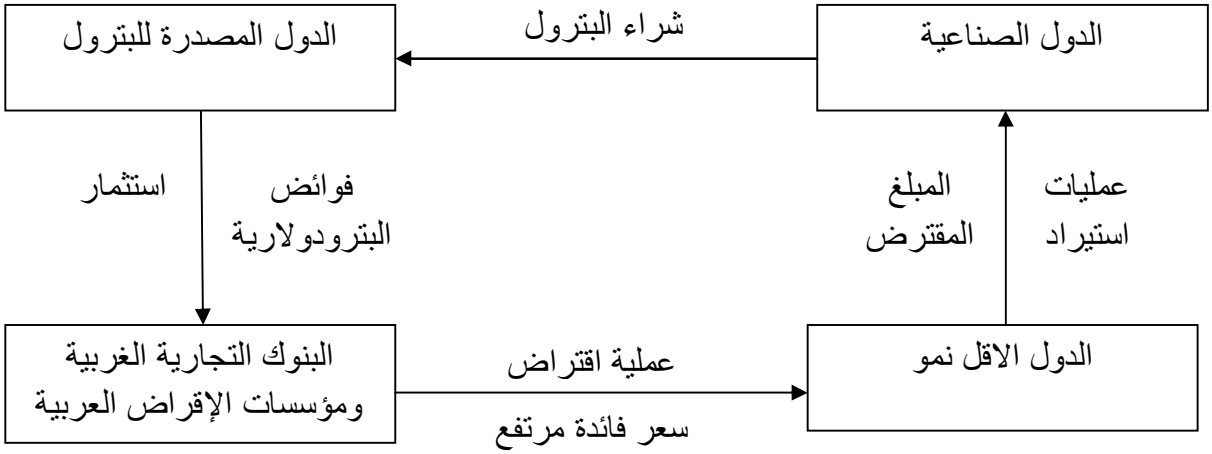

المصدر: مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص72.

المطلب الرابع: إستراتيجية التسعير في المستقبل

إن تحديد سعر عادل لبرميل النفط الخام يبقى نقطة صراع بين الدول المنتجة والمستوردة. فكل من طرفي هذه المعادلة يسعى بخطى حثيثة إلى وضع السعر الذي يلاءم مصالحه الخاصة والمحضة. لكن ولكون الدول المصدرة – لاسيما دول الاوبيك– تظل دائما المتضرر الأول من أي تقهقر لسعر برميل النفط في الأجلين المتوسط والطويل.

لذا تبقى الحاجة ملحة إلى تنسيق الجهود وتوحيد الإستراتيجية المستقبلية المتعلقة بالسعر، وحسب رأي بعض الاقتصاديين، فان هذه الإستراتيجية تتربع على أسس نوجزها فيما يلي[3]:

[1] أطلق عليها هذا المصطلح لان هذه الأموال ناتجة عن بيع البترول.
[2] تقرير عن التنمية في العالم 1981، مرجع سابق، ص102.
[3] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، صص317-318.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- ألا تنفرد كل دولة بترولية بسياسة تسعير الدول المصدرة للبترول، ويعني ذلك العمل على الاستمرار في توحيد الموقف في التسعير لكل أعضاء الاوبيك.
- عدم السماح بانخفاض أسعار النفط في المستقبل وامتصاص أي فجوة في السوق ناتجة من انخفاض الطلب بتخفيض مواز في الإنتاج.
- ربط أسعار النفط بمستويات القوة الشرائية للعائدات، بحيث ترتفع بنسب تعادل نسب التضخم النقدي العالمي.
- وجوب متابعة الموقف العالمي في سوق الطاقة والمراكز النسبية لمصادر الطاقة البديلة ومراعاة انعكاسات ذلك على أسعار النفط.

ويبقى القول أن الجهود كلما تضافرت كلما كان لها وزن على الساحة الدولية وكلما استطاعة أن تتخذ القرارات، وعلى هذه الدول أن تستفيد من دروس الماضي فالتاريخ دائما يعيد نفسه.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخلاصة والخاتمة:

خلال دراستنا لهذا الفصل، تبينا لنا الأهمية الكبرى التي يحظى بها النفط دوليا، وقد تأكدت هذه الأهمية من خلال التطور التاريخي لصناعته وتجارته. ففي البداية لم يكن النفط سوى مادة حيوية مستغلة كليا من طرف كارتل الشركات الكبرى المهيمنة على جميع مراحله من الاستكشاف إلى التسويق، وهي الفترة التي كان يحدد فيها سعر النفط من نقطة واحدة متموقعة في خليج المكسيك، ودام هذا إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية. وبضغط من الدول الأوروبية، التي وجدت نفسها تدفع ثمنا باهظا لاقتناء النفط كان بالإمكان أن تحصل عليه بأقل من ذلك بكثير، أضيفت نقطة أخرى لتحديد السعر في الخليج العربي إلى جانب النقطة السالفة.

ومع بداية الستينات، انتقلت السيطرة على النفط من يد الشركات الاحتكارية إلى يد الدول المنتجة، بعد أن فقهت هذه الأخيرة الاستغلال المجحف لمصادرها دون أن ينالها نصيب مجزي من ذلك. فبادرت إلى تشكيل تكتل يتحدث بلسان حالها ويدافع عن حقوقها سنة 1960 يدعى منظمة البلدان المصدرة للنفط OPEC.

وخلال عقدي السبعينات والثمانينات، شهدت صناعة البترول تطورات جذرية على الساحة الدولية حين هزت الصدمتين النفطيتين (الأولى عقب حرب أكتوبر سنة1973، والثانية عقب الثورة الإيرانية سنة 1979) والصدمة العكسية الاقتصاد العالمي هزات عنيفة. وما يستفاد من هذه الأزمات هو الدور الفاعل الذي لعبته منظمة الاوبيك في السوق العالمية التي من المتوقع أن يصل إنتاجها إلى 65 مليون برميل يوميا بحلول 2030م. فهي تعد كارتلا قويا اقتصاديا نظرا لاحتياطات التي تستحوذ عليها. ومن هنا، فان على أعضائها أن يضبطوا أهدافهم واستراتيجياتهم المستقبلية ضمن إطارها وبموجب ما يقتضيه الصالح العام.

كما أن هذه الأزمات دفعت الدول المستهلكة، من جانبها، إلى أن تجد لنفسها الحل الذي يؤمن لها مستقبلها ويخلصها من رِبْقَةِ التبعية للدول المنتجة. وهو ما حملها على تطوير مصادر الطاقة البديلة والحد من الاستهلاك المفرط للطاقة.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

والجدير بالذكر والتذكير أن سعر النفط فقط، وإنما يتأثر بعوامل أخرى كالنمو الاقتصادي العالمي، قدرات الإنتاج والمشاكل الجيوسياسية. فما ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة سوى وليد نزاعات سياسية كإضراب العمال في نيجيريا وغزو العراق والمشكل السياسي في فنزويلا.

وخلاصة القول أن النفط مادة ناضبة، طال الوقت أو قصر، وما على الدول التي تسترزق منه –خاصة العربية– إلا أن تستنهض القوى الأخرى الاقتصادية الذاتية بخلاف النفط حتى تقي نفسها من الزوال حال انقراض النفط الخام.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي الهاجس الأساسي للحكومات في الدول، إذ يمثل الهدف الجوهري في أجندة أهداف السياسات الاقتصادية لكونه يعكس الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع. ويعد النمو كذلك شرطا ضروريا لتحسين مستوى معيشة الأفراد إن صاحبه التوزيع العادل بين هؤلاء الأفراد.

ويساهم النمو الاقتصادي في توسيع الخيارات أمام الأفراد والمنظمات المجتمعية المختلفة، مما يزيد من إمكانيات زيادة هوامش الحرية أمام الإبداع والابتكار الفردي ويساعد الحكومات على القيام بادوار هامة مثل الرعاية الاجتماعية، التعليم والصحة بشكل أفضل.

كما يرتبط النمو الاقتصادي بعوامل عدة في المجتمع مثل الحكم الراشد والمؤسسات ذات الكفاءة العالية، والتي ترتقي به إلى مستوى النمو الاقتصادي المستدام، محققا عملية تنموية شاملة تضمن الازدهار والرقي للبلاد حاضرا ومستقبلا.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرّق لجوانب النمو الاقتصادي، إضافة إلى التنمية واللذان يمثلان وجهان لعملة واحدة. وكما سنتعرض لأهم أدبيات النمو الاقتصادي في محاولة للإحاطة بجل المدارس التي تناولت الموضوع. ولتحقيق هذا الغرض، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى خمسة مباحث، حيث ذكرنا في المبحث الأول ماهية كل من النمو والتنمية، أما في المبحث الثاني، فقد تحدثنا عن النظريات الكلاسيكية للنمو بقيادة كل من ادم سميث وريكاردو، أما في المبحث الثالث، فقد ذكرنا النظريات الحديثة. لنصل الى النظريات النيوكلاسيكية في المبحث الرابع بإلقاء الضوء على نموذج سولو لننهي الفصل بالمبحث الخامس بدراسة دوال الإنتاج والنمو الاقتصادي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: النمو والتنمية

عند الحديث عن هذين المفهومين، نجد أن معظم الكتاب الاقتصاديين يضعون فروقا بين مصطلحي التنمية و النمو، فهذا الأخير يشير إلى النمو الكمي في كل من الناتج القومي والدخل القومي، ويطلق كذلك عندما يكون الأمر متعلق بالدول المتقدمة. في حين أن التنمية الاقتصادية يقصد بها عموما، إضافة إلى النمو الكمي، إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات[1]. كما أن هذا المصطلح يطلق عادة عندما يتعلق الأمر بالدول المتخلفة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الاقتصاديين يميلون إلى اعتبار أن كل من التنمية والنمو مصطلحين مرادفين على عكس الأغلبية التي ترى أن كل منهما ينفرد بخصائص تميزه عن الأخر.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك تعريفات عديدة للنمو الاقتصادي، ومن بينها نجد التعريف الذي أعطاء الاقتصادي "بيرو" F.Perroux والذي يرى أن" النمو عبارة عن الزيادة المستدامة لبعد وحدة اقتصادية[2]، بسيطة أو معقدة، تتحقق في ظل تغيرات في الهياكل والنظام، ومرفقة بتطورات اقتصادية مختلفة"[3] و في هذا الصدد فإن ببيرو يميز بين النمو الاقتصادي و التقدم الاقتصادي المتمثل في التحول الذي يطرأ على المجتمعات من خلال الزيادة في الدخول الحقيقية للسكان وتحسين مستويات المعيشة لاسيما الأمن، الحرية، التعليم، الصحة...الخ. كما يعتبر البعض أن النمو الاقتصادي هو "الزيادة في ثروات بلد ما خلال فترة زمنية طويلة تتحقق خلالها تغيرات في الهياكل الاقتصادية"[4]. وفي غضون هذا، نجد أن هناك من أبرز الجانب الكمي للنمو الاقتصادي حيث اعتبر أن النمو الاقتصادي ما هو إلا "تطور كمي متمثل في الزيادة خلال فترة زمنية طويلة في إحدى مؤشري إنتاج ثروة

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد،" النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص39.

[2] يقصد بالوحدة امة او جماعة مهيكلة ومجهزة بخطة انتاج محددة بخطط اخرى: كالوحدات الصناعية الكبرى ، كفدراليات العمال، المؤسسات وكذا المستهلكين

C. P. LUCRON, "croissance économique et investissement international ", Presses Universitaires de France, Paris VI,1961, p.15.

[3] Jean Marc Huart, croissance et développement, Bréal, 2003, Breal, p. 12

[4] Myrian Hallouin, Economie Générale, Bréal, Rosny, 2002, p. 110.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بلد ما، غالبا ما يكون هذا المؤشر الناتج المحلي الخامPNB "[1].

كما يُعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الأساسي الذي يمكن من خلاله إظهار الهوة الموجود بين الدولة المتقدمة والدول النامية. وبالتالي نجد أن الدول التي تشهد معدلات نمو سريعة ومتزايدة، سيكون بمقدورها التقليص من حجم هذه الهوة بينها و بين الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة كما هو الأمر بالنسبة للدول الناشئة الأسيوية، والعكس بالعكس.

من التعريفات المذكورة أعلاه يمكن استنتاج أن النمو الاقتصادي يتحقق في ظل الخصائص التالية[2]:

أولا: أن تكون الزيادة في الدخل القومي تفوق الزيادة في نمو السكان وفقا للمعادة التالية:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل القومي ــ معدل نمو السكان، لهذا نجد أن بعض البلدان المتخلفة تعاني من معدل نمو سكاني عالي وعلى هذا الأساس فهي لا تحقق نموا اقتصاديا، حتى في حالة ارتفاع معدلات الدخل القومي.

ثانيا: أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية أي يجب استبعاد معدل التضخم ونعبر عن هذا رياضيا بالمعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي ــ معدل التضخم.

ثالثا: أن تكون الزيادة في الدخل القومي على المدى الطويل، وعلى هذا يتوجب استبعاد النمو التلقائي الذي يكون نتيجةً لظروفٍ خارجية مؤقتة (حروب , كورت طبيعية....).

المطلب الثاني: قياسه وأنوعه

يقاس معدل النمو الاقتصادي عن طريق حساب التغيرات الحاصلة في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن حيث يكون[3]:

معل النمو الاقتصادي = التغيرات في الدخل او الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس مقسوم على الدخل او الناتج لسنة الأساس مضروب في 100.

---

[1] Jean Marc Huart, op cit, p. 12.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، د. سهير عبد الظاهر احمد، " التنمية الاقتصادية"، دراسة نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 51.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، " النظرية الاقتصادية" (تحليل جزئي وكلي) ، ، الدار الجامعية، مصر،2001، ص 466.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

و تجدر الإشارة هنا إلى أن النشاطات غير
الإدارات العمومية والخاصة، يتم حسابها في الناتج
الإنتاج وليس سعر البيع[1] .

ويمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى[2]:

أ)**النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل هذا النمو في كون أن نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

ب)**النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع.

المطلب الثالث: مفهوم التنمية

تُلِح العديد من الأدبيات الاقتصادية على فصل النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية، وإعطاء كل منهما مفاهيمه وأبعاده الخاصة. خاصة مستوى الكم والكيف، في الوقت الذي يرى فيه البعض أن كل من النمو والتنمية ما هما إلا وجهان لعملة واحدة. لكن هذا لا يمنع من سرد بعض المفاهيم التي ألحقت بالتنمية.

وحسب F.Perroux التنمية هي" تفاعل متبادل بين السكان والجهاز الإنتاجي في ظل نمو الرفاهية الاجتماعية"[3]، وهناك من يعتبر أن التنمية الاقتصادية هي "حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، أي أن التنمية تشمل حتى التغير النوعي والهيكلي"[4]، كما ذهب احدهم إلى القول أن التنمية هي " عمل إرادي يهدف إلى نقل المجتمع من أوضاع التخلف ليصبح قادرا على الانطلاق نحو النمو والتقدم. ولا يتأتى هذا إلا بإزالة الجمود الذي يتعرض له المجتمع نتيجة الركود ثم البدء في عملية تنمية مخططة"[5]. وهناك من ركز على جانب الاستمرارية والعمل معتبرا أن التنمية هي "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة

[1] Jean Marc Huart, op cit, p. 16.
[2] Jacque Brasseul, Introduction à l'économe du développement, Armond colin édition,, Paris, 1993, p 13.
[3] FREDERIC POULOUK, Economie Générale, 5e édition, DUNOD, Paris, 2005, p.
[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 17,
[5] محمد عبد العزيز عجمية، د.صبحي تدريس قريصة، د.مدحت عبد الغفار، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص55.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات ا
المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد الغير

ويلاحظ من التعريف أن التنمية تكتسي مبدأ الشمول. حيث أنهـا تهـتم بإحـداث تحسينات على جميع الهياكل المكونة للمجتمع، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية وحتـى التنظيمية والأخلاقية بما يضمن رفاهية وازدهار الأفراد، فلا يوجد تنمية اقتصادية فقـط، بل هناك تنمية شاملة ومستمرة، اعتبارا أن التنمية الشاملة= التنمية الاقتصادية + التنميـة البشرية[2]

من هنا يمكن القول أن التنمية أشمل من النمو، فإذا كان النمو يقصد به الزيادة في الناتج القوي وفي نصيب الفرد كما ذكرنا آنفا، فإن التنمية تُعنى بكيفية تحقيق هذه الزيادة مرتكزة على أبعاد جديدة معطاة على النحوي التالي[3]:

ـ أن يكون التغير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة .

ـ أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع .

ـ أن تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.

ـ أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية وأقاليمه الجغرافية.

ـ أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.

ـ أن تحقق قدرا أكبر من العدالة بين أفراد المجتمع.

وخلاصة القول، فان التنمية تنطوي على الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع بما يحقق زيادة نصيب الفرد وبالتالي رفاهيته، كما أن خلق وزياد التصنيع وحده لا يكفي للقول بان هناك تنمية، فهذه الأخيرة تتعدى لتشمل جميع فروع الاقتصاد القومي برمته.

المطلب الرابع: إستراتيجية التنمية

إن التنمية لا تتم بشكل عشوائي، بل تحدث ضمن خطة محكمة ومدروسة تشمل جميع الجوانب الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع، هذه الإستراتيجية تختلف من بلد لآخر، وهذا بحسب الإمكانات والموارد المتوفرة. وعلى العموم فقد اجتمعت الآراء الاقتصادية على وجود إستراتيجيتين هما:

[1] فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه، الاكادمية المفتوحة في الدنمارك، عمان، ، 2008، ص63.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، " النظرية الاقتصادية" (تحليل جزئي وكلي) ، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 473.
[3] م مدحت مصطفى، د. سهير ع الظاهر احمد، مرجع سابق، ص 43.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إستراتيجية النمو المتوازن.
- إستراتيجية النمو غير متوازن.

الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن

تعود هذه الإستراتيجية إلى الاقتصادي "نيركسه" R.NURKSE الذي صاغها وجعلها أكثر الماما وتوافقا مع خصائص الدول النامية[1].

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى معالجة مسالتين أساسيتين[2]: الأولى هي حلقة الفقر المفرغة، التي مفادها أن التراكم الرأسمالي غير ممكن بدون توفر حد معين من الدخل، أما الثانية فهي ضيق السوق المحلية، بحيث أن الاستثمارات تُواجه عقبة رئيسية مُتمثلة في ضعف الطلب.

وعلى العموم فان هذه الإستراتيجية تُعنى بتحقيق إنماء في جميع قطاعات الاقتصاد القومي في آن واحد، هذا لكون أن القطاعات متشابكة ومترابطة وغير مستقلة. فنمو القطاع الصناعي يستدعي بالضرورة النمو في القطاع الزراعي والتجاري وإلا سيحدث خلل في القطاع الأول.

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن

يرى أنصار هذه الإستراتيجية أن الدول النامية تفتقر إلى رأس المال وتعاني من انخفاض في معدلات الاستثمار، لذا يصعب تحقيق النمو المتوازن. وعليه فان هذه الإستراتيجية تهدف إلى تنمية بعض الصناعات القائدة آو الرائدة ليترتب عليها فيما بعد إنماء القطاعات الأخرى. كما أن إنشاء مثل هذه الصناعة القائدة سوف يخلق حالة من اختلال التوازن في هيئة نقاط اختناق في مراحل الإنتاج المتقدمة، وفي هيئة فائض من ناتج الصناعة القائدة مهم للاستخدام في الصناعات التي تقوم بالمراحل التالية للإنتاج[3]. أي أن الاقتصاد يعيش دائما تحت ضغوط ومحفزات على الإنماء.

ويرى البعض أن هناك إستراتيجية ثالثة هي إستراتيجية الحل الوسط للنمو[4] التي تنطوي على السير توازيا في المجالات كلها مدعوما بخطوات كبيرة نسبيا في مجالات مختارة.

---

[1] اسماعيل علي اليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 350-351.
[2] كاظم جاسم الغيساوي، د. محمود الوادي، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ص 217.
وللمزيد من التفصيل انظر:
Jacques Brosseul, Introduction à l'économie du développement, ARMAND COLIN, Paris, 1989,pp48-54
[3] محمد مروان السماك، د.محمد ظاهر محبك، احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، مكتبة دار الثقافية، عمان، ص271.
[4] محمد مروان السماك ، نفس المرجع، ص278.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الخامس: مصادر النمو الاقتصادي

هناك العديد من مصادر النمو الاقتصادي، إحداث النمو، وفي هذا الصدد لا يمكن اعتبار أن النمو فعل تلقائي، بل هو يحدث نتيجة تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهمها ما يلي:

1ـ رأس المال المادي

إن توفر رأس المال المادي المتمثل أساسا في السلع والمعدات وكذا التجهيزات الإنتاجية شرطا أساسا لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يساهم في دفع عجلة المشروعات الإنتاجية سواء الصناعية، الزراعية وحتى الخدماتية. كما ينصرف إلى مفهوم جوهري وهو تراكم رأس المال وفقا أو تبعا لاستمرار العملية الاستثمارية. كما يعتبر تراكم رأسمال المال عاملا جوهريا في نماذج النمو الاقتصادي، إذ أن هذا الأخير يزداد وينقص توازيا مع الزيادة والنقصان في العامل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التراكم الرأسمالي والاستثمار يعتمدان بشكل كبير على الادخار، أي قدرة المجتمع على تخصيص جزء من دخولهم لاستثمارها كلية وعدم اكتنازها.

2 ـ تراكم رأسمال البشري

إن الاهتمام بالعنصر البشري يعد ضروريا لإسراع عملية النمو، ويتأتي هذا من خلال استثمار مبالغ معتبرة في تكوين رأسمال البشري عن طريق التدريب والتعليم وكذا تقديم وتوفير خدمات صحية واجتماعية بهدف صيانة هذا الرأسمال.

ومن ناحية أخرى، فإن زيادة السكان تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسا للطلب الفعال[1]. ومن ثم استمرار النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

ومن هنا وجب الاهتمام بتأهيل هذه اليد العاملة وتكوينها حتى تستطيع التماشي مع التكنولوجيات الحديثة. فاليد العاملة المؤهلة تعزز من التخصص، ومن ثم رفع الإنتاجية،

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 470.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ضِفْ إلى ذلك ضرورة فتح أفق للمبادرة واستخد للإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو.

3 ــ التقدم التقني

إن التقدم التقني والفني يعتبران عاملان بارزان في جعل عوامل الإنتاج أكثر فاعلية وإنتاجية. وينطوي التقدم التقني على استحداث وسائل إنتاج جديدة وتحسين أداء المعدات والآلات وكذا تحسين نظام الإدارة والتنظيم. فمعدلات النمو المرتفعة والمحققة في الدول المتقدمة ما هي الا وليدة تكنولوجية جديدة ومتجددة وأنماط إنتاج متطورة تخضع بصفة دائمة للبحث والتطوير والإبداع.

ومن ناحية أخرى فأن التحليل الاقتصادي يميز بين التقدم التكنولوجي (التقني) الخارجي أو المستقل والتقدم التكنولوجي الداخلي أو التابع[1]. فبعض النظريات الاقتصادية تعتبر أن التقدم التقني عامل خارجي إذا كان غير متعلقا بإحدى متغيرات النموذج.

4 ــ مدى توفر الموارد الطبيعية

إن توفر الموارد الطبيعية بشتى أنواعها الباطنية والسطحية قد يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب، وذلك إن تم استغلالها بشكل ناجع ومثالي. ولذا فإن من الواجب على أي قطر يحوي هذه الموارد (المعادن، الأسماك، الغابات...الخ) أن يستغلها وينميها مستخدما إياها وفق برامج محكمة ومدروسة بما يضمن نموا اقتصاديا مستمر وتنمية مستدامة.

5 ــ الترابط بين الاقتصاديات[2]

فمنذ القرن ألـ **19م** , نجد أن التكامل بين مختلف فضاءات الإنتاج وامتداد التبادلات الدولية قد لعبت دور المحرك للنمو الاقتصادي العالمي وكذا التخصص الدولي. ففي سنة **1940م** مثلت الصادرات حوالي **13.5%** من الناتج العالمي مقابل **1%** فقط في سنة **1820م**.

وحسب ما نشره حديثا المعهد العربي للتخطيط، فان أسباب النمو الاقتصادي تكمن في نقاط خمس هي على التوالي[3]:

[1] Eric Bossoulle, "les nouvelles approches de la croissance et du cycle", DUNOD, Paris, 1999, p. 13.
[2] Eric Bossoulle, ibid, p. 14.
[3] انظر موقع المعهد على الانترنيت www.api.org

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تزايد في مدخلات العمل: تنجم عن زيادة عدد الس
الاقتصادي.

تحسين في نوعية مداخل العمل: فالناس أصبحوا أكثر تعليما وصحة مما كانوا عليه في الماضي، وكنتيجة فان ما يمتلكه من مخزون رأس المال البشري قد ارتفع مسهما في إنتاجية اكبر.

الزيادة في رأس المال الفيزيائي: على كل دولة أن تدخر، أي أن تتخلى عن بعض استهلاكها الحالي من اجل إنتاج السلع الرأسمالية التي تسمح باستهلاك مستقبلي اكبر. كما تمكن الإضافات إلى مخزون رأس المال الفيزيائي من زيادة الإنتاجية.

اقتصاد الحجم: كلما ازداد حجم المؤسسة والسوق ينمو الاقتصاد.

تحسين التكنولوجيا: تقدر إحدى الدراسات الحديثة أن التقدم في المعرفة قد أسهم بنحو 28% من إجمالي الزيادة في الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1929 و1982.

إضافة إلى هذه العوامل فإن هناك مصادر أخرى للنمو لا تقل أهمية عن التي ذكرت، فاستقرار العملة والقدرة على التحكم في معدلات التضخم وكذا الاقتصاديات السلمية وتقسيم العمل دون أن نغفل دور الدولة في دعم الاقتصاد عن طريق تقدم إعانات ومساعدات وتدعيم الاقتصاد ....الخ، كل هذا يعمل على تعزيز ودفع عجلة النمو.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

إن من أهم النظريات الاقتصادية التي درست النمو الاقتصادي هي النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسكية (الكلاسيكية المحدثة) ، حيث تعتبر النيوكلاسكية طفرة في اتجاه الكلاسيك[1]، لتأتي فيما بعد النظرية الكينزية متبوعة بنظريات جديدة وحديثة.

وسنتناول في هذا المبحث النظريات والمدارس الفكرية التقليدية التي تناولت موضوع النمو مركزين في ذلك على رواد كل مدرسة و أهم الأفكار التي تناولوها.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

إن النظرية الكلاسيكية هي نظرية النمو الاقتصادي دون إدراج عامل التقدم التقني[2] إذ أن النمو الاقتصادي يتم دون خلق تكنولوجيا جديدة و إدراجها في عملية الإنتاج . وقد

[1] م مدحت مصطفى، د. سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 59.
[2] Evereh E. HAGEN, Economie du développement, Ecomica, Paris, 1982, p.85

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أه
وسيادة حالة الاستخدام الكامل(Employment
ممارسة النشاط[1].

كما ركز الكلاسيك على ضرورة تراكم رأس المال كعنصر جوهري وأساسي في عملية النمو كما سنرى لاحقا

الفرع الأول: نظرية آدم سميث*(Adam Smith)*

يعتبر من أشهر الاقتصاديين الذين نادوا بالحرية الاقتصادية ومعارضة أي شكل من أشكال التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. ولقد كان لكتاب ادم سميت "البحث عن طبيعة وأسباب ثروات الأمم" و الذي صدر لأول مرة سنة 1776 تأثير كبيرا لدارسي و واضعي السياسة الاقتصادية، إذ كان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي و ما هي العوامل و السياسات التي تعوقه و تقف في طريقه[2]. كما أشار ادم سميت إلى ضرورة التخصص وتقسيم العمل (Specialization and division of labour) لزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة ثروة الأمة، مستشهدا في ذلك بصناعة الدبابيس، فتحقيق إنتاج 2000 دبوس في اليوم كان بفضل تقسيم العمل والذي يتمخض عنه مزايا عديدة أهمها[3]:

1/ زيادة مهارة وإنتاجية العمال بسبب تخصصهم في العمل.

2/ استغلال الوقت اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية نظرا لاستقرار العامل وعدم تنقله.

3/ استخدام الآلات.

و أن تقسيم العمل لا يمكن أن يأخذ مكانه على نطاق واسع إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدلات و الآلات المتخصصة. كما يؤكد ادم سميت حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأس مالي من اجل التوسيع في تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل. كما أن هذا التقسيم مرهون كذلك بحجم السوق، فكلما كان السوق كبيرا، كان الدافع قويا لأصحاب أرباب الأموال إلى زيادة الإنتاج التجاري والصناعي، وبالتالي زيادة تقسيم العمل أكثر فأكثر.

---

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر ، 2007، ص55.

* آدم سميث (1723-1790م) اقتصادي سكوتلندي، اهم مؤلفاته: "An Inquiry into the Natureand Causes of the Wealth of Nations" 1776م.

[2] محمد عجمية، د. محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها- نظرياتها – سياساتها، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2003، ص 69.

[3] Eric Bosserelle, op-cit, p (بتصرف)

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي هذا الصدد يرى ادم سميث أهمية اكتت
أن هذه السوق الجديدة الواسعة أمام السلع الأورو
جديد للعمل، وتحسين الفنون الإنتاجية المستعملة بطريقة كان لا يمكن حدوثها في حجم السوق القديمة[1] وان هذه الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية (Invisible Hand) التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية[2].

أما عن تراكم رأس المال، فيرى ادم سميث انه متوقف على رغبة الأفراد في ادخار جزء من دخولهم، التي تستخدم فيما بعد كاستثمارات في مشاريع إنتاجية. إذ أن التراكم الرأسمالي يعد شرطا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي. وحسب ادم سميث، فالمجتمع لا يتكون إلا من طبقتين: طبقة الرأسماليون القادرين على الادخار وطبقة العمال. وهذه الأخيرة غير قادرة على تحقيق مدخرات نظرا لسيادة قانون الأجور الحديدية[3] (Iron law of wages) او ما يسمى كذلك أجور سلع حد الكفاف (Wage Goods Subsistence) الذي ينُص على أن أجور العمال تميل إلى التساوي مع حاجاتهم الضرورية بما يكفي للحفاظ على حياتهم. والشكل الموالي يوضح الحركة الدورانية لأثر التراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي والمرتبط بقوى اقتصادية أخرى.

الشكل رقم 05: اثر التراكم الرأسمالي في النمو الاقتصادي

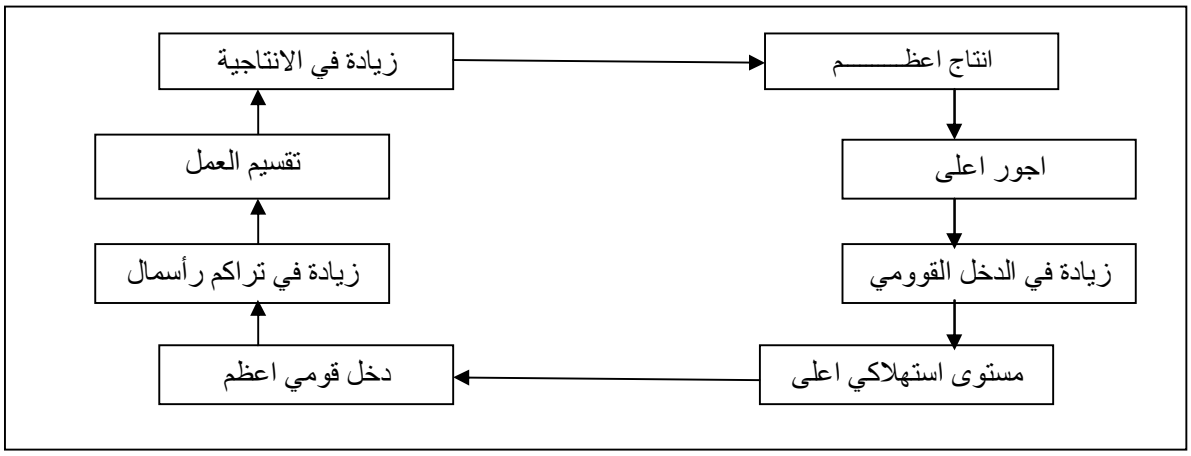

المصدر: احمد ابراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية – رؤية إسلامية مقارنة- الطبعة الأولى، سلسلة أطروحات دكتوراه (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007، ص297.

[1] محمد عجمية، د. محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 80.
[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص57.
[3] م مدحت مصطفى، د. سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 61.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن جهة أخرى، يعتقد ادم سميث أن توق[illegible] للاستثمار، وان هذا التوقع يعتمد على حجم الربح[illegible] الإشارة هنا إلى أمرين أساسيين:

الأول: أن التقدم الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال، وبالتالي ستعرف الأجور ارتفاعا في حين أن الربح الذي سيحصل عليه الرأسمالي سيعرف انخفاضا.

الثاني: أن المنافسة بين المقرضين في منح القروض ستدفع بأسعار الفائدة إلى الانخفاض إلى المستوى الذي يرى فيه المقرضين انه من الأنفع لهم التوجه إلى الاستثمار بدلا من الإقراض.

وبفضل العلاقة المتبادلة بين التراكم الرأسمالي، توسيع السوق وتقسيم العمل يحدث النمو. فتوفير رأس المال والسوق يساعد على تقسيم أكثر للعمل وزيادة الدخول. ومن زاوية أخرى زيادة الدخول تؤدي إلى اتساع السوق وارتفاع معدلات كل من الادخار والاستثمار وصولا إلى حالة الركود stationary state الناجم عن ندرة الموارد الطبيعية[2]. والمخطط أدناه يلخص بوضوح تصور ادم سميث حول النمو:

الشكل رقم 06 : تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.

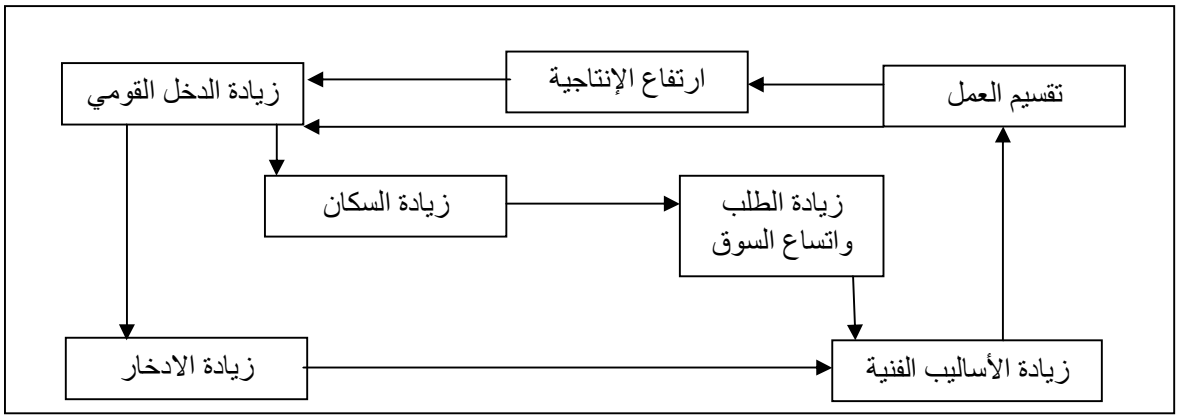

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، جامعة الموصل، بغداد، 1988، ص61

[1] محمد عجمية، د. محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 71.
[2] محمد عجمية، د. محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 71.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو*(*...l Ricardo*)

كما هو الحال عند ادم سميث، فان ريكارد... أساسيا للنمو الاقتصادي. ولتوضيح فكرته اكثر، قام بوضع مجموعة من الافتراضات أهمها[1]:

1- أن عرض السوق ثابت، وكل الأرض تزرع محصولا واحدا، مع سيران قانون تناقص الغلة على هذه الأرض.

2- ثبات المعاملات الفنية، مع اعتبار كل من العمل ورأس مال هما مدخلات متغيرة.

3- أن الربح هو مصدر تراكم رأس المال.

4- أن إجمالي عائد المحصول يوزع على ملاك الأراضي والرأسماليين والعمال على هيئة ريع، ربح وأجور على الترتيب.

5- أن كل العمال يتقاضون أجور الكفاف.

وعلى خلاف ادم سميث، فقد أضاف مجموعة أخرى إلى نموذجه وهي جماعة ملاك الأراضي ليصبح نموذجه مكونا من ثلاثة جماعات وهي على التوالي: الرأسماليون، العمال وملاك الأراضي. وتنطلق عملية النمو من تراكم رأس المال الناجم عن ادخار أموال الرأسماليون، إذ يقع على الرأسماليون عبء قياد النمو الاقتصادي في المجتمع وذلك بتشييد المصانع وتشغيل العمال، ثم إعادة استثمار أرباحهم والعمل على زيادة الإنتاج مرة أخرى[2].

أما العمال الذين يشكلون الطبقة الأكبر فلا يملكون سوى قوة العمل المتوقفة على مستوى الأجور التي يتقاضونها. كما أن الزيادة والنقصان في عدد السكان خاضعة هي بدورها إلى هذا المستوى من الأجور، فعند ارتفاع الأجور فان مستويات الصحة والحياة ستتحسن وبالتالي انخفاض عدد الوفيات وزيادة عدد السكان، وعلى العكس من هذا، فمع انخفاض الأجور ستتدهور مستويات المعيشة والسكان وبالتالي ترتفع نسبة الوفيات.

أما ملاك الأراضي فهم يحصلون على ريع مقابل استخدام الأرض، والريع هو "بالنسبة لأي قطعة ارض تستخدم فيها كمية معينة من العمل ومن رأس المال يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه الأرض وقيمة الإنتاج التي يمكن الحصول عليها باستخدام نفس

* دافيد ريكاردو (1772-1823) مفكر اقتصادي انجليزي، أهم مؤلفاته (1817) The Principes of Political and Taxation
[1] م مدحت مصطفى، د. سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص
[2] محمد عبد العزيز عجمية، صبحي تدريس قريصة، مدحت عبد الغفار، مرجع سابق، ص57.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كمية العمل ورأس المال على قطعة ارض مماثلة الأراضي"[1]، ويسمى هذا النوع الأخير بالأرض ال

وحسب تحليل ريكاردو، فان الريع مرتبط بقانون تناقص الغلة Diminisching Returns law. فنمو جهة الطلب المتزايد على الغذاء الناتج عن التزايد السكاني، يزيد من استغلال الأراضي الرديئة والأقل خصوبة، فيزداد مع ذلك الريع لان سعر المحصول مرتبط بتكاليف الإنتاج في الأرض الأقل خصوبة. ومن الجهة المقابلة فان نصيب الرأسمالي ينخفض بسبب انخفاض الأرباح وتزداد الأجور حتى تغطي على الأقل المستويات الدنيا للمعيشة. ونتيجة لكل هذا، فإن انخفاض الأجور سيستمر مع التزايد السكاني حتى يصل إلى الصفر، مما يعني غياب الحافز على تراكم رأس المال الذي يعني العودة إلى حالة الركود التي اشرنا إليها في تحليل ادم سميث.

لكن في ذات السياق اعتبر ادم سميث أن التجارة الخارجية (الانفتاح الاقتصادي) تلعب دورا أساسيا في تخطي حالة الركود هذه أو تأجيل الوصول إليها[2]. وقد أكد هذا ريكاردو أيضا حين قال أن على كل دولة أن تتخصص في إنتاج المنتوج الذي تملك فيه ميزة نسبية[3] مشيرا إلى المثال المشهور بين انجلترا والبرتغال في إنتاج كل من القماش والخمر على التوالي، ويتم بعد ذلك التبادل الحر بين هاتين الدولتين. فالنمو الاقتصادي ازداد مع أثر التبادلات الحرة انطلاقا من القرن الـ 19م خاصة بعد إلغاء قانون Corn Laws في سنة 1846م[4].

ولقد أهمل ريكاردو ومن قبله ادم سميث دور تراكم رأس المال في خلق وسائل جديدة للإنتاج تساهم في تأخير الوصول إلى حالة الركود[5]، فتراكم رأس المال يسمح بزيادة الإنتاجية وفق المعادلة الآتية[6] :

$$Y_0 = F(N_0, K(t_0))$$

[1] محمد عجمية، علي اليثي، مرجع سابق، ص 72-73.

[2] Jean-Marc Huart, op-cit, p.43.

[3] لمزيد من التفصيل حول مفهوم الميزة النسبية يمكن الرجوع الى:
- سبتي فوزي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، مطبوعات جامعة منتوري، 2001-2002، الجزائر، ص.

[4] Jean-Marc Huart, op-cit, p. 45.

[5] Lionel Stoleru, l'équilibre et la croissance économique, gérer la croissance douce, 4e édition refondue, DUNOD, BORDAS, Paris, 1978, p.331.

[6] Lionel Stoleru, ibid, p.330

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل رقم 07 : دور الآلات الـ

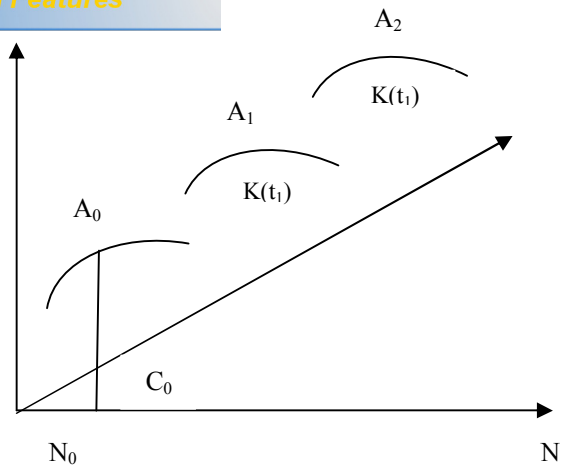

عند الزمن t_1 هناك زيادة في السكان لكن المنحنى ينتقل إلى الأعلى لان رأس المال أصبح $K(t_1)$، هذا يعني انه لا يمكن أن يتناقص الاستهلاك الفردي والاستثمار، فتراكم رأس المال يسمح بتوفير وسائل جديدة للسكان لزيادة الإنتاج الفردي، وبالتالي الاستهلاك الفردي والاستثمار.

الفرع الثالث: مالتوس *(Robert Malthus)* * والخطر السكاني.

لقد عاش طوماس روبرت مالتوس (1766-1816) أحداث الثورة الصناعية، وتأثر بالبؤس الذي عاشته انجلترا إثر هذه الثورة ومختلف الثورات ضد فرنسا. ورأى وجود الوسائل التقنية سيزيد من عدد البطالين[2] كما أن الزيادة السكانية لن تؤدي سوى إلى خلق نسبة هائلة من البطالين وبالتالي تدهور في مستوى المعيشة. من هنا اشتهر مالتوس بقانون السكان الذي مفاده أن السكان يزدادون بنسبة أعلى بكثير من نسبة تزايد الإنتاج.

فحسب مالتوس، السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية 1، 2، 4، 8....في حين ان الإنتاج ينمو وفق متتالية حسابية 1، 2، 3، 4.....وبعد مرور فترة من الزمن يصبح الفارق بينهما شاسعا بالقدر الذي لا يمكن تصوره[3]. وحالة البؤس والمجاعة دفعت مالتوس إلى الاعتقاد أن نمو السكان يجب أن يتم توازيا مع ما هو متوفر من سبل العيش. فهو يُعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب الفعال (حجم السكان) في تحديد حجم الإنتاج[4]، مستندا في ذلك إلى مثال الهنود الحمر في أمريكا اللاتينية قبل

[1] Lionel Stoleru, ibid, p.330

* روبرت مالتوس (1766-1834): اقتصادي بريطاني ورجل دين، اهم مؤلفاته Essais sur le principe de population 1798.

[2] Lionel Stoleru, ibid, p. 331.

[3] Lionel Stoleru, ibid, p. 331-332.

[4] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص59.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الغزو الأوروبي لتلك الأرض. ولتفادي هذا الخطر الحلول أهمها : تحديد الولادات، إيقاف الهجرة، م

من هنا يمكن استخلاص النظرة التشاؤمية التي ميزت أفكار مالتوس بخصوص النمو الاقتصادي، وهذا راجع دائما إلى التقليل من أهمية التقدم التكنولوجي، فهذا الأخير استخدم في الزراعة عقب الثورة الصناعية في أوروبا وكان له الفضل في زيادة الغذاء من جهة والسيطرة على النمو الديمغرافي من جهة أخرى. والشكل أدناه يلخص نظرة مالتوس للنمو الاقتصادي:

الشكل رقم 08 : نموذج مالتوس في النمو الاقتصادي.

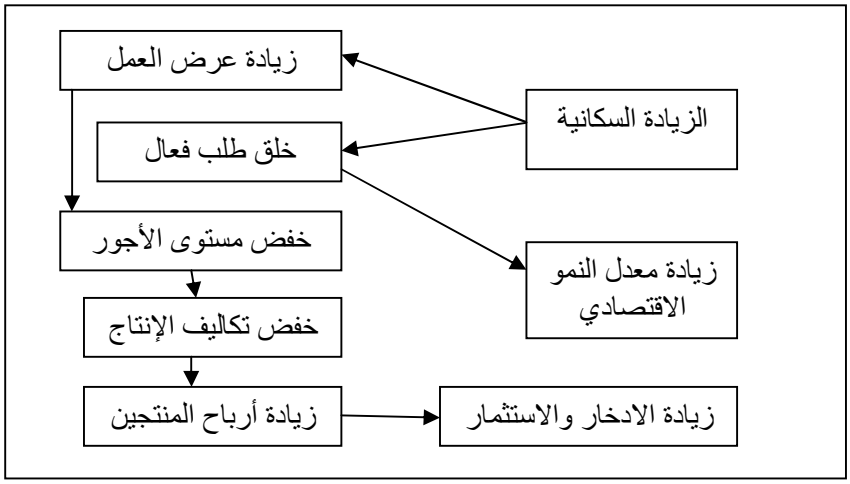

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، جامعة الموصل، بغداد، 1988، ص63

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند كارل ماركس*(Karl Marx)

إن كل من كارل ماركس ورفيقه فردريك انجليز كان لهم الفضل في تأسيس المدرسة الماركسية التي جاءت كرد فعل ضد الأفكار الكلاسيكية الليبرالية. مع أن أفكار الأول ركزت على نظرية ريكاردو كما سنشير إلى ذلك لاحقا. فهذين الاقتصاديين الألمانيين جمعا في أفكارهما الاقتصادية بين الفلسفة الألمانية والروح الثورية الفرنسية والفكر الكلاسيكي الانجليزي[1].

* كارل ماركس (1818-1883): فيلسوف واقتصادي اشتراكي الماني، من أهم مؤلفاته الأساسيات في نقد الاقتصاد السياسي والرأسمالية.
[1] سبتي فوزي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، مطبوعات جامعة منتوري، 2001-2002، الجزائر، ص 58.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الأول: المادية التاريخية

إن جذور النظرية الماركسية تعود إلى فلس
ميدان من الميادين، سواء مجتمع أو مؤسسة، يخضع إلى ثلاثة مراحل: الأطروحة، نقد الأطروحة والخلاصة[1]. فالأطروحة عند ماركس هي النظام الإقطاعي ونقد الأطروحة هي النظام الرأسمالي لتأتي في الأخير الخلاصة التي هي بطبيعة الحال الاشتراكية. لكن الجديد الذي جاء به ماركس انه اعتبر القوى المادية هي التي تسير العالم وليس الأفكار، خلافا لهيكل. من هنا انبثقت المادية التاريخية عند الماركسيين، إذ ينظرون إلى التاريخ نظرة اقتصادية بحيث أن التاريخ لا يصنعه الأفراد(الرجال الكبار، الأفكار...) بل القوى المادية والقوى المنتجة هي التي تصنعه. ويقول ماركس: "إنتاج الأفكار والأطروحات والإحساس مرتبط بشكل مباشر بالنشاط المادي للإنسان... ليس الإحساس الذي يحدد الحياة وإنما الحياة هي التي تحدد الإحساس"[2].

أما عن النظام المادي (النظام الاقتصادي) للمجتمع فهو مشروط بقوى الإنتاج (طرق الإنتاج من معارف وتطور تكنولوجي) التي تجدد الهيكل الطبقي للمجتمع، المتمثل في العلاقة بين الرأسمالي الذي يملك وسائل الإنتاج والعمال الذين لا يملكون إلا جهدهم. من هنا فالنظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه هو نفسه الموجود في النظام الرأسمالي.

الفرع الثاني: نظرية القيمة في العمل

حسب ماركس قيمة أي سلعة مقاسه بكمية العمل اللازم لانجازها. فالعامل يأخذ أجرا مقابل قوة عمله، فهذه الأخيرة هي سلعة كباقي السلع سعرها الأجر الذي يتقاضاه العامل وفق علاقة محددة على ما يعرف بقيمة التبادل. وفي رأي ماركس أي سلعة تملك قيمتين[3]:

- قيمة تبادلية.
- قيمة استعماليه.

أي أن ماركس يميز بين قوة العمل التي تباع من طرف العامل وإنتاج العمل المنجز من طرفه، وقيمة هذين العنصرين ليست متساوية، والفرق بينهما هو ما يعرف

[1] Richard D. Irwin, Economie du développement, Economica, Paris, 1982, p. 94.
[2] Lionel Stoleru, ibid, p. 338.
[3] Lionel Stoleru, ibid, p. 339.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بفائض القيمة (Surplus Value). هذا الأخير مر
(درجة الاستغلال).

من جهة أخرى، فان ربح الرأسمالي يساوي نسبة فائض القيمة PV إلى رأس المال الثابت c[1] ورأس المال المتغير V[2].

فإذا رمزنا إلى الربح بـــ: B

$$B = \frac{PV}{C+V} = \frac{V.PV}{C/V+1}$$

ونسبة فائض القيمة يرتفع كلما انخفض الأجر أو كلما مدد حجم العمل. ويتشكل رأس المال عندما يحول فائض القيمة إلى رأس المال.

ويهدف الرأسمالي من وراء نشاطه إلى رفع أرباحه إلى أقصى حد ممكن، لتكوين أرصدة استثمارية تمكنه من المنافسة مع غيره من الرأسماليين. كل هذا يدفعه إلى إدخال تقنيات إنتاج حديثة لخفض نفقات الإنتاج. ومع اشتداد المنافسة تزداد الحاجة إلى الآلات الأكثر تطورا، والتي تؤدي إلى طرد أعداد هائلة من العمال.

إذن نقص الطلب على العمل وزيادة عرض العمل الناجمة عن النمو الديمغرافي، سيخلق نسب مرتفعة من البطالة، وهو ما يطلق عليه الجيش الاحتياطي للعمال (Reserved Army of Unemployed). هذا العرض من العمل سيؤدي إلى خفض أجور العمال واتساع الهوة بين مستوى معيشة العمال من جهة والرأسماليون من جهة أخرى.

هذا ومع انخفاض الأجور، ستطفو إلى السطح مشكلة أخرى وهي نقص الاستهلاك، مما يعني أن السوق سيعرف فائضا دوريا من السلع، إذ أن القدرة الإنتاجية تفوق القدرة الاستهلاكية. ويعتبر نقص الاستهلاك حسب التحليل الماركسي سببا رئيسيا لبروز أزمات داخل النظام الرأسمالي تنتهي بالبحث عن مستعمرات كأسواق جديدة ضمن الدول المتخلفة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المستعمرات تستخدم كمورد هاما لتراكم رأس المال (النمو) في الدول المتقدمة، وهذا من خلال الحصول على المواد الأولية والمعادن الثمينة بأثمان بخصه. علما أن هذه المستعمرات لن تستفيد من النمو الرأسمالي بل على

[1] ويقصد به المباني والالات والمواد الخام
[2] هو مجموعة الاجور

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

العكس من ذلك، فكلما اشتدت الأزمات في الدول هذه المستعمرات تدهورا حادا تحت القيود التي س

المطلب الثالث: التحليل النيوكلاسيكي لجوزيف شومبيتر(Joseph Schompeter)*

إذا كان الاقتصاد سيصل إلى حالة الركود حسب التحليل الكلاسيكي، فان شومبيتر قد وضع مبدأين أساسين لإعادة حركية النظام الرأسمالي[1]: التجديد (الابتكار) وخلق الائتمان. إذ أن الاقتصاد يعرف ديناميكية مستمرة بفعل التجديدات التي تحدث على دالة الإنتاج للمؤسسات.

كما أن معظم الاستثمارات الضخمة التي تلعب دورا مهما في دفع الاقتصاد إلى الأمام تكتسي نوع من الخطورة وعدم التأكد، لذا فان رجال الأعمال يترددون كثيرا في تنفيذ هذه المشاريع. وفي هذه الحالة يأتي دور رجل معين تتوفر لديه الرغبة في خلق شيء جديد والتفوق على الآخرين في المعركة التنافسية، ويدعى المنظم (Enterpreneur) الذي يعتبر " الشخص الذي يقوم بتجميع عناصر الإنتاج المختلفة من ارض وعمل ورأس مال، والتنسيق بينها لإنتاج السلع والخدمات واتخاذ القرارات عن نوع السلعة التي يجب إنتاجها، والسعر الذي تباع به، فهو بذلك يتحمل مخاطر الفشل ومكافآت النجاح. ولضمان مشاركة المنظم في العملية الإنتاجية، فانه يجب أن يحصل على حد معين من العائد أو الربح الذي يطلق عليه اسم الربح العادي"[2].

فاهم ما يقوم به المنظم هو إدخال ابتكارات وتجديدات إلى الاقتصاد عامة والإنتاج خاصة وتتمثل في:

- إدخال طرق جديدة للإنتاج أو تحسين الطرق القديمة القائمة.
- إدخال سلع جديدة للسوق.
- اكتشاف موارد جديدة أو استعمالات جديدة لمواد أو سلع نهائية.
- فتح أسواق جديدة.
- إدخال الأساليب الجديدة في طريق الإدارة، التمويل، التسويق والعلاقات الإنسانية.

* جوزيف شومبيتر (1883-1950): ولد بالنمسا وتوفي في الوليات المتحدة، ويعتبر من الاقتصاديين المشهورين، ويعتبر رائد مدرسة فينا، وبعد تدريسه في جامعة هارفرد (Harvard) تمكن من الحصول على شهرة دولية.

[1] Eric bosserelle, op-cit, p. 51.

[2] محمد عطا الله، هند مشعل عودة، الأساس في الاقتصاد الكلي والجزئي، الأهلية للنشر والتوزيع، 1990، ص 57-58.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن جهة أخرى، يرى شومبيتر ان التجد
لان المنظم إذا نجح في إبداع شيء جديد فانه سيؤ
أن يتم هذا في زمن واحد وفي قطاع واحد، ليتم فيما بعد امتداد هذه التجديدات والابتكارات إلى قطاعات وفروع اقتصادية أخرى نتيجة ظهور ما يسمى المنافسة بين المنظمين.

أما عن تمويل هذه الابتكارات، فان المنظمين يحصلون على الأرصدة التي يحتاجونها من البنوك، إذ تقوم هذه الأخيرة بخلق نقود جديدة تقوم بإقراضها للمنظمين، ما يعني أن البنوك تنتهج سياسة تضخمية بغرض زيادة الاستثمار الحقيقي[2].

المطلب الرابع: تحليل كينز Keynes* للنمو الاقتصادي

لقد اهتم كينز في كتاباته بمعالجة البطالة التي عصفت بالمجتمع البريطاني، لاسيما أثناء أزمة الكساد العظيم سنة 1929، والتي دامت لمدة عشر سنوات. هذه المشكلة لم تكن مطروحة في التحليل الكلاسيكي. فالكلاسيكيون يعتقدون سيادة التوظيف الكامل الذي مفاده أن كل مترشح للعمل سيجد بالضرورة وظيفة تتناسب مع مؤهلاته.

كما أن كينز يركز على أهمية الاستثمار الذي يلعب دورا هاما في مواجهة الأزمات الاقتصادية وإنعاش النشاط الاقتصادي والتشغيل، خاصة عند تدخل الدولة لتوجيه الاستثمار[3]. على أن هذا الأخير يتحدد استنادا إلى معدلات العوائد الاستثمارية من جهة ومعدلات الفائدة من جهة أخرى. ضف إلى ذلك أن الميل إلى الاستهلاك يزيد في مستوى كل من الدخل والاستثمار وفق العملية المشهورة المسماة المضاعف The multiplier حسب الآتي:

انطلاقا من التحليل الكينزي: الدخل = الاستهلاك + الادخار.

$$Y = C + S \qquad (1)$$

لنفرض أن c يمثل الميل الحدي للاستهلاك حيث:

$$c = \frac{\Delta C}{\Delta Y} \Leftrightarrow \Delta C = c\Delta Y$$

ومن ناحية أخرى وحسب كينز: الادخار= الاستثمار.

أي $I = S$

[1] Eric brosserelle, op-cit, p.51.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، د. محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 92.

* اقتصادي انجليزي

[3] سبتي فوزي، مرجع سابق، ص 92

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبالتعويض في المعادلة (1) نجد أن:

$$Y = C + I$$

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I$$

$$\Delta Y = c\Delta Y + \Delta I$$

$$\Delta Y = \left[\frac{1}{1-c}\right]\Delta I$$

ويدعى $K = \frac{1}{1-c}$ بالمضاعف أو مضاعف الاستثمار.

وخلافا لمالتوس، فان كينز يرى أن نمو الإنتاج سيستمر حتى مع تزايد السكان، وذلك بفضل تراكم رأس المال[1]، غير أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تتناقص مع تزايد التراكم حتى تصل إلى الصفر، حينها يصبح رأس المال قد فقد دوره في عملية النمو، وهو بطبيعة الحال العودة إلى حالة الركود التي رأيناها في التحليل الكلاسيكي.

في ذات السياق، يرى بعض الاقتصاديين أن حالة الإشباع هذه لرأس المال لا يمكن حدوثها ولذلك لسببين اثنين[2]:

1- **السبب الاول:** الإنتاج يزيد بصفة دائمة تجعل الحاجة إلى رأس المال تتجدد دائما.

2- **السبب الثاني:** تجاهل التقدم التكنولوجي الذي يعطي فعالية اكبر لوسائل الإنتاج، اذ ان المنافسة تفرض دائما تجديد وسائل الإنتاج وتحسينها. ويمكن شرح مفعول التقدم التكنولوجي في تجديد فعالية تراكم رأس المال والنمو:

الشكل رقم 09: تأثير التقدم التكنولوجي

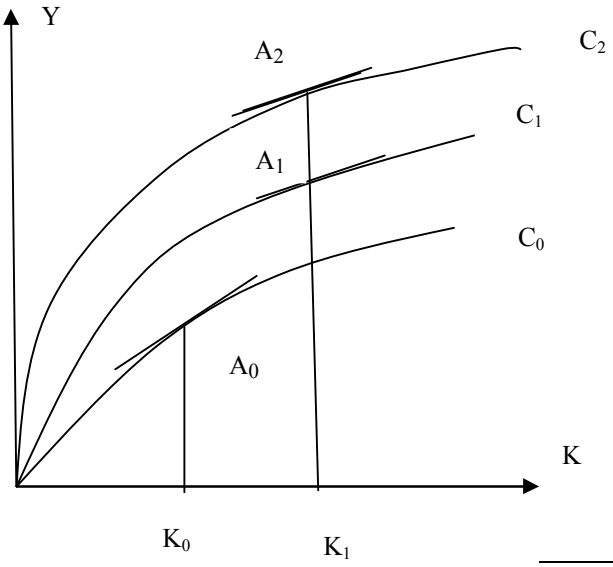

[1] Lionel SToleru, op-cit,p.333.
[2] Lionel SToleru, op-cit,p.333.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لدينا دوال الإنتاج c_1, c_2, c_3 التي تتغير بدلالة رأ

عند الزمن t_0 حجم الإنتاج ممثل في النقط

المال K_0. الإنتاجية الحدية لرأس المال ممثلة في المماس(A_0T_0).

عند زمن لاحق t_1 ، في حالة غياب التقدم التقني، الإنتاج ممثل في النقطة A_1 التي تمثل يد عاملة N_1 ورأسمال K_1, أي نجد أن ميل المماس (A_1T_1) ضعيف قليلا، إذن زيادة سريعة في رأس المال أدت إلى زيادة الإنتاج الفردي أي ان معدل الفائدة والإنتاجية الحدية لرأسمال سيتناقصان.

أما عند إدراج التقدم التقني، فان المنحنى ينتقل كلية إلى الأعلى، نجد أن الإنتاج ممثل في النقطة A_2 ومعدل الفائدة – ميل المماس (A_2T_2) – أعلى من معدل الفائدة الابتدائي عند النقطةA_0 .

المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: نموذج هارود–دومار*

يُعتبر هذا النموذج امتدادا للنموذج الكينزي، ويفترض هذا النموذج ان الاستثمار دالة تابعة للطلب المتوقع وليس معدل الفائدة كما هو معروف في النظرية النيوكلاسيكية[1]. كما انصب الاهتمام عند هذين الاقتصاديين على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي، حيث يرتكز النموذج على التأثير المزدوج للإنفاق الاقتصادي(جانب العرض) والدخل (جانب الطلب). اما عن أهم افتراضات النموذج فقد تم حصرها كما يلي[2]:

- ان الاقتصاد مغلق، ولا توجد تجارة خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- افتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري، مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار.

* هارود روي فوبر (1900-1978) : اقتصادي انجليزي من مقالته "An Essay on Dynamic Theory"، والذي اعتمد في انجازه على افكار النظرية العامة للعمل لكينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الاخير تم ربط اسمه بالاقتصادي الامريكي افسي دومار، نموذج هارود-دومار.

[1] Philippe Darreau, croissance et politique économique, éd De Boeck, Bruxelles. 2003, P. 22

[2] مدحت مصطفى، د. سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 131.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- ثبات كل من المستوى العام للأسعار وسع
نسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإن
- أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، ولا يوجد إهلاك للسلع الرأسمالية، أي افتراض عمر لانهائي لها.
- حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.

المطلب الثاني: نموذج هارود

من جهته، اهتم بتحقيق النمو المتوازن في ظل التشغيل الكامل وقد انفرد عن زميله دومار بمجموعة من الفرضيات أهمها[1]:

1- الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل. وان هذا الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن، وعلى ذلك إذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار الفعلي في صورة تراكم في مخزون رأس المال.

2- ان نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، وهذا يعني أن الاستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل او السرعة التي ينمو بها الناتج.

3- على ذلك تكون المدخرات دالة للدخل، ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل. وان الطلب يساوي العرض.

نموذج هارود الذي طرحه في سنة 1939 . يميز بين ثلاثة من معدلات النمو[2]:

- معدل النمو الطبيعي
- معدل النمو المضمون
- معدل النمو الفعي.

وحسب هارود يتحقق النمو المتوازن عند تساوي المعدلات الثلاثة

الفرع الاول: معدل النمو المضمون

يقصد به معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يوفر الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف. في هذه الحالة، تكون كمية

[1] مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 132.

[2] Eric Brosserelle, op-cit, p.22

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

السلع المنتجة هي نفسها كمية السلع المطلوبة مما
على نفس معدل النمو. ويمكن تجسيد هذا الأخير

مع افتراض أن G_w هو معدل النمو المضمون، C_r معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون، s الميل المتوسط للادخار ويعادل S/Y تكون لدينا:

$$G_w=s/C_r$$

الفرع الثاني: معدل النمو الفعلي

ويقصد به المعدل الملاحظ فعلا او معدل النمو الجاري، والذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الادخار، ونسبة (رأس المال/الناتج) أي معدل رأس المال. وهذا المقياس يساعد في التعرف على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير. والشكل الرياضي للمعدل كالآتي

$$G = \frac{s}{C}$$

بحيث G معدل النمو الفعلي خلال فترة زمنية محددة وتعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$, Y الدخل ΔY التغير في الدخل، s الميل المتوسط للادخار، C معامل رأس المال المتمثل في حجم رأس المال (الثابت او المتغير)اللازم لكل وحدة تغير حدثت فعلا في قيمة الناتج الصافي أي:

$$C = \frac{I}{\Delta Y}$$

الفرع الثالث: معدل النمو الطبيعي

يعرف هارود هذا المعدل بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان وكذا التراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ. ومع افتراض دوام العمالة الكاملة تصبح المعادة الأساسية:

$$G_w \times G_r = ou \neq s$$

هذا يعني ان معدل النمو الطبيعي في معامل رأس المال قد يساوي الميل المتوسط للادخار (سلوك المستهلكين) ويعني كذلك احتمال تساوي كل من معدل النمو الطبيعي ومعدل النمو المضمون.

ويتطلب استمرار التشغيل الكامل أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي، مما يتطلب على معدل نمو الاقتصاد G أن يساوي كل من معدل النمو المضمون G_w ومعدل النمو الطبيعي G_r كما ذكرنا سالفا.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

في حالة ما إذا كان معدل النمو المضمون $(G_w > G_n)$ فانه سيحدث انكماش متتالي وسيكو النمو الفعلي. ومن اجل تفادي ظهور فائض في السلع الاستثمارية، يجب على الاقتصاد ان ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون. وهذا مستبعد بسبب عدم إمكانية حدوث التشغيل الكامل المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي، وسيحدث ما يسمى بالكساد الذي لا يمكن تجاوزه إلا بتحويل جزء من المدخرات إلى إنتاج.

أما في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي اكبر من معدل النمو المضمون $(G_w < G_n)$ فإنه سيحدث تضخم متتالي إلى جانب كون أن النمو المضمون اقل كذلك من معدل نمو الاقتصاد مؤديا بذلك إلى حالة نقص في رأس المال، بالرغم من اقتراب معدل النمو الطبيعي وهذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية[1].

المطلب الثالث: عرض لنموذج هارود–دومار[2]

دالة الإنتاج ليس فيها مجال للإحلال بين رأس المال والعمل، وتأخذ الشكل التالي:

$$Y = min\{vK|bL\}$$

وبافتراض أن هناك فائض للعمالة آو قدرة في رأس المال، تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد رأس المال على النحو التالي:

$$Y = vK \quad .....(1)$$

وبافتراض ان معدل اهلاك رأس المال يساوي الصفر، يتطلب شرط التوازن في سوق السلع ان يساوي الادخار مع صافي الاستثمار وذلك على النحو التالي:

$$I = \frac{dK}{dt} = \dot{k} = sY \quad .....(2)$$

وبتعويض Y من دالة الإنتاج يمكن الوصل إلى معدل نمو رصيد رأس المال:

$$G(K) = sv \quad .....(3)$$

[1] صواليلي نور الدين، مرجع سابق، ص 38
[2] المعهد العربي للتخطيط، تقدير دوال النمو www.api.org

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتعني هذه النتيجة أن رصيد رأس المال يـ
مضروبا في نسبة الناتج لرأس المال. ويلاحظ في
المال يعتمد على معطيات سلوكية وأخرى تقنية كنسبة الناتج لرأس المال، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

للحصول على معدل نمو الإنتاج، نقوم بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن للحصـــول على:

$$\dot{y} = v\dot{k} \quad \cdots\cdots(4)$$

وبتعويض عبارة الاستثمار من المعادلة رقم (2) نتوصل إلى معدل نمو الناتج المحلـــي الإجمالي على النحو التالي:

$$G(y) = sv \quad \cdots\cdots(5)$$

وتعني هذه النتيجة ان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصـــيد رأس المال ويعتمد مثله على معطيات خارجية، سلوكية وتقنية.

ويلاحظ انه اذا كان معدل نمو السكان يساوي n فان معدل نمو دخل الفرد كمؤشر للأداء التنموي سيكون على النحو التالي:

$$G(y) = sv - n \quad \cdots\cdots(6)$$

وتعني النتيجة إن مؤشر الأداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معـــدل نمو السكان.

المطلب الرابع: تقييم النموذج[1]

من الانتقادات الموجهة إلى نموذج هارود دومار هي الفرضيات التي بني عليهـــا التحليل والمتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار, والذي قد يكون صحيحا علـــى المـــدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل، نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، لكنـــه

[1] صواليلي نور الدين، مرجع سابق، ص 38-39

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

غير صحيح على المدى المتوسط والطويل أما افت
غير واقعي وهذا ما ينطبق على افتراض عدم تدخ

بالإضافة إلى ذلك، فان نموذج هارود دومار يربط بين النمو والادخـــار، و هـــذا الأخير يعتبر نسبة من الدخل القومي، مع العلم ان العديد من اقتصاديات الدول الناميـــة لا يتوقف ادخارها (استثمارها) على الدخل وحده، ولكن على حجم الصادرات أيضا، وهـــذا يعني أن كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفـــع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي,

المبحث الرابع: النظريات النيوكلاسيكية للنمو

ان النظرية النيوكلاسيكية للنمو تستمد جذورها من نموذج هارود–دومار للنمو, وقد قام النيوكلاسيك بتطوير النظرية معتمدين في ذلك على أدوات التحليل الرياضي.

ومن أشهر هذه النماذج نجد نموذج سولو الذي عرضه في بحث نشره سنة 1956 بعنوان مساهمة فـــي نظريـــة النمـــو للاقتصـــاد A contribution to the theory of economic growth

المطلب الأول: نموذج سولو*

الفرع الأول: عرض النموذج

أ) دالة الإنتاج

تحوي دالة الإنتاج عند سولو علـــى المتغيـــرات التاليـــة: الإنتـــاج Y ورأس المالK، العمل L ومردودية العمل A. من هنا تكتب دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$Y_t = F[(K_t), A(t)L_t]$$

حيث: t تمثل الزمن

ومن خصوصيات هذه الدالة أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالـــة، وان الإنتـــاج يتغير في الزمن عن طريق التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة، أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي. ويقال عن التقدم التقني الذي يرفع من العمل الفعلـــي بأنـــه حيادي، حيث ان الطريقة التي يؤثر بها على دالة الإنتاج تستلزم ان نسبة الإنتاج ثابتـــة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية[1].

* سولو روبرت (1956)اقتصادي امريكي ولد ببروكلين نيويورك، متخصص في ميدان الشغل وسياسات النمو، متحصل على جائزة نوبل للإقتصادي سنة 1987.

[1] صواليلي نور الدين، مرجع سابق، ص 40.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ب) فرضيات النموذج

كغيره من نماذج النمو، فان نموذج سولو ي[1]

1- يفترض سولو أن هناك توازن في كل من سوق العمل وسوق رأس المال $L^s = L^d$ و I=S، إضافة إلى أن معدل الادخار هو عامل خارجي.

2- هناك سلعة واحدة وقطاع واحد.

3- تسود الاقتصاد منافسة تامة وصافية.

4- الاستثمار يزيد من مخزون رأس المال $I = Dk = \frac{dk}{dt}$ وفي المدى الطويل، سيتم استخدام رأس المال، مما يؤدي إلى نقص مخزونه بمعدل δ، من هنا فان نمو صافي المخزون من رأس المال يساوي: $Dk = I - \delta k$

5- معدل نمو السكان خارجي وثابت $\frac{DL}{L} = n$

6- دالة الإنتاج نيوكلاسيكية $Y = F(K, L, t)$ محققة الشروط التالية[2]

- الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل Pmk و Pml موجبة وثابتة.

- ثبات عوائد الإنتاج $F(\lambda K, \lambda L) = \lambda F(K, L)$

- الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل تؤول إلى ما لا نهاية لما العمل ورأس المال يؤولان إلى الصفر وتؤول إلى الصفر لما العمل ورأس المال يؤولان إلى ما لا نهاية.

شروط "ايناد" Inada's Conditions 1963

$$\lim_{k\to 0}\left(F'_k\right) = \lim_{L\to 0}\left(F'_L\right) = \infty \text{ et } \lim_{k\to\infty}\left(F'_K\right) = \lim_{L\to\infty}\left(F'_L\right) = 0$$

كما يفترض سولو أن هناك إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج. فعن طريق نسبة (رأس المال) وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج، يمكن فقط تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن[3].

الفرع الثاني: عرض النموذج رياضيا

دالة الإنتاج التي استخدمها سولو هي من شكل:

$$Y = F(K, L)$$

وهي دالة متجانسة من الدرجة الأولى، أي أن عوائد الحجم ثابتة كما اشرنا في الفرضيات، بمعنى زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة.

---

[1] Philippe Darreau, op-cit, p. 32-33

[2] Robert J. Barro, XAVIER SELA-I- MARTIN, La croissance économique, ed, EDISCIENCE, Intrnational, traduit par McGraw- Hill, Europe, Paris, 1996, p. 19-20

[3] مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، ص 190

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومع الأخذ في الحسبان أن دالة الإنتاج هـ
الموجبة لعوامل الإنتاج وقانون تناقص الغلة، فيمك

$$y = \frac{Y}{L} = F\frac{(L,K)}{L.L} = F(1,k) = F(k)$$

$$y = F(k)$$

حيث k هو رصيد رأس المال الفرد.

وتعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب ان يتساوي اجمالي الاستثمار(الاضافة إلى رصيد رأس المال زائد مخصصات اهلاك رأس المال) مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج:

$$\dot{K} = s\dot{Y} - dK$$

حيث $\dot{K}$ هو التغيير في رصيد رأس المال وهو يساوي صافي الاستثمار و s هو الميل الحدي للادخار و d هو إهلاك رصيد رأس المال لدينا:

$$k = \frac{K}{L}$$

اذن يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع على النحو التالي:

$$\dot{k} = \big(G(K) - G(L)\big)k$$

وبتعويض معدل نمو السكان (ثابت حسب الفرضية)

$$\dot{k} = \left(s\frac{Y}{K} - n - d\right)k$$

ويمكننا التعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد على أنها $\frac{y}{k}$ وبتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية للنمو النيوكلاسيكي (نموذج سولو):

$$\dot{k} = \left(s\frac{y}{k} - n - d\right)k = sy - (n+d)k$$

$$\dot{k} = sf(k) - (n+d)k$$

ونستنتج من المعادلة أعلاه إن نسبة رأس المال للفرد تتغير خلال الزمن نتيجة ثلاثة عوامل:

- الاستثمار للفرد ومع زيادته ترتفع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل إهلاك رأس المال للفرد dk ، علاقة عكسية مع $\dot{k}$
- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nk علاقة عكسية

ويمكن تمثيل النتائج المتحصل عليها بيانيا:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل رقم 10: التمثيل البيا

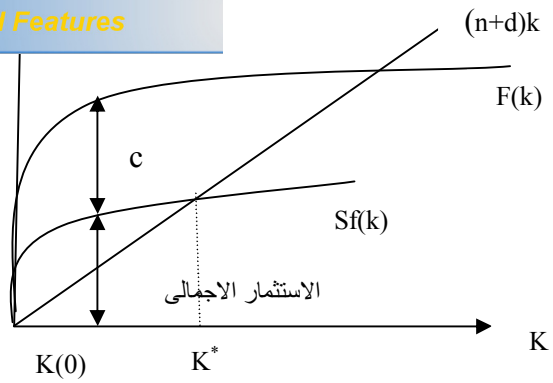

من المنحنى يتضح تقاطع كل من المستقيم (n+d)d والمنحنى sy في نقطة وهي مستوى رأس المال الفردي.

وحسب سولو، فان مستوى رأس المال الفردي ثابت والنمو يشير إلى نمو السكان الذي يسمح بدوره بنمو رأس المال الكلي، ليبقى في نفس مستوى رأس المال الفردي. النمو الاقتصادي مرتبط بنمو رأس المال بحيث أن هذا الأخير مرتبط بنمو السكان.

منحنى الاستثمار الخام (الإجمالي) هو الميل لدالة الإنتاج f(k)، الاستهلاك الفردي يساوي المسافة العمودية بين f(k) و sf(k)

اهتلاك k معطى بالعلاقة (n+d)d مستقيم يمر من الصفر. تغير k يشير إلى المسافة العمودية بين sf(k) و (n+d)k.

الفرع الثالث: القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

تتمثل القاعدة الذهبية في معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات، بحيث أن لكل دالة إنتاج ذات قيم n و d معطاة، يوجد قيمة واحدة $k^*>0$ توافق الحالة النظامية، مرتبطة بكل معدل ادخار s. وإذا رمز لها بـ $k^*(s)$ ، مع $dk^*(s)/ds > 0$ وعليه فان مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو

$$c^* = (1-s)f[k^*(s)]$$

مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية ومعدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـ[2]

$$c_{or} = f(k_{or}) - (n+d).k_{or}$$

حيث k_{or} تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى لـ c^*

[1] Robert J. Barro, op-cit, p21.
[2] Robert J. Barro, op-cit, p23.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

معدل الادخار تشير له بـــ s_{or} والمنحنى التالي رأس المال

الشكل رقم 11 : القاعدة الذهبية لتراكم راس المال[1]

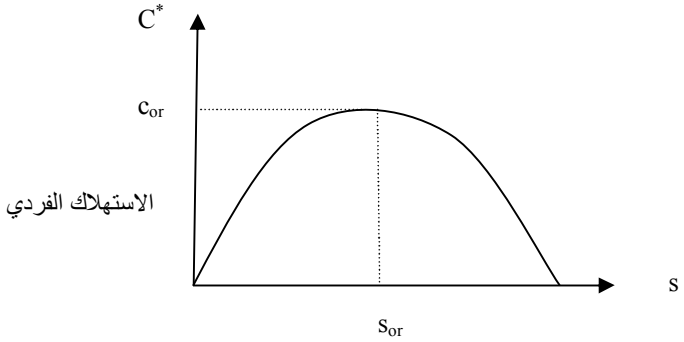

الفرع الرابع: نموذج سولو والتقدم التقني

أدرج سولو مفهوم التقدم التقني الذي يرفع من إنتاجية العامل في المدى الطويـــل، وذلك لتغيير حالة السكون التي يصل إليها الاقتصاد. حيث يفترض أن هذا التقدم التقنـــي ينمو بمعدل ثابت x.

لدينا المعادلة التالية : $G(A)=x$

التوازن في سوق السلع يتطلب تساوي كل من الادخار والاستثمار

$$G(K) = s\frac{Y}{K} - d$$

وتحت فرضية ثبات عوائد الحجم، يمكن كتابة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$y = f(k, A)$$

كذلك يلاحظ أن رأس المال بالنسبة للعامل k يتغير مع الزمن حسب المعادلة التعريفيـــة التالية:

$$G(k) = G(K) - n$$

بالتعويض في معادلة سوق توازن السلع:

$$G(k) = s\frac{f(k, A(t))}{k} - (n + d)$$

والملاحظ ان رأس المال الفردي ينمو تبعا لوجود تقدم تقني. ويمكن تعريف الناتج للتقـــدم التقني على انها:

[1] Robert J. Barro, op-cit p23

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

$\hat{k}, 1) = f(\hat{k})$

حيث $\hat{y} = {}^{y}/_{At}$ و $\hat{k} = {}^{k}/_{At}$ تحت هذا

$$G(\hat{k}) = G(k) - G(A) - G(L)$$

اذن:

$$G(\hat{k}) = s\frac{\hat{y}}{\hat{k}} - (n + x + d) = s\frac{f(\hat{k})}{\hat{k}} - (n + x + d)$$

وبما ان في الحالة النظامية معدل النمو لـــ $\hat{k}$ معدوم، فإن قيمة الحالة النظامية $\widehat{k^*}$ تحقق الشروط:

$$sf(\widehat{k^*}) = (x + n + d)\widehat{k^*}$$

الشكل رقم 12: نموذج سولو–سوان مع التقدم التقني[1].

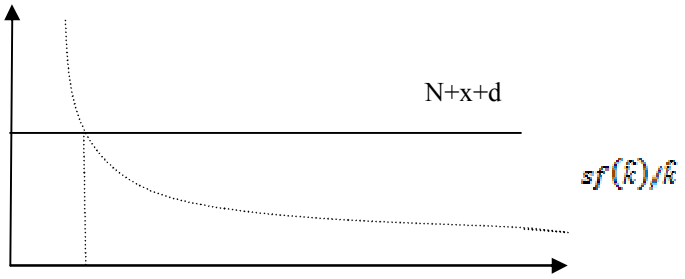

معدل نمو رأس المال الفردي محدد بالمسافة العمودية الموجودة بين المنحنى $sf(\hat{k})/\hat{k}$ والمستقيم n+x+d . والاقتصاد يكون في الحالة النظامية عندما تكون $\hat{k}$ ثابتة

المبحث الثالث: تقدير دوال الإنتاج

المطلب الأول: دالة الإنتاج.

الفرع الأول: التعريف بدالة الإنتاج

دالة الإنتاج هي العلاقة بين عناصر الإنتاج والناتج، أي العلاقة بين كمية الناتج من السلع وكمية المدخلات المستهلكة في إطار مؤسسة مـــا. فـــإذا كـــان Y يمثـــل الإنتـــاج و$x_1, x_2, \ldots x_i, \ldots x_n$ تمثل عوامل الإنتاج، فدالة الإنتاج تكون على الشكل:

$$Y = f(x_1, x_2, \ldots x_i, \ldots x)$$

[1] Robert J. Barro, op-cit p24

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهدف المرجو ما يعود إلى أمرين اثنين[1]، **الأول:** شرح كيف و بناء تنبآت على المدى المتوسط والطويل.

ومن زاوية أخرى، فان التعريف النظري ينبني على عدد من الفرضيات هي[2]:

1-تجانس وحدات السلع المراد تقدير دالة الإنتاج لها، بحيث يمكن قياس حجم الناتج في صورة عينية. وهذا يعني أن دالة الإنتاج بمفهومها النظري تقاس بالنسبة إلى مؤسسة ما أو بالنسبة لسلعة ما (متجانسة الوحدات)، أي أن قياس هذه لدالة يجب أن يتم على المستوى الجزئي.

2-أن كافة المدخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية قابلة للقياس في صورة وحدات عينية، مما يقتضي ضرورة تجانس وحدات كل منها.

3-أن العلاقة تقاس بين أقصى إنتاج ممكن وبين الكميات المحددة من المدخلات، وهي علاقة سببية ذا اتجاه واحد تقيس تأثير الكميات المستخدمة من المدخلات على كميات الناتج من السلعة.

وعند الحديث عن دالة الإنتاج في معناها البسيط نجدها تحوي عنصرين اثنين، وهذا وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$Y = f(L, K)$$

حيث:

Y حجم الإنتاج

L العمل

K رأس المال: أي الناتج عند الجمع بين عنصري العمل ورأس المال.

ويقاس رأس المال الثابت على صعيد الوحدة الواحدة على أساس إجمالي قيمة الأصول الثابتة. وعلى الصعيد القومي على أساس تراكم رأس المال الثابت (stock of capital) وبموجب المعادلة التالية[3]:

---

[1] BERNARD BERNIER, YVES SIMON, Initiation à la macro-économique, 8ème edition,DUNOD,Paris, 2001, p518.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص ص779-780

[3] عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، الطبعة الثالثة، دار الطليعة، بيروت، 1983، ص100.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

$$+\sum_{i=1}^{t}(I_i + D_i)$$

K_1 قيمة رأس المال المتراكم في نهاية الفترة t

K_0 قيمة رايس المال الثابت في سنة البداية او سنة الاساس.

I_t إجمالي تكوين رأس المال في السنة.

D_i رأس المال الثابت المستهلك

الفرع الثاني: أشكال دوال الإنتاج.

1-دالة الإنتاج لكوب دوجلاس Cobb-Douglas

وضع صيغة هذه الدالة الاقتصاديان الأمريكيان "شـــال كـــوب" Charles Cobb و"بول دوجلاس" Paul Douglas لدراسة الإحلال بين عناصر الإنتـــاج للعمـــل ورأس المال. وهذا في سنة 1968 . وهي تأخذ الصيغة الآتية[1]:

$$Y = AK^{\beta}L^{\alpha}$$

مع افتراض أن:

$$\alpha + \beta = 1 \Leftrightarrow \beta = 1 - \alpha$$

اذن يمكن كتابة الدالة على الشكل:

$$Y = AL^{\alpha}K^{1-\beta}$$

حيث A معامل كفاءة الإنتاج ويسمى معامل التناسب وتتحدد قيمته في ضـــوء المعـــايير المتبعة في قياس المتغيرات K و L [2].

α قيمة موجبة وثابتة واقل من الواحد.

$$\frac{Y}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^{1-\alpha}$$

$$y = \varphi(x) = x^{1-\alpha}$$

نستطيع التحقق من:

$$\varphi''(x) = \alpha(\alpha - 1)x^{-\alpha-1}$$

سالبة وهذا ما يثبت خاصية الإنتاجية الحدية المتناقصة. والتمثيل البياني للدالة يكون على النحو الآتي[3]:

[1] BERNARD BERNIER, YVES SIMON, op.cit, p518.

[2] عصام عزيز شريف، المرجع السابق، ص102.

[3] Lionel Stoleru, op.cit, p364.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل 13: التمثيل البياني ل

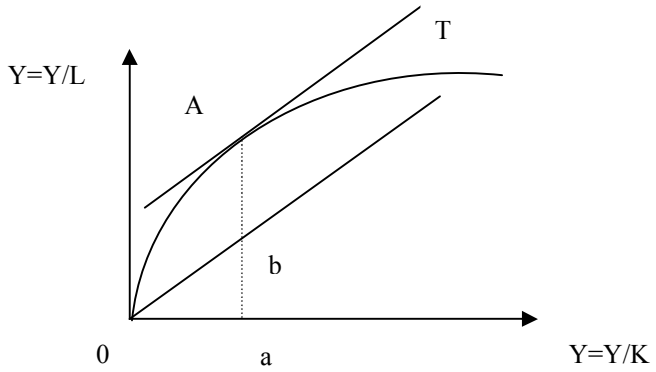

خصائص دالة كوب دوجلاس :

إن هذه الدالة كغيرها من الدوال تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

***غلة الحجم:**

ويقصد بغلة الحجم " التغير في الناتج الراجع لتغير جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة"[1] وتقاس غلة الحجم هذه في دالة كوب دوجلاس بالمجموع $\alpha + \beta$. والملاحظ مما سبق ان هذه الدالة متجانسة دات غلة حجم ثابتة.

$$Y = A(\lambda L)^{\alpha}(\lambda K)^{\alpha-1}$$

$$Y = \lambda F(L,K)$$

***مرونة الإحلال:**

تعرف مرونة الإحلال بأنها مقياس لدرجة استجابة الكثافة الرأسمالية للتغير في نسبة الإنتاجية الحدية في ظل قيد ثبات مستوى الناتج.

***انتقال منحنيات الإنتاج.**

***إمكانية تقدير المعالم بواسطة المربعات الصغرى.**

إن دالة كوب دوجلاس قابلة للتحويل الخطي بواسطة تحويل قيم المشاهدات الخاصة بالناتج والعمل ورأس المال إلى قيم لوغارتمية كالآتي:

$$Y = AL^{\alpha}K^{\alpha-1}U$$

حيث ان U عبارة عن قيمة الخطأ

$$\ln Y = \ln A + \ln L + \ln K + \ln U$$

[1] عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص784.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

بموجب الصيغة الأخيرة أعلاه يمكن تقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

2- دالة الإنتاج ذات المرونة الثابتة للإحلال: Constant Elasticity of Substitution

دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة تستخدم في الدراسات الإحصائية والاقتصادية. وقد تم إدخالها إلى التحليل الاقتصادي الإحصائي كل من Arrow, Chenery, Minhas, Slow وهم اقتصاديين أمريكيين[1]، وذلك لمعالجة الحالات التي تكون فيها مرونة الإحلال ثابتة. غير أنها تختلف عن الواحد. وتعتبر هذه الدالة خطية ومتجانسة، صيغتها الرياضية معطاة على النحو التالي:

$$Y = (AL^{-\gamma} + BK^{-\gamma})^{-\frac{1}{\gamma}}$$

المعاملات A, B ثوابت موجبة والعلاقة بينهما ان النسبة $\frac{1}{\gamma}$ هي مؤشر توزيع الدخل على العناصر.

γ هي مؤشر الإحلال المرتبط بمرونة الاحلال σ بالعلاقة:

$$\sigma = \frac{1}{1+\gamma} \quad , \quad \gamma = \frac{1}{\sigma} - 1$$

تعتبر هذه الدالة من الدوال التي تتميز بخاصية مرونة الإحلال، فعندما تؤول γ إلى ∞ مرونة الاحلال σ تصبح معدومة، والدالة تصبح ذات معاملات ثابتة. اما عندما تؤول γ إلى الصفر، مرونة الإحلال تصبح تساوي الواحد، وفي هذه الحالة تصبح الدالة من شكل دالة كوب دوجلاس.

كما تعتبر دالة CES الوسيلة الملائمة لدراسة جميع أشكال الإحلال بين عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) والتمثيل البياني لها يكون على النحو التالي:

الشكل 14: التمثيل البياني لدالة CES

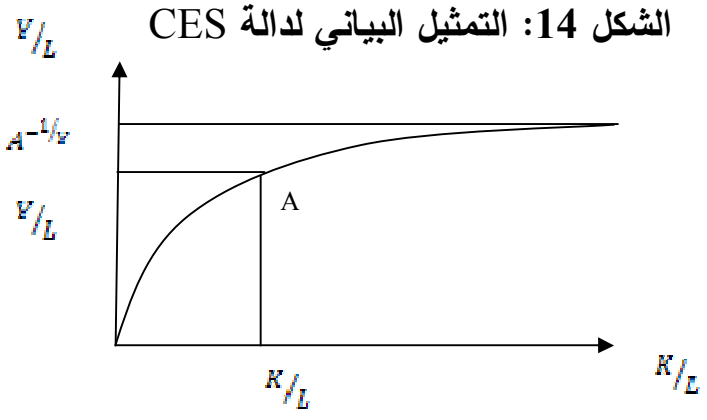

[1] Lionel Stoleru, op.cit, p365.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويمكن التحقق من أن الدالة هي ذات الإنتاجية الحدية المتناقصة.

3-دالة الإنتاجية المسامية Transcendental Production Function

وتاخذ الصيغة التالية :

$$Y = AL^{\alpha} K^{\beta} e^{\alpha' L + \beta' K}$$

حيث: $0 \gg \alpha', \beta'$

وبإدخال اللوغاريتم النيبري على طرفي الدالة نحصل على:

$$\ln Y = A^{*} + \alpha \ln L + \beta \ln K + \alpha' L + \beta' K$$

وككل دالة، فان دالة الإنتاج المسامية تتميز عن غيرها من الدوال بخصائص نجملها كما يلي:

- ✓ أذا كانت α', β' تساوي الصفر فان الدالة تتحول إلى الدالة الشهيرة كوب دوجلاس.
- ✓ تتغير مرونة الإنتاج الجزئية مع تغير الكميات المستخدمة من المدخلات.
- ✓ من الممكن للنواتج الحدية أن تتزايد أولا ثم تتناقص بعد ذلك.
- ✓ تتغير مرونة الإحلال بتغير مستوى المدخلات.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخلاصة والخاتمة:

خلاصة القول ان المذاهب الاقتصادية، ع
أهمية بالغة للنمو الاقتصادي وكيفية تحقيقه والرقي به. إلا أن التصورات اتجاه هذا المصطلح قد اختلفت من مدرسة إلى أخرى. فالمدرسة الكلاسيكية اعتبرت النمو مسالة تلقائية تحدث لاقتصاد بلد ما دون الحاجة إلى تدخل الدولة، في حين ان كينز يرى الصواب في ضرورة تدخل الدولة لتصحيح الاختلالات الداخلية للاقتصاد المتمثلة خصوصا في الركود الاقتصادي.

أما من جهته، فقد أشار الاقتصادي شومبيتر إلى أن حالة الركود، التي تهدد سيرورة الاقتصاد، يمكن تجنبها إذا توفر الإبداع المستمر من طرف المنظم من جهة وتوفر الائتمان من جهة أخرى.

وفي نفس سياق المدرسة الكينزية، ذهب هارود الى التفرقة بين ثلاثة معدلات للنمو هي معدل النمو الفعلي، الطبيعي والمرغوب فيه، والتساوي بين هذه المعدلات الثلاثة هو السبيل إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن. وتلا كل هذا المدارس، المدرسة الحديثة للنمو بزعامة سولو الذي أكد ان النمو لا يتأتى إلا بتضافر عوامل خارجية كنمو السكان والتقدم التكنولوجي، وان الاقتصاد سيواجه حالة من الركود ما لم يتوفر العامل التقني.

لكن يبقى دائما أن النمو الاقتصادي الحقيقي هو النابع من اجتماع القوى الذاتية للمجتمع خاصة العنصر البشري دون إغفال ضرورة الاهتمام بالمرحلة الموالية للنمو والتي تتمثل في التنمية الاقتصادية

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

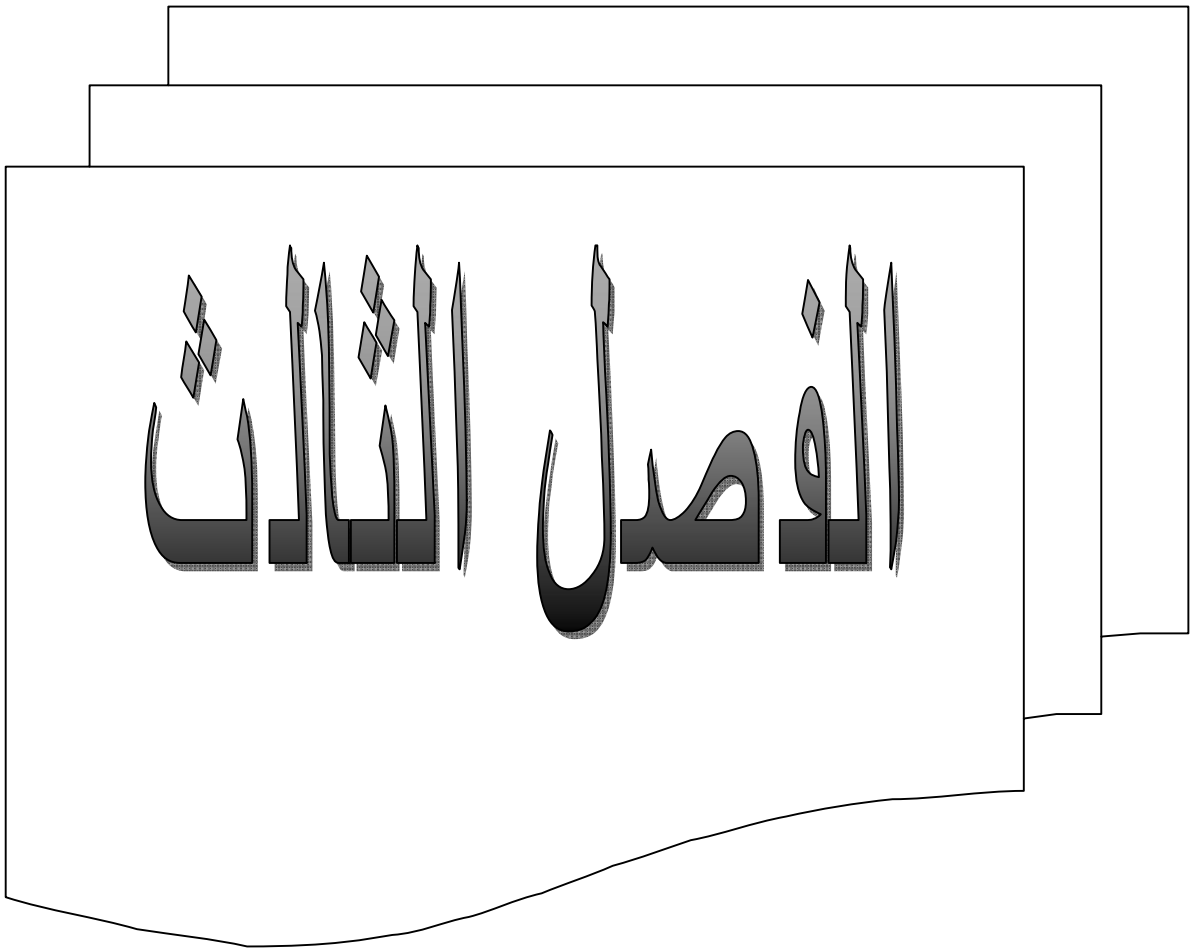

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقدمة:

إن كل دولة تسعى إلى تعزيز أركان اقتصادياتها مستخدمة شتى أدوات السياسة الاقتصادية الممكنة والرامية إلى تحقيق أهداف جوهرية والتي جعلها كالدور الأركان المشكلة "لمربعه السحري". ومن هذه الأهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي. لذا اتسمت العقود الأخيرة من القرن الماضي بموجة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية المقدمة كوصفة طبية من المؤسسات المالية الدولية إلى الدول النامية – على وجه الخصوص– بعدما شهدت اقتصادياتها انتكاسة خطيرة تمثلت في العجز في ميزان المدفوعات، تفاقم المديونية، تفشي البطالة واستفحال التضخم.

الجزائر على غرار كل دولة، تطمح إلى الرفع من معدل النمو الاقتصادي وفق خطط تنموية وإستراتيجية، تنوعت واختلفت بحسب الظروف التي سادت كل مرحلة من مسارها الاقتصادي، من غداة الاستقلال (وربما قبل ذلك) إلى يومنا هذا، خاصة حقبة الإصلاحات التي أعقبت الصدمة النفطية منتصف الثمانينات، والتي أماطت اللثام عن هشاشة الاقتصاد الواقع تحت رحمة أسعار النفط. ومن هذا المنظور سنحاول في هذا الفصل عرض أهم التحولات الكبرى للاقتصاد الوطني مركزين على الجانب النظري لعلاقة أسعار النفط الخام بالنمو الاقتصادي الجزائري.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: اللمحة التاريخية للنمو الاقتصادي

الجزائر بلد شاسع يتربع على مساحة قدرها 2381741 كلم مربع، فهي تقع في الشمال الإفريقي يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبا كل من نيجيريا ومالي وشرقا تونس وليبيا وغربا كل من المغرب وموريتانيا.

خلال الفترة الانتقالية 1962-1965 كان الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل عدة ورثها عن الحقبة الاستعمارية، حيث كان هذا الاقتصاد يفتقر إلى رأس مال وطني خاص إلى جانب نقص الكفاءة والخبرة في شتى فروع الاقتصاد، باستثناء الزراعة التقليدية والتجارة وبعض الصناعات الحرفية. أما القطاع الصناعي فكان لا يزال تحت سيطرة شركات أجنبية خاصة فرنسية، لاسيما في مجال المحروقات. كما أن في قطاع الزراعة، كانت اغلب الأراضي الخصبة تحت يد المعمرين وان اغلب منتوجاته كانت تصدر إلى الخارج. وباقي الأراضي الفلاحية فهي موزعة على عدد قليل من الفلاحين الجزائريين مستخدمين في ذلك أدوات تقليدية وإنتاجها ضعيف لا يكفي حتى لسد حاجيات مالكيها.

لهذا رأت القيادة السياسية آنذاك ضرورة القيام بعمل ينقل البلد من حالة المعاناة إلى اقتصاد حديث يرتكز على دعائم قوية. كما رأت أن تنمية الصناعة هو السبيل الأنجع والأقصر إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة لاسيما الصناعات الثقيلة فضلا عما تمثله من خطوة فعالة تساعد على خلق شروط التكامل بين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني. وسنحاول أن نلقي نظرة سريعة على اغلب التحولات التي شهدها الاقتصاد الوطني متناولين في ذلك:

الفترة الأولى: مرحلة التصنيع والنمو 1967-1985

الفترة الثانية: مرحلة الاصطلاحات والتعديل الهيكلي 1986-1998

الفترة الثالثة وتبدأ مع بداية القرن الحالي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول: مرحلة التصنيع والنمو1967-85

كان الشغل الشاغل للحكومة الجزائري بعد حصول البلاد على استقلاله السياسي هو الإسراع في تحقيق تنمية اقتصادية تساهم في إخراج البلاد من حالة التخلف والتبعية ورفع معدلات النمو والوصول بالبلاد إلى مصاف الدول المتطورة. ولم تكن تتوفر الدولة حينها على قواعد وهياكل اقتصادية مثلى، غير ما خلّفه المستعمر الغاشم من بُنَى تحتية ووسائط نقل، بالإضافة إلى الطرقات والموانئ ومنشات التعليم والصحة التي شيدت خلال الحقبة الاستعمارية.

وانطلاقا من سنة 1967، عرف الاقتصاد الوطني بداية المخططات التنموية موازاة مع بداية الإستراتيجية الصناعية، تلخصت أهدافها في بناء اقتصاد وطني ومدمج باستطاعته القضاء على البطالة والتشغيل الناقص إلى جانب سد احتياجات السكان وبالتالي ضمان الاستقلال الوطني[1]. كما أن خطط التنمية هذه تمثلت في المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول والثاني والمخطط الخماسي الأول. وقد حاولت الدولة تحقيق جملة من الاستثمارات العمومية في شتى القطاعات الصناعة، الزراعة، والخدمات الاجتماعية. وما يمكن قوله هنا هو أن توطيد دعائم الجهاز الإنتاجي كانت مكلفة جدا حيث توقع أن تصل قيمة الاستثمارات التي تغطي طول فترة المخططات حسب الأسعار الجارية بـــ 147 مليار دينار جزائرية موزعة كالأتي:

الجدول رقم 10: قيمة الاستثمارات المالية بالمليار دينار جزائرية

المخططات	الفترة	القيمة المالية (مليار دج)
المخطط الثلاثي الأول	1967-1969	9.06
المخطط الراعي الأول	1970-1973	27.75
المخطط الرباعي الثاني	1974-1977	110.22
المجموع الجزئي	1967-1977	147.02
سنة 1978*	/	93.63
المجموع	19787-1967	240.66

* تم تمديد المخطط الرباعي إلى سنة 1979.

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من معطيات تم استيفاؤها من:

Djamel LABIDI, science et pouvoir en Algérie, tome 02, OPU, Algérie, 1993, p24

[1] عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد، المجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص87.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وما يمكن الإشارة إليه أن تكاليف المشاريع هذه الزيادة اختلفت من مخطط إلى آخر وذلك على النحو التالي :

- بالنسبة للمخطط الثلاثي، تكاليف البرامج المعاد تقييمها بلغت حوالي 19.58 مليار دج أي تضاعفت بـــ2.15 مرة عن التكاليف المحددة في البداية.
- أما عن الخطط الراعي الأول، ارتفعت التكاليف إلى 68.56 مليار دج أي تضاعفت بـــ 2.46 مرة عن المحددة في الانطلاقة.
- وبخصوص المخطط الراعي الثاني، ارتفعت التكاليف إلى 314.3 مليار دج أي تضاعفت بـــ 2.85 مرة عن المتوقعة في البداية.

وقد ارتفعت هذه المبالغ من راء ضخامة التمويل الذي تقتضيه المشاريع، ناهيك عن الصناعات المقامة والخدمات المستوردة المتمثلة في التكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة.

ومن زاوية أخرى فان هذه الاستثمارات امتدت لتشمل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم 11 : بنية الاستثمارات المخططة والمنجزة منذ 1967 الى1978 %

المخطط / القطاع	المخطط الثلاثي 1967–1969	المخطط الرباعي 1 1970–1973	المخطط الرباعي2 1974–1977	ما بعد الخطة 1978 – 1979**
الزراعة	16.5 (20.5)	14.9 (12.5)	13.2 (7.3)	(7.9)
الصناعة	48.7 (53.6)	42.7 (57.4)	43.6 (60.7)	(61.7)
الخمات الاجتماعية*	13.7 (18.8)	25.7 (18.5)	25.9 (17.2)	(20.2)

المصدر: د. عبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص92.

*السكن، التربية، التكوين، الصحة.

**لا توجد استثمارات مخططة خلال هذه الفترة.

الأرقام التي بين قوسين تخص الاستثمارات التي تمت

ومن الجدول أعلاه يتبين لنا جليا أن الحجم الأكبر من الاستثمارات منصبا في الصناعة وهو ما يعكس قناعة الدولة أن التصنيع هو السبيل الأنجع لتحقيق تنمية سريعة، خاصة الصناعة الثقيلة. فعلى سبيل المثال قدرت الاستثمارات في المجال الصناعي بعد فترة 1978–1979 وهي الفترة التي صاحبت المخطط الخماسي الثاني بأكثر من 60%

[1] Djamel LABIDI, science et pouvoir en Algérie, tome 02, OPU, Algérie, 1993, p24.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقارنة مع القطاع الزراعي الذي لم تتجاوز فيه الـ
الاستثمارات المنجزة بأقل من 21 %.

ونريد أن ننوه هنا إلى أن الدولة حاولت أن تعتمد أساسا على التكنولوجيا الحديثة في صناعاتها وذلك لأربعة أسباب هي[1]:

1. ندرة اليد العاملة المؤهلة في الجزائر، وهو وضع يدفع إلى استعمال التقنيات الأكثر تطورا.
2. الإنتاج من اجل القدرة على المنافسة وبالتالي التصدير.
3. إن استعمال التقنيات القديمة يجبر الدولة على تطبيق سياسة حمائية متشددة.
4. ان التقنيات المتطور تحدث عصرنة عنيفة وفعالة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

والاعتقاد السائد هو أن تطور الصناعة الثقيلة سيؤدي بطبيعة الحال إلى نمو وتطور الصناعات الخفيفة وكذا تطور القطاعات الأخرى، على غرار الفلاحة والخدمات حسب ما ترمي إليه نظرية النمو غير متوازن الموضحة في الفصل السابق. ونشير هنا إلى أن هذه الإستراتيجية الصناعية خلفت نتائج على الاقتصاد عكس ما كان مسطرا لها من أهداف، حيت تلخصت أهم النتائج في:

1- تغطية احتياجات السوق المحلية آو بعضها من المنتجات المصنعة محليا ولفترة معينة من الزمن
2- تقادم التكنولوجيا المستخدمة في المصانع حولها إلى مؤسسات غير قادرة على المنافسة,
3- انتهاج سياسة الحماية للمنتوج الوطني.
4- أصبحت الصناعات تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني وعامل استنزاف للثروات الوطنية وسببا لضعف النمو والتنمية بشكل عام.

ومن أهم الصناعات التي حظيت باهتمام كبير هي الصناعات الإستخراجية خاصة المحروقات، التي كانت تمثل الدعامة الأساسية للاقتصاد الجزائري، وما يدل على ذلك

[1] ادريس بولكعيبات، تجربة الجزائر في التنمية/ مجلة العلوم الانسانية، عدد 17، جوان 2002، جامعة قسنطينة، ص120.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حصة الأسد التي تحتلها في كل من الصادرات حسب ما يترجمه الجدول الأتي:

الجدول رقم 12 : حصة المحرقات %

	1969	1974	1979	1984
الانتاج الداخلي الخام	16	39	30	28
الصادرات	63	95	97	98
موارد الدولة	23	57	7	43

المصدر: احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص48.

وقد قدر حجم الاستثمارات المنجزة في قطاع المحروقات بأكثر من 60 مليار دينار ما بين 1974 و1977[1]. وكان الهدف الرئيس هو تقوية هذا القطاع للحصول على إيرادات مالية هامة تستخدم في تمويل المشاريع الكبرى للدولة في ميادين شتى. كما تميزت هذه الحقبة بالسيطرة الشبه الكلية للقطاع العام على جميع النشاطات الاقتصادية، لكون أن الدولة سلكت منهجا اشتراكيا بعد أن تولت الحكومة زمام الأمور سنة 1965. والمعروف أن الاشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وكان لتدخل الدولة هذا الأثر الايجابي على عدة أصعدة، مثل السيطرة على ارتفاع الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وخلق فرص عمل وتحسين معدل التبادل التجاري وميزان المدفوعات بشكل عام[2]. كما تم تحقيق معدلات نمو كبيرة تراوحت بين 6% و7%، وانخفاض مستمر لنسبة البطالة (31% سنة 1966 إلى 18% سنة 1980)[3]. ومما ساهم في تحقيق هذه النتائج الايجابية في مجال التنمية هي تدفق الموارد المالية الناجمة عن الطفرة النفطية التي حدثت سنة 1973 وما صاحبها من ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط (البترول) في السوق العالمية، ونفس الأمر حدث سنة 1979.

[1] احمد هني، مرجع سابق، ص24.
[2] عماري عمار، الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراف المستقبل، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة عدد 14، ديسمبر2000، ص193
[3] عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص45.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من زاوية أخرى، ارتفعت نسبة مناصب [illegible] و1977 من 36% إلى 45% من مجموع الاستخدام، وكان العمال بالاجرة يمثلون سنة 1973 نسبة 42% من مجموع السكان ذوي الشغل، وأصبحوا يمثلون 70% سنة 1977.[1]

أما بخصوص التجارة الخارجية، فكانت حكرًا على بعض المؤسسات العمومية التي كانت تملك حق التصدير والاستيراد. وهو ما يؤكد الاتجاه الاشتراكي المنتهج من طرف الدولة آنذاك. من جهة الصادرات نجد أن هذه الأخيرة مشكلة أساسا من المحروقات وبعض المواد الأولية الأخرى، أما الواردات فقد تنوعت ما بين التجهيزات الصناعية، السلع الرأسمالية والسلع الغذائية بحوالي 40.1%، 22.73% و19.96% على الترتيب سنة 1974.[2]

وما ميز السياسة التجارية في تلك الآونة هو خضوع الاستيراد لقيود الترخيص الإجمالي للواردات(AGI) الذي هو عبارة عن " غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات وفي تفويض وإدارة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية، إضافة إلى إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية "[3].

وجدير بالذكر أن جزءا كبيرا من الموارد المالية وُجِّه لتسديد خدمة المديونية الخارجية التي تفاقمت بفعل استيراد التكنولوجيا المكلفة في الميدان الصناعي، ناهيك عن الاستثمارات الضخمة التي أقيمت.

لم يحظى القطاع الزراعي باهتمام معتبر إلا مع بداية 1971 عندما لوحظ تراجع كبير في هذا القطاع وتدهور خطير في الإنتاج وكذا في حالة الفلاحين، مما اثر على حجم الصادرات الزراعية التي انخفضت انخفاضا محسوسا من 50% سنة 1962 إلى 20% سنة 1970 لتستقر عند حدود 0.8% سنة 1980[4]، والسبب في ذلك يعود من جهة، إلى إهمال السلطة القائمة لهذا القطاع عندما كرَّستْ جميع جهودها للنهوض بالقطاع الصناعي

[1] احمد هني، مرجع سابق، ص52.
[2] زغيب شهر زاد وعيساوي ليلى، افاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، عدد04، ماي 2003، ص81.
[3] زغيب شهر زاد وعيساوي ليلى، افاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، نفس المرجع، ص82.
[4] عائشة مسلم، مرجع سابق، ص46.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن جهة أخرى، إلى النزوح الريفي نحو المدن البحث عن عمل.

ورأت الحكومة الجزائرية أن النهوض بالزراعة سيحدث نوعا من التوازن بين القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق[1]:

1- التخفيف من حجم وتأثير البطالة الريفية

2- توفير الحجم المتزايد من العملة الصعبة المطلوبة لاستيراد بعض المواد الغذائية.

3- رفع مستوى ودخول الفلاحين.

4- تحويل الاقتصاد الاكتفائي المنتشر على نطاق واسع إلى اقتصاد سلعي نقدي يساهم في تنظيم وانتظام العرض والطلب والادخار والقرض.

وقد تم التأكيد على هذه السياسة المنتهجة مع مطلع الثمانينات، في محاولة للنهوض بجميع قطاعات الاقتصاد دون استثناء، وكذا تقليص الهوة الموجودة بينهم لاسيما تلك الموجودة بين القطاع الصناعي والزراعي. ومما ساعد على ذلك هو تدفق الموارد المالية المحققة من ارتفاع أسعار النفط سنة 1979. وهو ما ساهم في بلوغ معدلات نمو عالية إلى جانب تراجع معدلات البطالة فضلا عن تسديد جزء من المديونية الخارجية التي انخفضت من 18.6 مليار دولار سنة 1980 إلى حوالي 17 مليار دولار سنة 1984.

لكن مع حلول سنة 1986 عرف الاقتصاد الجزائري حالة معاكسة للتي كان عليها بداية الثمانينات اثر انهيار أسعار النفط في السوق العالمية. ونظرا لارتباط الاقتصاد الوطني بصادرات البترول فان معدل النمو الاقتصادي تراجع من 4% سنة 1985 إلى 0% سنة 1986 ليصل إلى 1% نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ناهيك عن تفاقم البطالة وارتفاع المديونية بسبب الاستدانة لتغطية المواد الاستهلاكية.

الجدول رقم 13 : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(%)

السنوات	1980	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90
معدلات النمو الاقتصادي	1	3	6	5	6	4	0	1-	1-	4	1

المصدر: World Bank, world development indicators quick query 2007, Washington, 2007.

[1] عبد العالي دبلة ، مرجع سابق، ص94.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاح والتعديل الهيكلي

إن وقوع الجزائر في أزمة اقتصادية واجتماعية منتصف الثمانينات جعلها تتخذ جملة من الإصلاحات الهدف منها هو تقليص سيطرة القطاع العام، وإعطاء فرصة للقطاع الخاص تحت ما يسمى بالخوصصة. وقد تزامنا هذا مع تطبيق برامج التحرير الاقتصادي.

وقد تم وضع هذه الإصلاحات انطلاقا من رغبة الدولة أو تحت وطأة ضغوط خارجية من دول صناعية أو مؤسسات مالية دولية. وقد ساهمت ظروف خارجية في الإسراع بهذه الإصلاحات تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة الرأسمالية. أما الظروف الداخلية فهي عديدة ومتعددة مثل تراجع معدلات النمو، وارتفاع حدة التضخم توازيا مع ارتفاع معدل البطالة ونقص العملة الأجنبية الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات. إلى جانب تفاقم المديونية و كذا معدلات خدمة الدين. وهو ما أدى في مجمله إلى تأزم الوضع الداخلي ووصول الاقتصاد إلى حالة جعلت من الإصلاحات أمرا لا مفر منه.

إن دستور 1989 احتوى هذه الإصلاحات التي ركزت من خلاله على[1]:

1-إسقاط عبارة الدولة الاشتراكية وكل كلمة وصفية تحبس الدولة في هذا الخيار الإيديولوجي.

2- حصر الملكية العامة (ملكية الدولة وجماعاتها الإقليمية) في الثروات الطبيعية والمرافق العامة. أما الأملاك الأخرى قد ترك الدستور تحديدها للقانون.

3- تجنب دستور 1989 كيفية تسيير الملكية العامة تاركا هذه الصلاحية للقانون، وذلك قصد جعل علاقة الدولة بالاقتصاد أكثر مرونة يمكن أن تصل إلى حد التنازل الجزئي أو الكلي عن تسيير الأملاك العمومية.

1- حق الملكية دون قيد سواء كانت فردية او جماعية.

2- تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية وتجارة الجملة.

اما فلسفة هذه الإصلاحات قد تجلت في أربعة أسس رئيسية هي[2]:

[1] عماري عمار، الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراف المستقبل، مجلة العلوم الانسانية، عدد 14 ديسمبر 2000، جامعة منتوري، الجزائر ، ص194.

[2] عماري عمار، نفس المرجع ونفس الموضع

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

3- الاعتماد على الذات.

4- الإنسان عماد العملية التنموية.

5- محاصرة سلبيات التجارب السابقة.

6- التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية.

وهذا أمر طبيعي، فالنهوض بالقوى الذاتية معتمدين في ذلك على الإنسان هو السبيل الأنجع للخروج من الأزمة من جهة، وتجنبها مستقبلا من جهة أخرى. هذه الفلسفة كانت السبب في وصول بعض الدول إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى بعدما كانت اقتصادياتها منهارة تماما كاليابان مثلا.

والمعلوم أن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا شبه كلي على صادرات المحروقات وما تدره من موارد مالية في حين نجد أن هذا القطاع مرتبط بأسعار السوق العالمية كمتغير خارج عن ميكانزمات الاقتصاد الوطني وأي خلل في هذه الأسعار سينعكس بالضرورة على حالة الاقتصاد.

والجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات، استنادا إلى ما سبق، كانت تهدف إلى إعطاء استقلالية للمؤسسات العمومية وتقسيمها إلى وحدات مصغرة يسهل مراقبتها وتسييرها. كما اعتبرت الإصلاحات كبوابة للدخول إلى اقتصاد السوق بعدما فشل نظام الاقتصاد الموجه أو المسير ذاتيا.

ولجعل الدخول إلى اقتصاد السوق أمرا عمليا، وضعت الدولة رزنامة من القوانين المحددة لطبيعة وأدوات العمل في كل ميدان اقتصادي على حدة والتي نسرد منها[1]:

1-قانون النقد والقرض الصادر في افريل من سنة 1990 والذي أعطى استقلالية للبنك المركزي.

2-قانون بخصوص علاقات العمل الصادر سنة 1990.

3-حرية الأسعار لإسقاط التسيير الإداري للاستثمارات الصادر في السنة ذاتها والتخلي عن احتكار القطاع العام للتجارة الخارجية وإفساح المجال للقطاع الخاص.

[1] Mustapha MEKIDECHE, l'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente, Essai sur la conduite des réformes économiques (1986-1999) et perspectives, Dahlab, Alger, 2000, p37.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبموجب هذا الإجراء الأخير تقرر إ
والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك[1].

ولعل الانتقال من اقتصاد إلى اقتصاد آخر ليس بالأمر الهيّن، خاصة إذا كان الأول عرف كل أنواع التجاوزات والآفات البيروقراطية، وكانت هوة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية اكبر من أي تصور. وبغض النظر عن معدلات النمو الاقتصادي المحققة التي ظلت تتأرجح بين معدلات سالبة وصلت إلى –1% سنة 1991 جاعلا بذلك معدلات القطاعات الاقتصادية ليست بأحسن حال حسب ما يعكسه الجدول أدناه.

الجدول رقم 14: نمو القطاعات الاقتصادية %

القطاعات \ السنوات	1983	1987	1988	1989	1990	1991
الزراعة	23.8	17.3	8.9–	18.4	9.3–	23
الصناعة	3.5	0.8–	1.4–	4.4 –	0.6	2.9–
البناء والاشغال العمومية	0.5–	9.2–	8.3–	1.5	1–	6–
المحروقات	5.9	7.1	1.9–	8	4.3	1.4

المصدر: Hossine BENISSAD, Restructurations et Réformes Economiques (1979-1993), OPU, Algérie, 1994, p210.

كما يمكن تفسير هذا الضعف الذي مسَّ جميع القطاعات دون استثناء بتدني إن لم نقل بانعدام الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، مصحوبا بعدم الاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة، والأدهى من ذلك تأزم الوضع المالي إثر انهيار أسعار النفط سنة 1986.

الفرع الأول: المديونية الخارجية وشبح خدمة الدين الخارجي

إن ما ميز الاقتصاد الجزائري سنوات الثمانينات والتسعينات هو وقوعه تحت مطرقة المديونية الخارجية التي جعلته أسيرًا للسياسات الاقتصادية المفروضة من الخارج مثله مثل غالبية الدول النامية. وكانت المديونية بمثابة العائق الكبير أمام مسار التنمية الاقتصادية للبلاد. وتعود جذور هذه الأزمة إلى أواسط ونهاية السبعينات حين عرفت أسعار النفط مستويات عالية، الأمر الذي شجّع الدول النفطية على الاقتراض لسهولة

[1] زغيب شهر زاد وعيساوي ليلى، مرجع سابق، ص 80..

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحصول عليه بهدف تحقيق مستوى معيشي مر
سنة 1979 بحوالي 17.9 مليار دولار لينتقل بعدها إلى حوالي 19.3مليار دولار سنة 1986 لتستقر عند حدود 27.1 مليار دولار 1994 حسب ما يترجمه الجدول الاتي:

الجدول رقم 15 : تطور الديون الخارجية للجزائر1980-1995 مليار دولار

السنوات / البيان	مبلغ الديون	خدمات المديونية	السنوات / البيان	مبلغ الديون	خدنات المديونية
1967	1.4	–	**1985**	19.6	5.119
1972	2.3	0.189	**1986**	19.3	4.12
1973	2.9	0.300	**1987**	22.88	4.91
1975	5.8	0.863	**1988**	25.041	6.44
1977	10.1	1.421	**1989**	25.325	7.91
1979	17.4	3.207	**1990**	26.123	8.89
1980	18.6	4.21	**1991**	17.766	9.58
1981	17.6	4.09	**1992**	26.5	9.26
1982	19.3	4.842	**1993**	26.3	9.34
1983	17.4	5.806	**1994**	27.1	9.5
1984	17	5.205	–	–	–

المصدر: الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر- أسبابها وأثارها -، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 12، جامعة منتوري، الجزائر، 1999، ص97.

كما عرفت خدمة الدين الخارجي تطورا ملحوظا هي الأخرى إذ انتقلت من 3.207 مليار دولار سنة 1979 إلى 4.12 مليار دولار سنة 1986 لتصل إلى 9.5 مليار دولار سنة 1994، أي تضاعفت بحوالي ثلاثة مرات بداية من 1979. هذه الأرقام المسجلة لخدمة الدين أثقلت كاهل الاقتصاد، وباتَتْ تتلهم أجزاء هامة من إجمالي الصادرات والناتج المحلي الخام، مما جعل معدلات النمو للاقتصاد تتقهقر نحو الأسفل.

وفي ذات الصدد وبعدما كانت خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات تقدر بـــ66.4% سنة 1990 قفزت إلى حدود 86% سنة 1993. كما تحولت نسبة خدمة الدين من الناتج المحلي من 14.67% إلى أكثر من 20% سنة 1993. هذه النسب المرتفعة قلّصَت من حجم الموارد المالية المخصصة لاستيراد السلع والخدمات والتجهيزات، مما دفع بالجزائر إلى طلب إعادة جدولة الديون للحصول على قروض إضافية.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم 16 : خدمات الدين في الصادرات والناتج

السنوات	1990			
خدمة الدين / الصادرات %	66.4	73.9	76.5	86
خدمة الدين / الناتج المحلي الخام %	14.67	22.24	20.88	20.26

المصدر: Banque d'Algérie, Rapport Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 1993 بتصرف

إن تفاقم المديونية الخارجية هو محصلة عوامل داخلية وأخرى خارجية. وعند الحديث عن العوامل الداخلية نجدها تكمن خصوصا في حجم الاستثمارات الضخمة التي أنجزت من طرف الدولة في مجال التصنيع وما خلفته من ضعف في المردودية وفشل عام، دون إغفال النمو الديمغرافي الذي عرف هو الآخر تزايدا مطردًا بفضل تحسن ظروف الحياة، وبالتالي فان هذه الزيادة السكانية تستدعي زيادة فاتورة استيراد المواد الغذائية والخدماتية ومواد البناء والأدوية وغيرها. وفوق كل هذا عدم القدرة على التحكم في سياسة الإقراض الخارجي[1] أين كان مقرّرًا أن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي للاستثمارات نسبة 30% وهو ما لم يتم احترامه، إلى جانب غياب رؤية وإستراتيجية مدروستين مستقبلا لتسديد الديون عند ميعاد استحقاقاتها.

وخارجيا فإن تدهور قيمة الدولار مقابل العملات الصعبة الأخرى بداية من منتصف الثمانينات زاد من استفحال المديونية، ذلك أن الصادرات تقيم بعملة الدولار لاسيما الصادرات النفطية مما يعني أن أي انخفاض في قيمة الدولار سينعكس سلبا على حجم الموارد المالية، مع العلم أن الواردات كانت تقيم بعملات أخرى منافسة للدولار كالفرنك والجنيه الاسترنيلي. كما أن غالبية القروض التي كانت تحصل عليها الجزائر هي قروض تجارية ذات معدلات فائدة مرتفعة، لذا " فارتفاع أسعار الفائدة من 08% إلى 20% خلال فترة من 80 الى 1985 أدى إلى اشتداد وطأة خدمة الديون الخارجية على الدول النامية – من بينها الجزائر– حيث كلما يزيد معدل الفائدة ب 01% تزداد كلفة خدمة الدين لهذه الدول بحوالي 02 مليار دولار"[2]. وان كان رفع أسعار الفائدة أمرا متعمدا من قبل الدول الصناعية كآلية لكبح جِمَاح التضخم الذي كان يعصف باقتصادياتها وذلك عن طريق سحب كمية نقدية من التداول.

[1] الهاشمي بوجعدار، ازمة المديونية الخارجية للجزائر، مجلة العلوم الانسانية، قسنطينةن الجزائر، 1999، ص100.
[2] قحايرية امال، اسباب نشاة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 03، الشلف، 2005، ص149.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الحديث عن أسعار الصرف يقودنا إلى

فانخفاض أسعار النفط بداية من 1986 كلّف الجزائر ضياع حوالي 45% من عائدات الصادرات[2] توازيا مع ارتفاع أسعار الواردات، وهو ما أثقل كاهل الاقتصاد وعطل عجلة النمو الاقتصادي فيه. هذا الاقتصاد الذي ظل ولمدة طويلة أسيرا للتبعية الغذائية للخارج. فقيمة الواردات الغذائية قدرت لوحدها بحوالي 2.2 مليار دولار سنة 1986 وهو ما كان يمثل حوالي 20% من الريع البترولي[3] والجدول الموالي يلقي الضوء على التطور التصاعدي لفاتورة الغذاء وحصتها من إجمالي الواردات.

الجدول رقم 17 : تطور واردات المواد الغذائية (مليار دج)

السنة	1967	1970	1975	1980	1985	1990	1991	1992
المبالغ	824	680	4633	7782	10966	18924	35016	46917
النسبة من إجمالي الصادرات	26.1	11	19.5	19.2	22.2	21.7	25.1	24.9

المصدر: Lhaocine AOURAGH, op cit, p98.

الفرع الثاني: إعادة جدولة الديون والنمو الاقتصادي

إن شبح المديونية الخارجية أصبح يشكل عائقا ثقيلا وتهديدا حقيقيا للاقتصاد بعدما وصل هذا الأخير إلى حالة من الانسداد لم يعد الاستمرار معها أمرا ممكنا. فخدمة الدين بلغت اعلي مستوياتها إذ قدرت بحوالي 114% من مجموع إيرادات الصادرات[4]. ورأت الحكومة القائمة أن اللجوء إلى إعادة جدولة الديون السبيل الأوحد للخروج من المأزق الراهن ولبعث الاقتصاد من جديد. وبالتالي أقدمت الجزائر على توقيع اتفاقيات إعادة الجدولة بداية من سنة 1994 مع كل من صندوق النقد والبنك العالميين، وكذلك مع كل من نوادي باريس ولندن. وقبيل توقيع هذه الاتفاقيات، كانت قد حصلت الجزائر على موافقة من الصندوق والبنك العالميين، نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، على سياساتها الإصلاحية الممهدة للدخول إلى اقتصاد السوق.

[1] معدل التبادل التجاري هو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لاسعار الصادرات الى الرقم القياسي لاسعار الواردات (P_x/P_M *100) وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دلت عن حالة حسنة للاقتصاد والعكس بالعكس.

[2] Abdelmadjid BOUZIDI, Les années 80 de l'économie algérienne, les limites des politiques conjoncturelles, ENAG, Editions, Alger, 1999,p32.

[3] Lhaocine AOURAGH, l'économie algérienne à l'épreuve de la démographie, centre français sur la population et le développement, 1996, Paris, p98.

[4] Mustapha, MEKIDECHE, op cit, p66.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وكما هو معلوم فان إعادة الجدولة تمت اتفاقية "ستاندباي" Stand by الثانية[1] المنبثق عن برنامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي[2] قصير المدى والذي يغطي الفترة من افريل 1994 إلى مارس 1995. وفي نهاية هذه الفترة ابرم اتفاق آخر تضمن الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط والذي غطى بدوره الفترة من مارس 1995 إلى افريل 1998. وكل هذا تم توقيعه مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.

[1] اتفاقية ستاندباي الاولى ابرمت في 03 جوان 1991.

[2] يعرف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي على انه جملة من الاجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب ادخالها على الاقتصاديات التي تعاني ازمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد سواء باقتراح خبراء في شؤون النقد والمال ومدعومة من قبل هيئات دولية في هذا المجال(ص ن د، ب د) وكل هدا بهدف القضاء او التقليل من حدة تلك الازمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل رقم 15 : برنامج التحييف الهيكلي

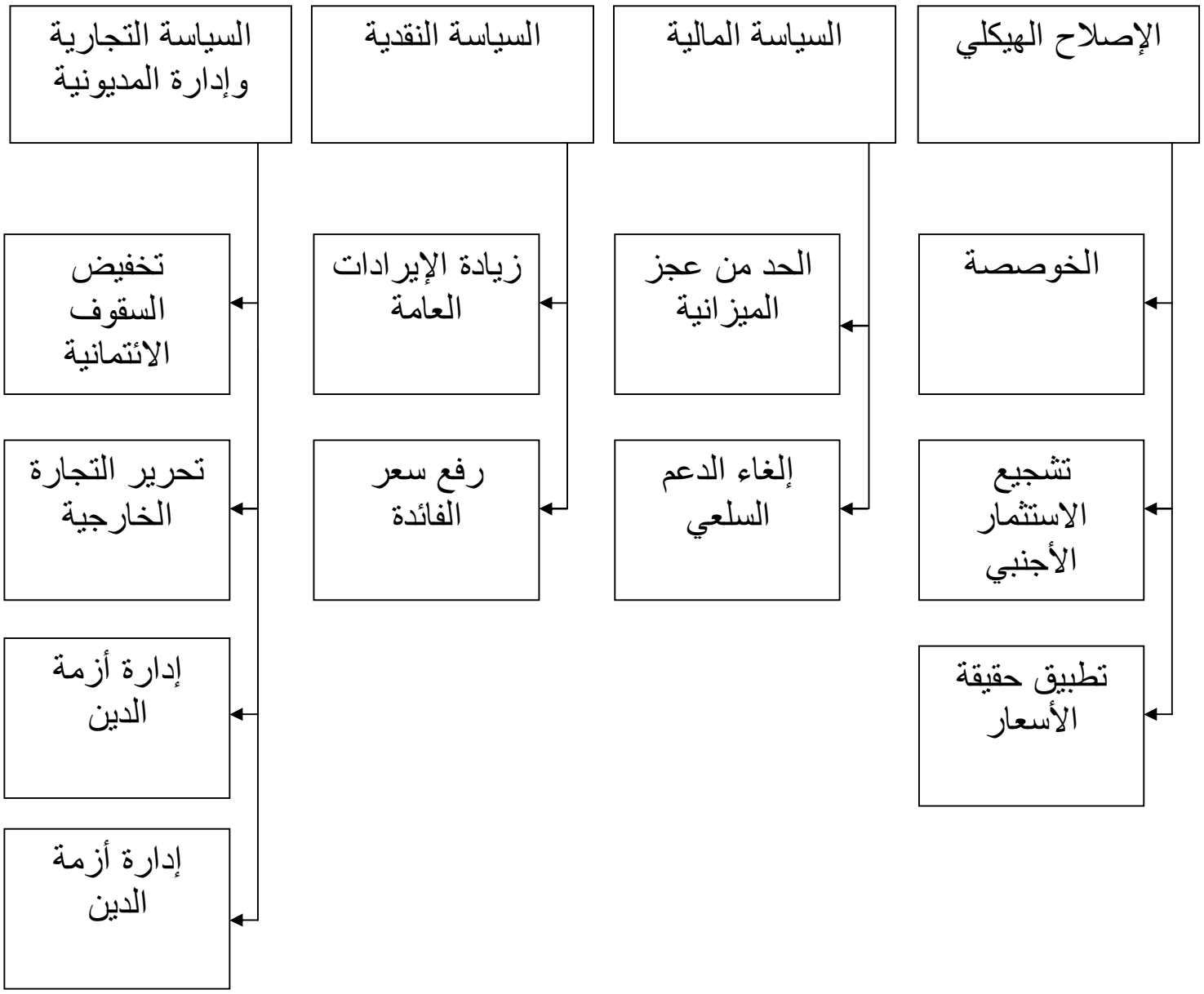

المصدر: عبد الحق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية: حالة الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للدراسات والبحوث الانسانية، العدد 11، اوت 2008، ص39.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وبفضل الجهود المضنية التي قامت بها ال
قيمته 16 مليار دولار[1] ما بين ديون عمومية وأخرى خاصة بنكية.

وبخصوص الديون العمومية فهي طويلة ومتوسط الأمد تم الحصول عليها من طرف المؤسسات الدولية، الحكومة والمؤسسات الرسمية. وطريقة تسديدها حددت في الاتفاق مع نادي باريس عام 1994 وفق للآلية التالية:[2]

- التسديد يتم على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- مدة العفو قدرت بأربع سنوات على الأكثر.
- التسديد يبدأ حال انتهاء فترة العفو المبيّنة أعلاه أي ابتداء من 31 ماي 1998.

أما عن الديون الخاصة البنكية فقد أقفلت المفاوضات بشأنها مع نادي لندن من نفس السنة على أن يتم إعادة جدولة ما قيمته 03 مليار دولار في جوان وجويلية من سنة 1996.[3]

لقد كان لسياسة إعادة الجدولة وتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي[4] والتكييف الهيكلي أثار ايجابية على التقدم والنمو الاقتصادي فضلا عن المساهمة في التخفيف من وطأة المديونية الخارجية التي كادت تعصف باقتصاد البلاد. فمعدل خدمة الدين إلى مجموع الصادرات سجل تراجعا معتبرا حين وصل إلى 30% سنة 1996[5]. أما عن النمو الاقتصادي الذي ظل هو الآخر يسبح في معدلات سالبة بداية التسعينات أصبح يسجل معدلات موجبة وصلت إلى حوالي 03% سنة 1999[6]إلى سنة 2002.

وعل العموم فان سيرورة الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1995 أثمرت عن نتائج مرضية تلخصت في:[7]

- تحقيق معدل نمو 3.9%، 4%، 4.5% خلال السنوات 95، 96، 97 على التوالي.

---

[1] Mustapha, MEKIDECHE, op cit, p66.

[2] بطاهر علي، سياسات التحرر والاصلاح الاقتصادي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 00، 2004، الشلف، ص184.

[3] بطاهر علي، سياسات التحرر والاصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص185.

[4] ان برنامج التثبيت الاقتصادي كان يحمل في طياته العديد من الاجراءات

- تحرير الاسعار وازالة القيود على التجارة الخارجية والحد من التدعيم لبعض السلع.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 50%.
- تثبيت كتلة اجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام.
- ايجاد آليات وميكانيزمات للانتقال الى اقتصاد السوق مثل استقلالية المؤسسة... الخ.

[5] Mustapha, MEKIDECHE, op cit, p70.

[6] الجزائر، المغرب ، تونس التقدم في مجال التنمية من موقع الانترنيت www.albankaldawli.org

[7] كربالي بغداد، نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، عدد 08، جامعة بسكرة، الجزائر، 2005، ص62.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- انخفاض معدل التضخم من 21.7% إلى
والسبب في ذلك يعود إلى التعديلات التي مست بعض السلع المدعمة وانخفاض قيمة الدينار.
- ارتفاع الإيرادات من 27.6% إلى 33% إلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي سنوات 93، 96، 1997 على الترتيب.أما النفقات العامة فحققت النسب التالية 36%، 29%، 31% خلال السنوات 95، 96، 1997 على الترتيب.
- تقليص كل من المديونية وخدمة الدين.

كما لا يمكن إغفال أن من الأمور التي ساعدت على تعافي الاقتصاد من أثار الصدمة هو عودة أسعار النفط إلى الارتفاع من أواسط التسعينات مثلما أسلفنا الذكر في الفصل الأول.

الفرع الثالث: مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في النمو الاقتصادي

ان مما يعاني منه الاقتصاد الجزائري هو حالة اللاتوازن بين القطاعات الاقتصادية المشكلة لإجمالي الناتج المحلي الخام. وتعود حصة الأسد في هذا الأخير إلى قطاع المحروقات بنسبة 95% أو تفوقها قليلا، والنسبة المتبقية يتقاسمها باقي قطاعات النشاط الاقتصادي كالزراعة، الصناعة وقطاع الخدمات. وهدفنا هنا يكمن في محاولة الإشارة إلى مساهمة كل قطاع في النمو الاقتصادي[1].

الجدول رقم 18 : النمو الاقتصادي حسب القطاعات.

السنة / القطاعات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة	1.3–	4.4–	1.4–	7.9–	3.9–	4.6
الزراعة	3.7–	9–	15	19.5	14–	11.4
البناء والأشغال العمومية	4–	0.9	2.7	4.5	2	2.4
المحروقات	0.8–	2.5–	1	7	5.4	3.5

المصدر: Abdelmadjid Bouzidi, Les années 90 de l'économie algérienne, Les limites des politiques conjoncturelles, ENAG/Edition, Alger, p55.

من الجدول أعلاه وانطلاقا من المعدلات المسجلة، يتضح لنا جليا هشاشة النمو الاقتصادي إذا اخذ بعين الاعتبار جل القطاعات النشطة.

[1] ونستثني هنا قطاع المحروقات الذي سنشير اليه بنوع من التفصيل عند الحديث عن البترول والنمو الاقتصادي.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1-القطاع الصناعي:

لم يكن القطاع الصناعي في منئ عن الأزمة التي أصابت الاقتصاد ككل، إذ بات يسجل معدلات سالبة سببها نقص الإنتاج الناجم عن عدم الاستغلال الأمثل للقدرات المتاحة وضعف التمويل وإفلاس المؤسسات العمومية، ناهيك عن رداءة المنتوج المحلي وعدم قدرته على المنافسة والصمود في السوق.

ورغم أن الصناعات المصنعة والثقيلة ظهرت منذ فترة ليست بالقريبة ضمن ما يعرف بإستراتيجية التصنيع المنتهجة عقب الاستقلال. إلا أنها لم ترقى إلى المستوى الذي كان منتظرا منها، إذ انخفض إنتاجها بحوالي 16.7 نقطة ما بين (1997/1994). وضعف هذه الفرع من الصناعة – الثقيلة- يعني ضعف الصناعة ككل كونها تُشكل ركيزة الصناعة خارج المحروقات في الجزائر.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم19 : تطور الإنتاج الصناعي مقدر بالنسبة المئوية (89= الأس

98/94	97/94	98/89	1998	1997	1996	1995	1994	1989	
6.8–	9.9–	18.4–	81.6	78.5	81.5	87.6	88.4	100	المؤشر العام
10.9–	14.9–	26.7–	73.3	69.3	74.1	82.9	84.2	100	المؤشر خارج المحروقات
12.7–	16.7–	32.6–	67.4	63.4	68.7	79.9	80.1	100	مؤشر الصناعات المصنعة
10.9	4.9	44	144	138	132.4	132.4	133.1	100	الطاقة
12.9	11.9	18.5	118.5	118	113	107.6	106.1	100	المحروقات
9.4–	11.3–	27–	23	78.1	78.1	81.1	82.4	100	المناجم والمحاجر
18.3–	20.3–	50.1–	49.9	47.9	59.6	74.5	68.2	100	الصناعات الحديدية المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والالكترونية
5.5	2.6	8.3–	91.7	88.8	93.7	89.7	86.2	100	مواد البناء الخزف والزجاج
5.1–	15.5–	10.8–	89.2	78.8	75	86.2	94.3	100	الكيمياء المطاط البلاستيك
5.6–	13.3–	9.2–	90.8	83.1	85.5	89.0	96.4	100	الصناعات الغذائية التبغ والكبريت
29.1–	33.4–	46.6–	53.4	49.1	53.1	73.1	82.5	100	المنسوجات الالبسة الخياطة
29.2–	29.8–	75.7–	24.3	23.7	29.3	42.6	53.5	100	صناعة الجلود والاحذية
19.9–	19.8–	52.8–	47.2	47.3	48.5	60.1	67.1	100	صناعة الخشب الفلين الورق الصباغة.

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998، ص78.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وفي محاولة للتعليق على إحصائيات الجدو
تعاني حالة من الانكماش والتدهور وان كان بنسب متفاوتة، باستثناء صناعة الطاقة والمحروقات التي شهدت تحسنا وان كان متذبذبا. واستهلالا فان صناعة المنسوجات والألبسة والخياطة عرفت تقهقرا بمقدار 46.6% 1998/1989 وبأكثر من 33% نقطة بين سنتي 1997/1994 ولعل السبب في ذلك يعود إلى نقص الجودة وتراجع الطلب على المنتوج المحلي واستبداله بالمنتوج الأجنبي الذي ظلّ يكتسح السوق الوطنية غداة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي واستتباب حرية التجارة.

وينطبق ذات القول على صناعة الجلود والأحذية التي تراجع النمو الإنتاجي فيها الى اقل من 25% سنة 1998 بعدما بلغ أكثر من 53 سنة 1994.

ومن جهة أخرى نجد الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية قد انخفض معدل نمو الإنتاج فيها 50 نقطة بين سنتي (1997/1995)، في حين نجد أن هذا المعدل في الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت لم ينخفض إلا بشكل طفيف حيث تراجع من 89% سنة 1995 إلى 83.1% سنة 1997 ليعاود الارتفاع إلى أكثر من 90% سنة 1998.

وبصفة عامة يمكن القول ان مؤشر الصناعة خارج المحروقات عرف اتجاها تنازليا خلال عشرية السبعينات رغم ما تم فيها من إصلاحات وإعادة هيكلة للديون وتعديل هيكلي. وإذا كانت هذه السياسات لم تأتي ثمارها المنتظرة فلعل ذلك راجع إلى عراقيل جمة تقف أمام انطلاقة حقيقية للقطاع الصناعي والتي يمكن إجمالها في أربع نقاط هي[1]:

1- اختلال التوازن بين العرض والطلب بسبب منافسة السلع الأجنبية من جهة وتدني القدرة الشرائية من جهة أخرى.
2- نقص التمويل بأدوات الإنتاج نظرا للصعوبات المعتبرة في هذا المجال.
3- مشكل الصيانة الذي يؤدي في اغلب الأحيان إلى توقف تقني متكرر يصعب تداركها في ظل قلة الموارد المالية.

[1] حاكمي بوحفص، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الاصلاحات الكلية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2000، ص178.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4- الصعوبات المالية التي تزامنت مع ص
وما نتج عن ذلك من تكاليف هامة أثقلت كاهل المؤسسة.

وفي نفس السياق، هذه الصعوبات المالية قادت إلى حل العديد من المؤسسات وتسريح عدد كبير من العمال. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا القطاع عرف انتعاشا سنة 1998 مقارنة مع السنة التي سبقتها.

2-القطاع الزراعي:

رغم ما يعانيه من مشاكل عديدة إلا انه يبقى يكتسي أهمية بالغة ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يشغل حوالي 25% من الحجم الإجمالي للعمال ويحقق ما مقداره 15% من القيمة المضافة الإجمالية.

إن معدل النمو الاقتصادي الخاص بهذا القطاع عرف تذبذبا ملحوظا انطلاقا من الجدول رقم 16 . فبعدما كان يسبح في معدلات سالبة وصلت إلى حوالي -9% سنة 1994، حقق قفزة نوعية حين وصل إلى 15% في السنة الموالية مستمرا في الارتفاع ليبلغ حوالي 19.5% سنة 1996. ثم يهبط هبوطا حرا إلى حدود -14% سنة 1997.

إن الركود الذي عرفه هذا القطاع راجع بالدرجة الأولى إلى السياسات المنتهجة والتي لم تسطّر بشكل استراتيجي مدروس. كما يعود كذلك إلى ضعف التمويل وقلة المكننة واعتماد أدوات تقليدية لا ترقى إلى مستوى التجهيز المستخدم في الدول الأخرى. وهو ما كلف الدولة ميزانية ضخمة جندت لاستيراد الحبوب وكذا المواد الزراعية والغذائية. ومما عمّق من حدة المشكل هي قساوة الظروف الطبيعية أحيانا كالجفاف والتصحر وانجراف التربة.

وإذا ما أخذنا في الحسبان النمو الديمغرافي، فإننا نجد أن الإنتاج الفلاحي بالكاد يحقق الاكتفاء الذاتي، أي أن هناك فجوة هائلة بين العرض والطلب عائد إلى تفاوت بين الاثنين. فعلى سبيل المثال لا الحصر قدر نمو عدد السكان ب 2.7% بين سنتي 1995-2000[1] لم يصحب بنمو في الإنتاج.

إن القطاع الزراعي بقي شبه تقليدي يفتقر إلى الاستثمارات الجادة، فرغم ما يشغله من عدد كبير من اليد العاملة إلا أن مساهمة الصادرات الزراعية في الناتج المحلي هشة

[1] Lhaocine AOURAGH, l'économie algérienne à l'épreuve de la démographie, centre français sur la population et le développement, 1996, Paris, p98

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

للغاية 3%. ورغم ما يكلف الدولة من مبالغ المستخدمة (الأسمدة، المبيدات، تغذية المواشي...). وفوق كل هذا صعوبة الحصول على القروض نظرا لارتفاع أسعار الفائدة والشروط المحددة لضمان الإيفاء بهذه القروض.

3-الخدمات:

إن هذا القطاع ليس بأحسن حالٍ من القطاعين السابقين، وهو ليس في المستوى الذي هو عليه في البلدان المجاورة كتونس والمغرب. ورغم كل هذا فهو يساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي تصل إلى حوالي 29% وتأتي التجارة على رأس الفروع المشكلة للقطاع بنسبة 60% من القيمة المضافة الإجمالية للخدمات.

4-قطاع البناء والأشغال العمومية:

يلعب هذا القطاع دورا هاما في دفع عجلة النمو والتنمية لما ينجزه من بنايات تحتية ومنشات صناعية وقواعد هيكلية وبنايات سكنية، وقد عرف هو الآخر نموا معتبرا خلال عشرية التسعينات حسب ما يترجمه الجدول رقم 16 .فبعدما سجل معدل نمو سالب -4% سنة 1993 تحسن هذا المعدل ليصل إلى حوالي 2.7% سنة 1995 ليقفز بعد ذلك إلى 4.5% في السنة الموالية. لكن ما يمكن ملاحظته هو أن قطاع البناء والأشغال العمومية عرف تذبذبا خلال 1996-1999 والسبب يعود إلى تراجع الاستثمارات العمومية الكبرى. وقد تزامن كل هذا مع مشاريع انجاز السكنات الاجتماعية التي عانت هي الأخرى من مشاكل عدة بسبب نقص التمويل وارتفاع تكاليف مواد البناء.

أما عن مشاركة القطاع في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي، فنجد أن المشاركة انخفضت من 12% إلى 10% خلال الفترة 1993-1999 بسبب تفكك القطاع وحل العديد من المؤسسات التابعة له وتسريح العمال.

لكن ما يمكن قوله هو أن هذا القطاع يعرف تقدما ملحوظا في مجال الانجازات التي تتحقق يوما بعد يوم لاسيما في السنوات الأخيرة منها مشروع شرق غرب الذي سيلعب دورا لا يستهان به في سيرورة النمو والتنمية.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري بداية

كما ذكرنا سابقا أن الجزائر تبنّت جملة من الإصلاحات نهاية الثمانينات وطوال عقد التسعينات الهادفة إلى حصر الاختلالات النقدية والمالية الحاصلة وتجاوز حالة الضعف التي عاشتها جلّ قطاعات الاقتصاد. وان حدث تحسن في الوضعية الاقتصادية فالفضل في ذلك لا يعود فقط إلى ظروف داخلية[1] فحسب، بل كذلك الى عوامل خارجية تمثلت خصوصا في ارتفاع أسعار النفط وازدياد صادرات الجزائر من المحروقات (الغاز الطبيعي) إذ قدرت قيمة صادرات المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) سنة 2000 بحوالي 10.6مليار أي ما يوازي 95% من العائدات من العملة الصعبة[2].

فمع بداية القرن الحالي، أصبح الاقتصاد يسجل علامات ايجابية على جميع الأصعدة[3]، على رأسها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام من 4.5% سنتي 1999/1998 إلى حدود 6.2% سنة 2000[4]. كما أنشأت الحكومة صندوقا لتحقيق استقرار الإيرادات منتصف 2002 الهدف منه هو تحقيق إدارة أفضل للمكاسب غير المتوقعة من البترول[5]. كما أن رفع الدعم عن بعض السلع وتحرير الأسعار أدى إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2001 ذكر أن أسعار الاستهلاك ارتفعت من 0.3% عام 2000 إلى 3.7% سنة 2001[6]. إضافة إلى تراجع كل من معدل التضخم والبطالة بسبب خلق وظائف عمل جديدة والمنبثقة عن اتساع رقعة الاستثمارات المحلية وحتى الأجنبية المباشرة.

من جهتها، استغلت الحكومة فرصة تراكم احتياطات البترول التي تشكلت نهاية القرن الماضي في الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة من 2001 إلى 2004 والذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبطبيعة الحال رفع المستوى المعيشي للمواطن ومكافحة الفقر بكل أشكاله، وإجمالا الهدف هو رفع معدلات النمو والتنمية.

---

[1] ويقصد هنا الاصلاحات والتعديل الهيكلي.
[2] كربلي بغداد، مرجع سابق، ص64.
[3] وما ساعد على هذا كذلك تحسن الوضعية الامنية وخروج الجزائر من عشرية مظلمة كانت تشكل هاجسا مخيفا امام مستقبل البلاد.
[4] كربالي بغداد، نفس المرجع ونفس الموضع.
[5] الجزائر، المغرب، تونس التقدم في مجال التنمية www.albankaldawli.org
[6] زغيب شهر زاد، عيساوي ليلى، مرجع سابق، ص88.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما خصصت الحكومة جزءا هاما من ا
العمومية وخوصصة جزء منها، علما أن مستحقات البنوك لوحدها على المؤسسات العمومية قدرت بـــ 344 مليار دينار جزائري سنة 2001. والمعلوم أن الحكومة الجزائرية تعتمد سياسة إصدار القوانين الرامية إلى الإصلاح الاقتصادي كلما دعت الحاجة إلى ذلك. كما حدث لقانون الخوصصة وقانون الاستثمار المعدلين في أوت من سنة 2001 بالأمر الرئاسي 01- 2004، 01-2003 على التوالي. فالثاني على سبيل المثال كان خاصا بتطوير الاستثمارات "كإقامة مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع الخاص والأجنبي، والمشاركة في المشرعات الاستثمارية القائمة آو المرتقب إقامتها وتأسيسها عن طريق المساهمات المالية والعينية"[1]

المبحث الثاني: البترول والنمو الاقتصادي الجزائري

المطلب الأول: الوضع البترولي غداة الاستقلال السياسي

غداة حصول الجزائر على استقلالها السياسي، كان قطاع المحروقات خاضعا بصفة كلية لإدارة الشركات الأجنبية، الخاصة والحكومية، موزعة بين فرنسية، أوروبية وحتى أمريكية. كما سيطرت هذه الشركات على جميع المراحل والعمليات الخاصة بالبترول من بحثٍ وتنقيب وتوزيع محلي ودولي. وفي ذات الصدد، نجد أن الإنتاج الفعلي كان موزعا على النحو التالي سنة 1962:[2]

- 71.99% للمصالح الفرنسية العامة والخاصة.
- 17.86% للشركات الدولية والخاصة غير الفرنسية.
- 10.15% للجزائر من مجمل إنتاج النفط، أي حوالي 02 مليون طن من مجموع الإنتاج البالغ 20.6 مليون طن.

أما عن كيان الاقتصاد الجزائري، فلم يكن ذا صلة تذكر بالقطاع البترولي، ذلك أن هذا القطاع ظهر قبل الاستقلال، هدفه الأكبر هو تزويد فرنسا من النفط الخام. وتم تكريس هذا الهدف في أجندة اتفاقية أيفيان المجحفة الموقعة سنة 1962 والرامية إلى تعزيز سبل

[1] زغيب شهر زاد، عيساوي ليلى، مرجع سابق، ص79.
[2] عبد القادر معاشو، السياسة البترولية الجزائرية ودور النفط في التنمية الاقتصادية في لجزائر، دراسات في صناعة النفط العربية، الكويت، 1981، ص348-349.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

النهب والاستغلال لثروات الجزائر، رغم أن ظ
بنودها[1]:

1-أن تضمن الجزائر جميع الحقول البترولية المكتسبة قبل تاريخ الاستقلال.

2-الأولوية للشركات الفرنسية في الحصول على سندات التنقيب والاستغلال.

3-التسديد يتم بالفرنك الفرنسي لاثمان المواد البترولية المستخرجة من الصحراء والمصدرة إلى فرنسا.

وهذا ما يعكس أن الاقتصاد الجزائري ظل مرتبطا بالاقتصاد الفرنسي. أي ما يفسر الانتقال من تبعية سياسية إلى أخرى اقتصادية. وجميع ما تحصل عليه الجزائر كدخل من عمل الشركات الأجنبية فوق أراضيها يستند إلى قاعدة مناصفة الأرباح[2] الساري العمل به في غيرها من الدول المضيفة لاسيما دول الشرق الأوسط.

إن عزل الاقتصاد الوطني عن الصناعة البترولية يعني عزل النشاطات الاقتصادية عن هذه الصناعة، مما يضعف من مردودية هذه الأخيرة. وما لم يتم تأمين هذه الصلة الوثيقة بين قطاع النفط وباقي قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني في البلد فان هذا الأخير محكوما عليه بان يبقى مجرد مصدر للتزويد بالمواد الخام ومجرد مستودع نفطي[3] للبلدان الأجنبية لفترة من الزمن.

لذلك كان لزاما على الحكومة القائمة أن تعيد ترتيب الأمور وتدمج قطاع النفط مع باقي القطاعات الاقتصادية بل وتجعله النواة الأساسية لخلق تنمية شاملة، وذلك خلال خطط تنموية مدروسة انطلقت من أواسط الستينات. كان أول ثمارها هو إنشاء شركة سونطراك SONATRACH سنة 1963 كشركة وطنية ضخمة تعمل على تنقيب ، إنتاج وتسويق النفط الخام محليا ودوليا، إلى جانب الشركات الأجنبية القائمة من قبل. وإجمالا فان الحكومة الجزائرية رسمت سياسة بترولية ارتكزت على محاور كبرى هي[4]:

[1] بن مسعود محمد، الشراكة الاجنبية ونقل التكنولوجية – حالة قطاع المحروقات بالجزائر- مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2005، ص103.
[2] تم تطبيق هذا منذ سنة 1952 بين حكومات الدول النفطية والشركات البترولية الدولية كمحاولة لاحتواء الاثار الرادكالية التي ولدها قرار تاميم النفط الايراني عام 1951. وبموجب هذا المبدا اصبح ما تحصل عليه الحكومة كدخل بترولي بصفتها المالكة الاسمية للنفط يعادل 50% من صافي الارباح المحققة.
[3] عبد القادر معاشو، مرجع سابق، ص352.
[4] عبد القادر معاشو، مرجع سابق، ص353-355.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1-التعجيل في استرجاع مقومات الس
واستثمارها استثمارا وطنيا مباشرا

2-إنشاء وتطوير وتقوية صناعة بترولية وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي وجميع قطاعاته

3-توثيق الروابط وخلق عناصر التلاحم بين صناعة البترول والغاز وسائر الصناعات والنشاطات المكملة لها والمتفرعة عنها عن طريق دمج هذا القطاع النفطي ضمن الاقتصاد الوطني وتوفير الشروط اللازمة لجعل صناعة البترول والغاز دعامة من دعائم خطط التنمية.

4-قيام شركة النفط الوطنية بدور منفذ الأعمال في كافة المراحل التي تسبق وتلي مرحلة الإنتاج.

5-مضاعفة الاحتياطي في ميدان الثروات البترولية عن طريق زيادة وتوسيع نطاق عمليات التنقيب وعمليات تطوير الحقول المكتشفة مع المحافظة عليها.

6-تامين احتياجات الطاقة للسوق المحلية بأفضل الشروط الممكنة من حيث الكلفة والأمان، ومع مراعاة العوامل الاقتصادية والتجارية إلى أقصى الحدود.

7-تكوين الكوادر الوطنية بواسطة التعليم النظري وعن طريق التدريب العملي في الحقول والمنشاة.

8-إرساء قواعد سليمة ومتينة لتطوير البحث العلمي في مجالات الطاقة.

9-الاحتفاظ بجزء من الثروات البترولية للأجيال القادمة.

10-التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة لدعم القوة التفاوضية للدول المنتجة. تحت مظلة ما يعرف بمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أو منظمة الدول المصدرة للنفط الـــOPEC[1].

إن تجسيد هذه المحاور كان يستوجب نوعا من التريث والتخطيط الدقيق نظرا للظرف الذي كانت تعيشه الجزائر آنذاك.

وعقب الأزمة النفطية التي حدثت سنة 1986 أضيف محور آخر للسياسة النفطية الجزائرية ألا وهو تكثيف الاكتشافات وذلك لإمداد عمر الاحتياطات الموجودة، إلى جانب

[1] انضمت الجزائر الى الـ opec سنة 1969.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تراجع جملة من الاستثمارات للشركات البترولية تشكيل احتياطات بدل التركيز على السعر1.

والجدير بالذكر أن السياسة البترولية تتغير وفقا للتوجه الاقتصادي القائم، مما يعني أن قطاع المحروقات (خاصة النفط) مر بدوره بثلاثة مراحل على غرار الاقتصاد ككل.

الفرع الأول: قطاع المحروقات في مرحلة الاقتصاد الموجه (1967-1979)

خلال هذه المرحلة الأولى وهي تصادف مرحلة الحكم الاشتراكي، حدد الميثاق الوطني ثلاثة أهداف رئيسية لقطاع المحروقات تلخصت في2:

1-ضمان تراكم رأس المال.

2-تمويل الاقتصاد الوطني بالطاقة والمواد الأولية.

3-تمويل الفلاحة بالطاقة والأسمدة.

واهم ما ميز هذه الفترة هو تأميم المحروقات بنسبة 50% في 24 فيفري 1971 لتكون بمثابة نقطة انطلاق فعلية نحو إحداث تنمية فعلية للاقتصاد. والجدير بالذكر هنا أن الحكومة كانت قد أممت سنة من قبل المحروقات الخاصة بالشركات غير الفرنسية، إذ أن التأميمات التي تم في 1971 خاصة بالشركات الفرنسية المسيطرة على ثلثا الإنتاج.

وعشية قرارات التأميم لسنة 1971، كانت الجزائر قد استكملت تأميم قطاع التوزيع المحلي للمنتجات البترولية، إلى جانب الهيمنة على عمليات التكرير بنسبة 80% والهيمنة الكلية على جميع الشركات الأجنبية غير الفرنسية العاملة في مجال التنقيب والإنتاج[3].

ومما عزز موقف القوة للبلاد هي الحرب البترولية المعلنة من جانب الدول المنتجة سنة 1973 التي شملت انخفاض الإنتاج لدول الاوبيك ورفع الأسعار ليتم بذلك تحقيق عوائد وموارد مالية هامة ومعتبرة كما أسلفنا في الفصل السابق.

قرارات التأميم المتتالية استدعت توقيع اتفاق وقع بين الحكومة الجزائرية والشركات الفرنسية العاملة على التراب الوطني تمحورت بنوه حول[4]:

[1] Martin VERLET, coopérer avec l'Algérie, convergences et solidarités, PUBLISUD, Paris, 1995, p46.

[2] بن مسعود محمد، مرجع سابق، ص104.

[3] عبد القادر معاشو، مرجع سابق، ص361

[4] عبد القادر معاشو، مرجع سابق، ص363

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1-الاعتراف بشرعية التاميمات وبالقانون
مطالب الشركة في مواجهة الجزائر على اثر قرارات التاميم، مع التعهد بسحب جميع دعواها ضد الجزائر.

2-تنازل الشركات عن جميع مصالحها في خطوط الأنابيب وفي استثمار الغاز، وعن 51% من مصالحها في إنتاج البترول لحساب سونطراك. مع الموافقة على الدخول في مشاركة مع سونطراك، لاسيما الجزء الباقي لها من المصالح، على أن تخضع هذه المشاركة لأحكام القانون البترولي الجديد. وتكون لسونطراك سلطة الرقابة فيها بحكم أنها تملك 51% من أسهمها.

3-وافقت الشركة على قبول التعويضات التي قررتها الجزائر والتي احتسبتها على الأساس الذي اعتمدته الحكومة الجزائرية.

4-الشركة الوطنية سونطراك هي التي تقوم بدور المنفذ للأعمال لحساب المشاركة الجديدة، بمعنى أنها تتولى مباشرة عمليات التنقيب والإنتاج

5-تتعهد الشركة الفرنسية بتوظيف استثمارات قدرها 100 مليون دولار في الجزائر خلال الخمس سنوات الأولى من الاتفاق.

6-تتعهد الشركة الفرنسية بان تعيد للجزائر 2.75 دولار عن كل برميل مصدر، وهو ما يعادل نسبة عالية من سعر البترول المسوق. كما ان هذا الرقم يمثل كلفة الإنتاج ومجموع التزاماتها الضريبية.

7-مدة الإتفاق خمس سنوات قابلة للتجديد بالاتفاق المشترك بين الطرفين. وإذا لم يتم الاتفاق على ذلك، فان الاتفاقية قد تضمنت النص على الأسس التي يتم بموجبها نقل ملكية مصالح الشركة الفرنسية إلى سونطراك.

8-المحاكم الجزائرية هي التي لها اختصاص الفصل في المنازعات التي تنشا بين الجانبين.

الفرع الثاني: قطاع المحروقات في مرحلة الاقتصاد اللامركزي (1980-1989)

عرف الاقتصاد الوطني في بداية هذه الفترة انتعاشا بسبب زيادة العوائد النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال 1979 و1980. أما في النصف الثاني من عقد الثمانينات، لم يساهم هذا القطاع في تحقيق موارد معتبرة، أين حدث عجز في

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الميزان التجاري بسبب تراجع أسعار النفط إلى هذا مع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي عالميا، وخلاصة القول فان قطاع المحروقات عرف انتكاسة خطيرة خلال هذه الفترة مما دفع بالسلطات إلى إعادة النظر في الإستراتيجية النفطية المتبعة. والجدول الموالي يبن وزن المحروقات في الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم 20: وزن المحروقات في صادرات السلع والخدمات (10^9)

	1985		1986		1987		1988		1989		1990	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
المحروقات	12.83	0.4	7.82	90	8.81	91	7.28	88	9.10	90	12.2	93
اخرى	0.83	6	0.88	10	0.86	9	0.95	12	0.98	10	0.95	7
المجموع	13.66	100	8.7	100	9.67	100	8.16	100	10.08	100	13.15	100

المصدر: Martin VERLET, Coopérer avec l'Algérie, convergences et solidarité, PUBLISUD, Paris, 1995, p.42.

الفرع الثالث: قطاع المحروقات بعد سنة 1990

تأثر قطاع المحروقات كغيره من القطاعات بالإصلاحات التي مست الاقتصاد ككل، وذلك لمواجهة الوضع الاقتصادي الحرج المتمثل في ضعف النمو الاقتصادي وتدهور معدلات التبادل والعجز عن الوفاء بالدين فضلا عن معدلات التضخم العالية...الخ.

وما ميز هذه الحقبة أيضا هو إدخال تعديلات في 04 ديسمبر 1991 على قانون استغلال وإنتاج المحروقات الصادر في 19 أوت 1986. هذه التعديلات كان لها تأثير كبير على مجمل القطاع، وتتلخص أهم النقاط في[1]:

1-تشجيع التنقيب خاصة في المناطق الوعرة

2-تطبيق شروط استغلال البترول الخام على قطاع استغلال الغاز الطبيعي.

3-توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.

[1] Robert CHARVIN et Ammar GUESMI, l'Algérie en Mutation, les instruments juridiques de passage à l'économie de marché, l'Harmattan, Langres Saints-Geosmes, 2001, p250-251. (بتصرف)

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

4-تسهيلات فيما يخص صيغة اقتسام المنتج[1]

5-تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

وقد عرفت شركة سونطراك تقدما ملموسا أثناء وبعد فترة الإصلاحات في كل من ميادين الاستكشاف، التنقيب، الإنتاج والتسويق وغيرها من العمليات، محليا ودوليا. فمن 1991 إلى غاية 1998 تم توقيع حوالي 32 اتفاقية بحث و06 اتفاقيات تنقيب، وتغطي مساحة 299174 كلم^2.

[1] هذه الصيغة تشير الى الترتيب الجديد الذي جاء به القانون الخاص بحصة الشركات الاجنبية من الإنتاج والمحددة بـ 49% بعد دفع الضرائب والاجور اي ان النسبة لا تتجاوز 49% من الانتاج الاجمالي للحقل. ويمكن ان تحدث تجاوزات مؤقتة لهذه النسبة خلال سنوات محددة على ان تسوى الوضعية لاحقا وارجاعها الى سقف 49%.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل رقم 16: الهيكل التنظ

المصدر: SONATRACH, La revue N°20, Octobre 2000, p22

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتد

إن أول ما يدل على أهمية المحروقات في الاقتصاد الوطني كونه يمثل العنصر الرئيس في هيكل الصادرات ، إذ وصلت نسبة المحروقات إلى حوالي 97.25% سنة 2001[1]. أي أنها تشكل المصدر الرئيس للدخل القومي وموردا ماليا هاما لتسديد نفقات الاستهلاك العام ورواتب العمال ودعم النشاطات الاقتصادية المختلفة. والجدول الموالي يعطي صورة مفسرة لذاتها.

الجدول رقم 21 : أهمية المحروقات في الاقتصاد الوطني (1967-1985)

الوحدة: الدولار

السنة	1967	1970	1972	1974	1978	1980	1982	1985
سعر النفط	1.3	1.8	1.9	9.6	12.7	38.8	35.0	29.0
نسبة صادرات النفط	%72	%69	%82	%93	%96	%98	%98	%98
نسبة المحروقات في ميزانية الدولة	%14	%22	%37	%57	%47	%85	%55	%45

المصدر: بن مسعود محمد، الشراكة الأجنبية ونقل التكنولوجية – حالة قطاع المحروقات بالجزائر– مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2005، ص105.

بيدا أننا سنركز هنا على جانبين من الاقتصاد لإظهار أهمية القطاع في الاقتصاد الوطني:

الفرع الأول: المحروقات والجباية البترولية

هذه الجباية البترولية بلغت حوالي 66% من مداخيل الدولة سنة 2001[2]. ونظرا لحجمها الهائل، فإنها تساهم بفاعلية في دعم الإنعاش الاقتصادي وتعميم فرص الاستثمار عبر ربوع الوطن. كما تمنح للدولة فرصة اقتناء أدوات التجهيز والمواد الأولية لكل من الصناعة والزراعة على الرغم من أثمانها الباهظة. ومن زاوية أخرى، هذه الجباية تؤكد بإصرار التصدير الأحادي الذي تعول عليه الدولة أمام تدني وضعف الإنتاج الصناعي والزراعي.

[1] Le PHARE, Journal Maghrébin des transports et des echanges internationaux, N26 , juin 2001, p

[2] عبد اللطيف بن اشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، ص40.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الثاني: المحروقات والقطاع الصناعي

السبب في الإشارة الخاصة هنا إلى القطاع الصناعي دون غيره من القطاعات يعود إلى ما للصناعة من صلة وثيقة ونقاط التقاء مع البترول، فهناك كم هائل من المواد الكيماوية والعضوية تستخرج من النفط وتستخدم كمادة أولية في الصناعة، لاسيما الكيميائية منها. أي تمويل المنشات البيتروكيماوية والغازية الكيماوية القائمة والتي ستقام مستقبلا ضمن خطط الإستراتيجية الصناعية البترولية للبلاد.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي بالجزائر ونظرية العلة الهولندية

كما ذكر سابقا فان جل الصادرات الجزائري هي من المحروقات، وهو ما يؤكد أهمية الإشارة – ولو بإيجاز– إلى نظرية العلة (المرض) الهولندي Dutsh Disease والتي تعتبر من أهم النظريات الحديثة المفسرة لتراجع النمو والتنمية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية سواء كانت باطنية كالبترول آو منجميه كالفحم وما شابه.

المطلب الأول: نظرية المرض الهولندي Dutsh Disease:

إن أول حدوث لهذه الحالة من المرض الاقتصادي كان بالأراضي المنخفضة بأوروبا خلال الستينات عندما اكتشفت كميات من الغاز الطبيعي وفي دول أخرى خلال السبعينات عندما اكتشفت كميات كبيرة من البترول الخام، القهوة وبعض المواد المنجمية[1]. أما بعض الأدبيات الحديثة فقد ذهبت إلى القول أن الأصل في إطلاق مصطلح المرض الهولندي يعود إلى الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الهولندي جراء اكتشاف كميات معتبرة من النفط والغاز الطبيعي في بحر الشمال في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وعبارة المرة المرض الهولندي استعملت لأول وهلة من طرف المجلة الانجليزية The Economist في مقال نشر في 24 فيفري 1977[2] والذي جاء يصف حالة غريبة يتعرض لها الاقتصاد الهولندي آنذاك بعد الصدمة البترولية الأولى كما يلي: "هولندا التي سجلت أداء اقتصاديا جيدا خلال عدة سنوات متتالية هي الآن تواجه ركودا اقتصاديا. فإذا كانت معظم الدول الأوروبية عانت من ارتفاع أسعار البترول، فان هولندا

[1] Richard E-Caves, Jeffrey A –Frankel, Ronald W-Jones, Commerce et paiements internationaux, traduction de la 9ème édition américaine par Mireille Chirolew Assolines, De Beck, Paris, 2003, p471.
[2] Jean-Phillipe Koutassila, Le syndrome Hollandais : Théorie et vérification empirique au Congo et au Cameron, Document de travail N=24, centre d'économie du développement, Université Montesquieu –Bordeaux IV, France, p01

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كانت من أكثر الدول الأوروبية تأثرا بهذا الار
1974 والاستثمار الخاص الخام انخفض إلى اقل من 15%، وحصة الإرباح في الدخل الوطني التي بلغت عتبة 16.8% في المتوسط السنوي بين سنتي 1965 و1970 لم ترتفع إلا بـــ 3.5% في المتوسط سنويا خلال السنوات التي أعقبت الصدمة البترولية الأولى، ومستوى البطالة الذي لم يتجاوز نسبة 1.1% سنة 1970 وصل حاليا إلى 5.1%، بينما العمالة في القطاع الصناعي عرفت تراجعا بـــ16% ابتداء من 1970 أما على مستوى التبادل الخارجي فقد سجلت هولندا نتائج جيدة، فالحساب الجاري الذي كان يسجل عجزا سنويا قدره 130 مليون دولار بين 1967 و1971 عرف تحسنا كبيرا بعد الصدمة البترولية الأولى ليعرف فائضا بـــ 2 مليار دولار طوال السنوات التي بين 1972 و1976"[1].

هذا التضارب بين من جهة وضع اقتصادي داخلي يعاني ركود ومن جهة أخرى حسابات خارجية تعرف فوائض معتبرة هذا ما جعل المجلة تستنتج ما مفاده أن الاقتصاد الهولندي كان عرضة لأعراض العلة الهولندية عقب ارتفع أسعار النفط.

وتوازيا مع ما سبق فان هذا المصطلح قد استخدم في استراليا في حالة القطاع الذي يعرف انتعاشا booming Sector مؤديا إلى انكماش القطاعات الأخرى. وفي ذات النطاق، عرف قطاع المناجم في استراليا انتعاشا وتطورا لكنه صاحبه تراجعا في قطاع الصناعة.

المطلب الثاني: نموذج كوردن ونيري 1982 W. Max. Corden and J. Peter Neary:

قدم كل من كوردن ونيري نموذجا اقتصاديا يهدف إلى تفسير المرض الهولندي اقتصاديا. هذا النموذج يفترض وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات[2]:

أولا: قطاع في حالة انتعاش" *Booming Sector* " ، تعرف صادراته توسعا كبيرا (و هذا القطاع يكون قطاع الموارد الطبيعية كالبترول أو مناجم أخرى مثلا) بسبب، إما تطور تكنولوجي خارجي كان له أثر كبير في زيادة الإنتاج و خفض تكاليفه، أو لاكتشاف

[1] Jean-Phillipe Koutassila, op cit, p01.
[2] BEKKEDOUR Ali, pétrole et développement économique, CODESRIA NATIONAL WORKING GROUPS, Mid-Term workshop : 28th, April 2008, Université de Tlemcen, Algérie, p79.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

احتياطات ضخمة من بعض الموارد الطبيعية، أ
تصدرها الدولة كنتيجة لزيادة الطلب العالمي عليها.

ثانيا : القطاع المتأخر" *Lagging Sectoe* "، يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية، و يشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية و القطاع الفلاحي .

ثالثا : قطاع السلع غير القابلة للتبادل الخارجي " *Non-Traded Goods* "، أي أن إنتاجه ليس محل مبادلة خارجية، و يتمثل خاصة في قطاعات الخدمات، البناء و النقل و مختلف الأشياء التي يصعب استيرادها وتصديرها، و تتحدد الأسعار فيه محليا بتقابل كل من العرض و الطلب.

كما يفترض أن لكل قطاع عامل إنتاج خاص يتمثل في رأس المال وعامل متحرك يتمثل في العمل. وهدف كل من كوردن ونيري هو دراسة تأثير القطاع المنتعش[1] على سلع التبادل التجاري خارج هذا القطاع أين توصلا إلى أن توسع وتطور قطاع يحدث اثرين هما، اثر حركة الموارد واثر النفقات[2].

1- أثر حركة الموارد " Resource Movement Effect ":

ينتج عن توسع و انتعاش قطاع الموارد الطبيعية زيادة في الإنتاجية الحدية للعمل في هذا القطاع وزيادة الإنتاج فيه، ويسمح هذا الوضع الجديد بتحول اليد العاملة (العامل المتحرك) من القطاعات الاقتصادية الأخرى نحو القطاع المنتعش Booming Sector، و إذا لم يكن هذا الأخير مغلقا وكان يستخدم عوامل إنتاج مماثلة لتلك التي تستخدمها القطاعات الأخرى للاقتصاد، فإنه سوف يمارس ضغوطا على العوامل وخاصة حركة اليد العاملة .

2- أثر النفقات " Spending Effect " :

تؤدي زيادة صادرات قطاع الموارد الطبيعية إلى ارتفاع عائدات الدولة وارتفاع في الدخل الحقيقي للعائلات، ترافقه زيادة الإنفاق الاستهلاكي للحكومة والقطاع الخاص والعائلات ، ومن ثم فائض في الطلب على الخدمات والسلع واليد العاملة، وهو ما يدعى بأثر النفقات . وبافتراض أن الاقتصاد صغير ومفتوح ، فسوف ينشأ من فائض الطلب هذا

[1] وقد تم تبني قطاع المنجم

[2] Jean-Phillipe Koutassila, op cit, p08.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

زيادة الأسعار النسبية للخدمات والسلع غير القابلة للتبادل التجاري، و ينتج عن هذا الوضع ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي[1] (أسعار سلع وخدمات دولة مقارنة بأسعار سلع وخدمات دولة أو دول أخرى) الذي يؤثر سلبا على الصادرات المحلية ، بينما زيادة الطلب على السلع المعروضة سوف تؤدي إلى زيادة الواردات (لأن أسعارها تتحدد في الأسواق الخارجية) التي تصبح أسعارها منخفضة بالعملة المحلية .

و عندما يتحقق في اقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين ينتج ما يلي[2] :

1- ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

2- ارتفاع مخرجات القطاعات الغير مصدرة (البناء و الخدمات).

3- ترتفع الأجور الحقيقية.

4- تنخفض صادرات و إنتاج القطاع الصناعي.

المطلب الثالث: مميزات قطاع المحروقات (المصدر) بالجزائر

الفرع الأول: نمو كتلة الأجور (زيادة الأجور)

ترى نظرية العلة الهولندية أن زيادة الموارد المالية بفعل تصدير المادة الأولية سيؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية للعمال، وهذا ما يعرف بأثر النفقات آو حركة الموارد. أما عن كتلة الأجور في الجزائر فقد عرفت زيادة ملفتة للنظر بفعل ارتفاع أسعار النفط ومطالبة العمال برفع الأجور قصد تحسين القدرة الشرائية المتدنية. ففي القطاع الإداري، ارتفعت كتلة الأجور من حوالي 4.8 مليار دينار سنة 1974 إلى حوالي 58.6 سنة 1989لتستقر في حدود 489.3 مليار دينار جزائرية.

أما عن القطاع غير الإداري، فقد عرف هو الآخر ارتفاعا مماثلا، فبعد أن كانت كتلة الأجور في حدود 11.9 سنة 1974 ارتفعت إلى 93.6 مليار دينار سنة 1989 لتصل إلى حوالي 558 مليار دينار سنة 2002. وهذا حسب ما يوضحه الجدول الموالي.

[1] يعرف على انه السعر النسبي للسلع غير القابلة لتبادل التجاري بالنسبة لسلع التبادل التجاري، فارتفاع الاسعار النسبية للسلع غير القابلة للتبادل مثل الخدمات يعني حدوث ارتفاع حقيقي في سعر الصرف.

[2] BEKKEDOUR Ali, op cit, p81.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم 22 : تطور كتلة

	1974	1975	1978	1979	1988	1989					
الإدارة	4.8	6.4	11.2	13.7	53.5	58.6	73.9	455	404.9	453.5	489.3
خارج الإدارة	11.9	14.2	26.3	32.4	84	93.6	106.1	392.6	479.7	518.9	558
المجموع	16.7	20.6	37.5	46.1	137.5	152.2	180	847.6	884.6	972.4	1047.3

المصدر: -Retrospectif Statistiques 1972-2002, Edition 2005, ONS, Alger, p66.

-بتصرف-

وكل هذه الزيادة كانت تهدف إلى تحسين القدرة الشرائية للعمال بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية عالميا الناجم عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

الفرع الثاني: تراجع القطاع الصناعي

إن نظرية العلة الهولندية تُركّز بشكل أساسي على القطاع الصناعي، إذ ترى أن انتعاش قطاع الموارد الطبيعية سيؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي وبالتالي تراجع صادراته. وفي محاولة لإسقاط هذا التوقع على الجزائر سنحاول التذكير بتطور هذا القطاع توازيا مع قطاع المحروقات.

سبق وان اشرنا إلى أن الحكومة الجزائرية، بعد أن نال البلاد استقلاله، عولت في بداية الأمر على الصناعة وجعلتها نقطة الانطلاق نحو تنمية شاملة ومستديمة. هذه الإستراتيجية الصناعية المتبناة نهاية الستينات وبداية السبعينات أدت إلى طغيان القطاع الصناعي على مجمل الأنشطة المتنوعة بقدرة توظيف بلغت 60% من اليد العاملة ومساهمة فاقت 65% من الناتج الداخلي الخام مع بداية الثمانينات.

وما ساعد على ازدهار هذا القطاع هو انتعاش أسعار النفط سنوات 74، 79، 1980. ومن هنا نجد الأثر الايجابي لانتعاش قطاع المحروقات (النفط) على القطاع الصناعي، وهو ما يفند نظرية العلة الهولندية في الجزائر. كما تجدر الإشارة إلى أن مع بداية التسعينات، وإثر تراجع أسعار النفط عالميا، تقلص حجم الإيرادات المالية للدولة وبالمقابل ارتفاع سعر الصرف الأمريكي أثمر ارتفاع سعر الصرف الدينار، مما اثر سلبا على القدرة التنافسية للصناعات المحلية. هذه الأحداث استدعت تقهقرا بالغا لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، فبعدما كانت نسبة المساهمة 65% سنة 1980 تراجعت إلى حوالي 7% نهاية التسعينات وبداية القرن الحالي.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

لكن اثر العلة الهولندية يمكن أن يتضح انتعاش قطاع النفط استمر قطاع الصناعة في التراجع ويمكن ان يبرر هذا باهتمام الدولة المتزايد بالصناعات البترولية (المحروقات عامة) من جهة ومن جهة أخرى انهيار المنتجات المحلية أمام المنتجات الأجنبية وعدم قدرتها على الصمود في المنافسة.

الفرع الثالث: سعر صرف الدينار المحلي.

إن تراكم العوائد المالية الناجم عن زيادة انتعاش الموارد الطبيعية (النفط) يؤدي إلى خلق فائض في ميزان المدفوعات، ومن ثَمَّ ارتفاع في سعر الصرف العملة المحلية. وهو ما يطلق عليه بأثر النفقات في ميدان العلة الهولندية. لان هذا الارتفاع في سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض في الصادرات غير النفطية وزيادة في الواردات.

والمعروف أن العملة المحلية للجزائر ارتبطت أساسا بالعملة الأمريكية من بداية السبعينات كونها من جهة، العملة التي يتداول بها النفط عالميا ومن جهة أخرى العملة المرجعية لتسديد مستحقات الديون الخارجية. فارتفاع الدولار بداية الثمانينات أدى إلى زيادة كبيرة في سعر صرف العملة المحلية أين كانت تُقيّم بأعلى من قيمتها الحقيقية إلى أن جاءت فترة الإصلاحات والتعديل الهيكل ومن أساسياتها تخفيض الدينار مثلما وضحنا ذلك سابقا.

وفي مستهل سنة 1995 تم تطبيق نظام الصرف العائم المدار[1] الهادف إلى تجنب التأثيرات السلبية لارتفاع سعر الصرف الحقيقي واحتواء التضخم من خلال التنسيق مع السياسة النقدية، بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد والتقليل من تأثيرات الصدمات الخارجية المرتبطة خصوصا بالتقلبات الحادة في أسعار النفط.

وفي سنتي 2003 و2004 انخفضت العملة المحلية انخفاضا حقيقيا بسبب انخفاض قيمة الدولار أمام عملة الاورو. ففي حين كان 01 دولار أمريكي يساوي 77دج سنة 2003 كان يساوي 87 اورو[2] من نفس السنة وهذا تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

[1] BEKKEDOUR Ali, op cit, p88.
[2] L'Algérie en chiffres, Résultat 2002-2004, Bultin 2004, N.35, p04

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن تحليل ما سبق، نجد أن الجزائر تعان
في بعض الظواهر خاصة ارتفاع عائدات قطاع الموارد الطبيعية وارتفاع سعر صرف العملة المحلية وتراجع القطاع الصناعي وازدياد كتلة الأجور. وان كانت هذه الظواهر لا تبدو بالصورة الواضحة كما حدثت في أوروبا آو الدول الصناعية على وجه العموم. والسبب في ذلك يعود أساسا إلى الفرضيات التي يقوم عليها النموذج الأساسي لهذا المرض والتي من أهمها[1] التوظيف الكامل للموارد المحلية، عدم وجود استقدام للعمالة الأجنبية ورأس المال الأجنبي لسد احتياجات الاقتصاد وعدم تأثير الأسعار العالمية للمنتجات الصناعية والزراعية بالطفرة النفطية (ارتفاع أسعار النفط) وعدم تدخل الدولة لتحييد اثر هذه الطفرة من خلال السياسة المالية وهي فروض قل ما تتوفر في الدول النامية من بينها الجزائر

[1] حسين عمر، اثر الطفرة النفطية على اقتصاد المملكة السعودية، مجلة التعاون، عدد 57، يونيو 2003، ص

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخلاصة والخاتمة

وخلاصة القول أن من خلال عرضنا لكرونولوجية الاقتصاد الجزائري بدا من الاستقلال إلى يومنا هذا، نجد انه يتسم ببعض الخصائص والمميزات المتمثلة خصوصا في التبعية الخارجية على جميع الأصعدة ووقوعه تحت رحمة قطاع المحروقات. وان كان ثمة إجراء جملة من الإصلاحات والتعديلات بهدف إنعاش الاقتصاد وإخراجه من دوامة المديونية التي ظل يتخبط فيها سنوات طويلة. إلا أن النتائج المسجلة عقب ذلك تبقى متواضعة ولم ترقى إلى مستوى ما كان مسطرا لها. ومن ناحية أخرى، نجد أن مما يعصف بالاقتصاد ويجعله متخلفا هو اكتسائه لصفة الريع واستفحال الاقتصاد الموازي الذي يعرف نموا ملموسا، ويعتبر حسب بعض الاقتصاديين مصدرا للريوع وكذا مفسرا لما لم تتمكن المحاسبة الوطنية ولا المؤشرات العالمية للتنمية من شرحه.

كما أن انعدام كل من الشفافية، الاستقلالية والحكم الراشد يعدّ سببا مهما في عدم إرساء النمو الاقتصادي. ناهيك عن غياب رؤية واضحة في القرارات المتخذة والهادفة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات ، وفي ذات الصدد يلاحظ حدوث بعض أعراض العلة الهولندية على الاقتصاد والناجمة عن تطور قطاع المحروقات وهيمنته على باقي الأنشطة الاقتصادية.

وما يمكن قوله أخيرا هو أن الاقتصاد المحلي مرشح للرقي نظرا لما سجله من نتائج مشرفة في الآونة الأخيرة كتراجع المديونية الخارجية وارتفاع احتياطيات الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

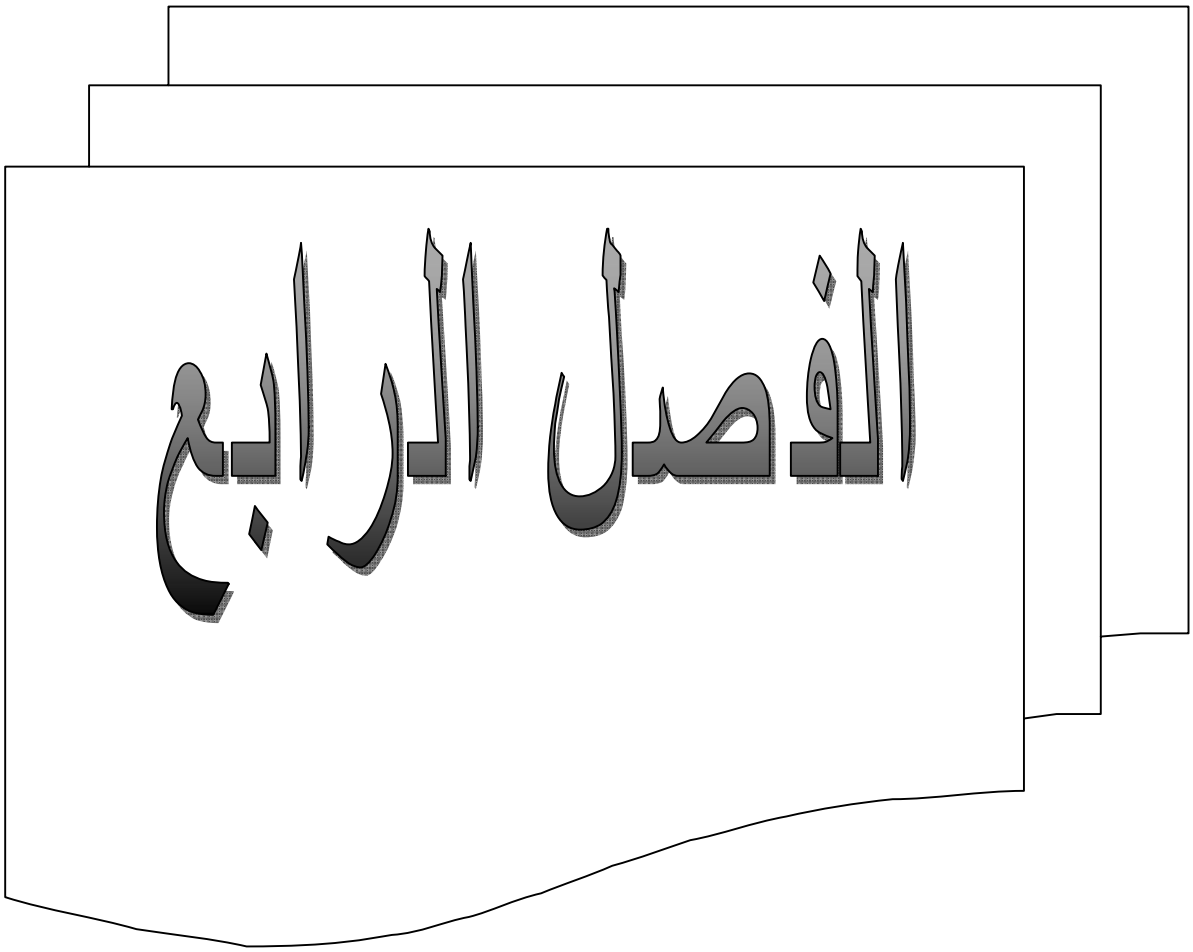

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

الملاحق

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

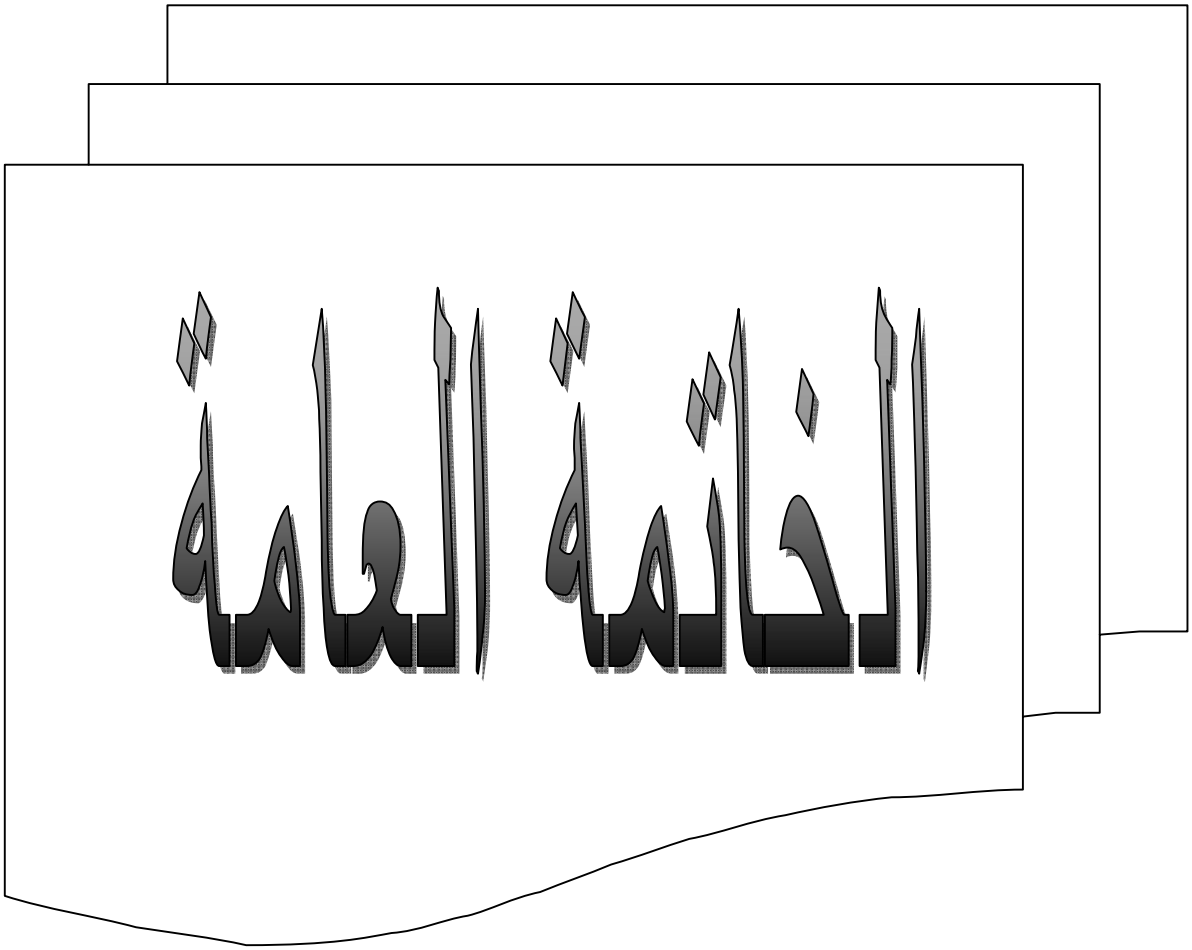

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقدمة:

إن الباحث الاقتصادي كثيرا ما يلجأ إلى الطرق الكمية لفهم الظواهر الاقتصادية المستجدة وكذا محاولة التأكد من بعض حدوث نفس ما تم التوصل إليه في النظريات الاقتصادية السابقة. فالدراسة النظرية تبقى غير كافية لتفسير العلاقة المتشابكة بين مختلف عناصر الظاهرة. ومن بين هذه الطرق الكمية نجد الاقتصاد القياسي أو ما يعرف كذلك بالقياس الاقتصادي الذي يعمل على جمع البيانات في شكل نموذج اقتصادي خاضع لفرضيات محددة وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج تثبت أو تفند النظرية الاقتصادية.

والقياس الاقتصادي يعتبر مفترق الطرق بين علوم شتى كعلم الإحصاء وعلوم الرياضيات، وإتقان هذه العلوم يعد شرطا ضروريا لحل نماذج القياس الاقتصادي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المبحث الأول: مدخل إلى نماذج المعادلات الفردية وطرق تقديرها

لفهم الظواهر الاقتصادية والعلاقة التي تربط بين مختلف العناصر المكونة لها، المؤثرة المتأثرة بعضها ببعض، يلجأ الباحث إلى صياغة علاقة رياضية تجمع بين هذه العناصر (المتغيرات)، وهو ما يطلق عليه عادة بالقياس الاقتصادي. إذ أن هذا الأخير يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تتلخص في ثلاثة نقاط رئيسة هي[1]:

- بناء النماذج القياسية الاقتصادية، اي تشكيل النماذج الاقتصادية في هيكل رياضي قابل للاختبار.
- تقدير واختبار هذه النماذج مستعملين في ذلك البيانات المتوفرة، وهي المرحلة الإحصائية للقياس الاقتصادي.
- استعمال النماذج المقدرة لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي أو اتخاذ القرارات المناسبة.

ومن زاوية أخرى فان النماذج الرياضية قد تحوي معادلة واحدة وتدعى حينها نماذج المعادلات الفردية[2] singular equation model. كما قد تشمل عدة معادلات وتسمى حينئذ نماذج المعادلات الآنية simultaneous equation model. أما عن نموذج المعادلات الفردية فهو يتمثل في نموذج الانحدار الخطي البسيط إذا كان متكونا من متغيرين اثنين او في نموذج الانحدار الخطي المتعدد إذا كان متكونا من عدة متغيرات. و الاختلاف بين هذين النموذجين يكمن في عدد المتغيرات، أما ما عدا ذلك فلا يوجد اختلاف بينهما سواء في صياغة الفرضيات آو في طرق التقدير وغيرهما. لذا سنقتصر عل إعطاء نبذة عن الانحدار المتعدد كونه اعم واشمل.

المطلب الأول: الانحدار الخطي المتعدد (العام) multiple regression (general linear model)

أطلق عليه انحدارا متعددا لأنه يفترض وجود علاقة خطية بين عدة متغيرات مفسرة ومتغير تابع واحد. وهذا النموذج اقرب للواقع من الانحدار البسيط simple regression الذي يدرس العلاقة بين متغير مستقل واحد فقط وأخر تابع. فعلى سبيل

[1] تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الاول، الجزائر، 1999، ص5.
[2] وهو النموذج المعتمد في هذه الدراسة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المثال لا الحصر، نجد أن دالة الطلب هي تولي
المطلوبة، والكمية تزيد وتنقص تبعا لسعرها، لكن الواقع يظهر ان هناك عوامل اخرى مؤثرة كدخل المستهلك ، أسعار السلع البديلة او المنافسة...

ومن هذا التعريف البسيط، فان الصيغة الجبرية لهذا النموذج تعطى على النحوي التالي:

$$Y_i = B_0 + B_1X_{i1} + B_2X_{i2} + \cdots + B_kX_{ik} + U_i$$
$$i = 1,2, \dots, n$$

وذالك لعدد n من المشاهدات و k من المنعيرات المستقلة

وفي حقيقة الأمر فان هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها n تكون نظام المعادلات آلاتية:

$$Y_1 = B_0 + B_1X_{11} + B_2X_{22} + \cdots + B_kX_{1k} + U_1$$
$$Y_2 = B_0 + B_1X_{21} + B_2X_{22} + \cdots + B_kX_{2k} + U_2$$

$$Y_n = B_0 + B_1X_{n1} + B_2X_{n2} + \cdots + B_kX_{nk} + U_n$$

وباستخدام المصفوفات نحصل على:

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{21} & X_{31} & \dots & X_{k1} \\ 1 & X_{22} & X_{32} & \dots & X_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & X_{2n} & X_{3n} & \cdots & X_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_2 \\ \vdots \\ B_n \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ \\ U_n \end{bmatrix}$$

وبحسابات رياضية بسيطة نحصل على الصيغة الاخيرة التالية:

$$Y = XB + U$$

حيث:

Y منجه عمودي من درجة $n * 1$ يحوي على n مشاهدة للمتغير التابع

X مصفوفة من درجة $(k + 1 * n)$ تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة.

B متجه عمودي من درجة$(n + 1 * 1)$ يحتوي المعالم المراد تقديرها.

U متجه عمودي ابعاده $n * 1$ يحتوي على الأخطاء العشوائية.

وكغيره من النماذج القياسية، فان نموذج الانحدار الخطي المتعدد ينطوي على جملة من الفرضيات الواجب توفرها خاصة في حال استخدام طريقة المربعات

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الصغرىordinary least squares، stochastic assumption[3] والمتمثلة في:

1-القيمة المتوقعة لمتوجه حد الخطأ تساوي الصفر.

$$E(U_i) = 0$$

2- تباين العناصر العشوائية ثابت والتباين المشترك يساوي الصفر.

$$COV(U) = E(UU') = \sigma^2 I_n$$

U' هي مقلوب المصفوفة U و I_n مصفوفة الوحدة $n * n$

3- ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة وان عدد المشاهدات يزيد عن عدد المعلمات المراد تقديرها.

4- المتجه U يتوزع توزيعا طبيعيا متعدد المتغيرات بمتجه وسط صفري ومصفوفة تباين وتغاير عددية هي

$$U \sim N(0, \sigma^2 I_n)$$

المطلب الثاني: طرق التقدير الإحصائية لمعلمات النموذج

إن من أشهر الطرق المستخدمة في تقدير النماذج القياسية هي طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Learnst Squars (OLS)، لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من الطرق الأخرى. وكان أول استخدام لها سنة 1805 من طرف Legendre في قياسات علم الفلك[4].

وبخصوص الانحدار المتعدد، فان هذه الطريقة تعد الأنسب للتقدير في ضوء الفرضيات الأنفة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الطريقة التقديرية تستند إلى فروض أخرى تجعلها أكثر نجاعة وفاعلية أهمها:

- البيانات المجمعة حول الظاهرة تظهر تأثيرها على المتغير التابع.
- أن تكون العلاقة بين X و Y مشخصة ومحددة
- أن تكون العلاقة صحيحة علميا وخالية من الأخطاء القياسية والاقتصادية

وأطلق عليها المربعات الصغرى لأنها تسعى إلى تصغير مربعات الأخطاء أو البواقي

[3] وليد اسماعيل السيفو واخرون، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، ط1، الاهلية للنشر، عمان، ص 119.
[4] تومي صالح، مرجع سابق، ص16

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

$$U_i^2 = minU'U$$

وبما أن:

$$Y = X\hat{B} + U$$

فان:

$$U = Y - X\hat{B}$$

U' مقلوب المصفوفة U وباجراء الاختزالات اللازمة نحصل على:

$$U'U = Y'Y - 2BX'X + \hat{B}'X'X\hat{B}$$

وباستعمال تفاضل المصفوفات

$$\frac{\partial(U'U)}{\partial\hat{B}} = -2X'Y + 2X'X\hat{B} = 0$$

وبحل المعادلة وضرب جانبيها بـــ $(X'X)^{-1}$ نحصل على:

$$\hat{B} = (X'X)^{-1}XY$$

وهي المعادلة الأساسية لطريقة المربعات الصغرى العادية

المطلب الثالث: خواص مقدرات المربعات الصغرى

إن من أهم خواصها هي خاصية أفضل مقدر خطي غير متحيز best linear unbiased estimator اي أنها تحوز الخصائص الثلاثة التالية:

1-خاصية الخطية: حيث أن مقدرات المربعات الصغرى خطية في Y

$$\hat{B} = (X'X)^{-1}XY$$

$$\hat{B} = F(Y) \text{ اي } \hat{B} = KY$$

حيث K هي مصفوفة من درجة $(k * n)$

2-عدم التحيز: اي ان القيمة المتوقعة للمقدر $\hat{B}$ وقيمة المعلمة الحقيقية ل B يساوي الصفر

$$E(\hat{B}) = B$$

3-خاصية الكفاية أو أفضل مقدر (اصغر تباين) : وهي خاصية مؤكدة من الخاصية السابقة

المبحث الثاني: تقدير النمو الاقتصادي الجزائري بطريقة المربعات الصغرى

المعروف عن النمو الاقتصادي انه يتحدد انطلاقا من تضافر عدة عوامل اقتصادية، داخلية كانت أو خارجية كالتقدم التكنولوجي واكتشاف موارد طبيعية...و

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

غيرها. لكن في محاولتنا لتقدير النمو الاقتصادي سنقتصر على ثلاثة متغيرات اقتصادية مستقلة فقط، وهي أسعار النفط، الاستثمار الإجمالي المحلي مع إضافة متغير وهمي Dummy variable أو نوعي Qualitative variable للتعبير عن النظام الاقتصادي السائد أثناء فترة الدراسة، وأخيرا المتغير العشوائي الذي يتضمن تأثير العوامل الأخرى على النمو الاقتصادي .

من هنا، فان الصيغة الجبرية للنموذج المفترض ستكون على النحو الأتي:

$$GDP_t = c(1) + C(2) * OP_t + C(3) * GI_t + C(4) * DV_t + e_t$$

حيث:

GDP_t : يمثل النمو الاقتصادي معبرا عنه بالتطور السنوي للناتج الداخلي الخام(%).

OP_t : تطور المعدل السنوي لأسعار النفط الخام (%)

GI_t : تطور المعدل السنوي لإجمالي الاستثمار المحلي (%)

DV_t : يمثل المتغير الوهمي (النوعي)

- $DV_t=0$: الاقتصاد المسير (1971–1989)
- $DV_t=1$: اقتصاد السوق (1990–2006).

e_t : يمثل المتغير العشوائي.

c(1), (2), c(3), c(4) : تمثل معالم المتغيرات

وبالتالي فان الدالة السابقة تأخذ الشكل التالي:

$$GDP_t = c(1) + C(2) * OP_t + C(3) * GI_t + e_t$$

وذلك أثناء فترة الاقتصاد المسير حيث تم تعويض القيمة $DV_t=0$

اما أثناء فترة اقتصاد السوق $DV_t=1$ فان الدالة تأخذ الصيغة التالية:

$$GDP_t = c(1) + C(2) * OP_t + C(3) * GI_t + C(4) * (1) + e_t$$

$$GDP_t = [c(1) + C(4)] + C(2) * OP_t + C(3) * GI_t + e_t$$

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول: تقدير النمو الاقتصادي بدلالة أسع

سنقوم في بداية الأمر بتقدير النمو الاقتصادي بدلالة أسعار النفط الخام كمتغير مفسر وحيد للمتغير التابع GDP ، ثم نقوم بعد ذلك بإدراج المتغيرين الآخرين تباعا وهذا لمعرفة مدى تأثير أسعار النفط الخام على النمو لوحدها.

وبالتالي سنحصل على النموذج الخطي أدناه:

$$GDP_t = c(1) + C(2) * OP_t + e_t$$

وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS كما يوضح الملحق رقم 04 سنصل إلى ما يلي:

$$\widehat{GDP_t} = \underset{(3.67)}{3.6} + \underset{(0.81)}{0.1} OP_t$$

$$R^2 = 0.01, \quad R^2_{ADJ} = 0.001, \quad DW = 2.22, \quad \sum e_t^2 = 1045$$

التقييم الإحصائي:

ونستهل التحليل الإحصائي باختبار ديربن–واطسون Durbin-Watson لمعرفة ما إذا كان هنالك مشكل الارتباط الذاتي Autocorrelation ، ولهذا الغرض لدينا عدد المتغيرات المفسرة $k' = 1$، وحجم العينة $n = 1$ (عدد المشاهدات)، كما أن قيمة الحد الأدنى Lower limit $dl = 1.4$، وقيمة الحد الاعلى Upper limit عند $du = 1.52$ احتمال الخطا $\alpha = 5\%$ من جدول ديربن–واطسون

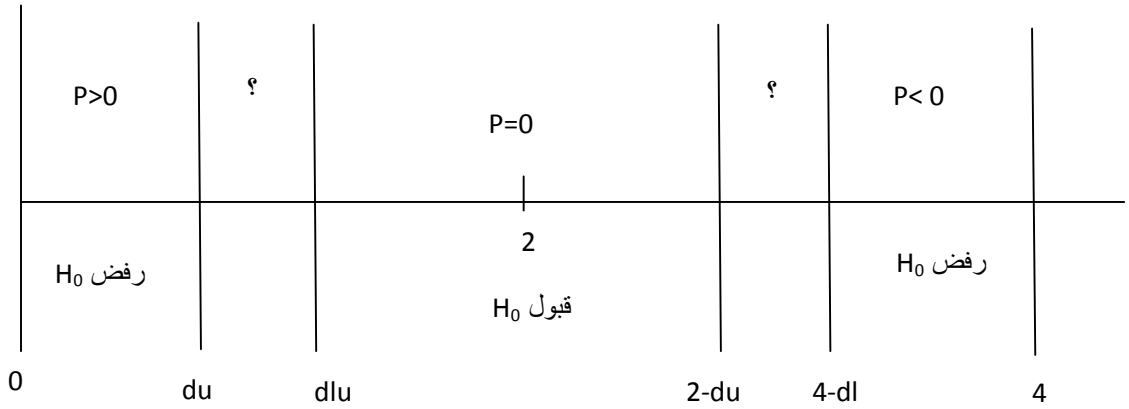

P=0 : تقبل H_0 اي لا وجود لارتباط ذاتي

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

P<0: ترفض H_0 اي وجود ارتباط ذاتي سالب

p>0 : ترفض H_0 اي وجود ارتباط ذاتي موجب

؟: اي منطقة غير محسوبة ويبقى الخيار بين رفض أو قبول H_0.

إذن وانطلاقا من الشكل أعلاه نستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي، لان قيمة DW=2.22 المحسوبة محصورة بين 2 و4-du=2.60 وهو ما يمكننا من قبول فرضية العدم H_0 .

وباستخدام اختبار (t-student) الذي يدرس معنوية معلمات النموذج عند احتمال الخطأ α=5% وعدد المشاهدات $n = 35$ ودرجة الحرية n-k=33 (k=2 هو عدد المعلمات)

من جدول توزيع t نجد :

$t_t(33)=1.7$ (الجدولية)

بالنسبة لـــ c(1) نجد $t_c(33)=3.67$ (المحسوبة) اكبر من t_t الجدولية، مما يعني أن المعلمة معنوية. أما بالنسبة لـــ c(2) فان t=0.81 المحسوبة اقل من t الجدولية وهذا ما يعني ان المعلمة غير معنوية أي عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، اي قبول فرضية H_0.

هذه الحالة تقودنا إلى إجراء اختبار آخر وهو اختبار فيشر F-statistic أين نحسب F_c ونقارنها مع قيمة F_t الجدولية عند مستوى المعنوية المطلوبة (5% ، 1%) ودرجة الحرية (n-k-1،n) حيث k هي عدد المتغيرات المستقلة.

لدينا:

$$F = \frac{R^2/k}{1 - R^2/(n-k-1)}$$

$$F = \frac{0.01/1}{1 - 0.01/35 - 1 - 1} = \frac{0.01}{0.03} = 0.33$$

$$F_c = 0.33$$

ولدينا $F_t(33,1)=4.17$ (الجدولية)

وبالتالي فان F_c المحسوبة اقل من F_c الجدولية، أي نقبل الفرضية H_0 وتعني عدم وجود علاقة خطية جوهرية بين المتغيرات وان صيغة النموذج لم تكن موفقة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التحليل الاقتصادي:

من النموذج المقدر يتضح لنا أن المعلمة c(1) والتي تمثل الحد الثابت تشير إلى انه عندما تكون أسعار النفط منعدمة فان النمو الاقتصادي يكون في حدود 3.6%. أما معلمة سعر النفط الخام والمقدرة بـــ 0.01 تشير إلى انه عندما يرتفع سعر النفط بـــ1% (باسعار 1995) يرتفع النمو الاقتصادي الجزائري بنسبة 0.01 وهذه النتيجة غير مقبولة الى حد ما اقتصاديا اذ تدل على أن أسعار النفط تمارس أثرا شبه منعدم على النمو الاقتصادي الجزائري على الرغم من أنها تعكس علاقة طردية بين السعر والنمو.

أما عن معامل التحديد والمقدر ب R^2=0.01 فانه يبين أن سعر النفط الخام يمثل النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام نسبة 1%

ونستنتج في النهاية أن هذا النموذج غير مقبول إحصائيا واقتصاديا، لكن يمكننا تفسير هذه النتيجة من جانبين اثنين. أما **الجانب الأول**، فيشير الى عدم وجود علاقة خطية مباشرة ووحيدة بين النمو الاقتصادي الجزائري وأسعار النفط الخام. أما **الجانب الثاني**، فان أسعار النفط تمارس تأثيرا شديدا على عوامل اقتصادية أخرى كالاستهلاك او الاستثمار مثلا أين نجد أن هذه الأخيرة تحدد وتفسر بشكل أوضح النمو الاقتصادي. وبالتالي سنقوم بإدراج متغيرات أخرى لمعرفة التي تأثر بشدة اكبر من أسعار النفط الخام.

المطلب الثاني: تقدير النمو الاقتصادي بدلالة أسعار النفط الخام وإجمالي الاستثمار المحلي.

لدينا الصيغة الآتية:

$$GDP_t = c(1) + c(2) * OP_t + c(3) * GI_t + e_t$$

وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية كما يوضح الملحق رقم 06 نحصل على:

$$\widehat{GDP_t} = 2.32 + 0.005 OP_t + 0.34 GI_t$$

(2.57) (0.26) (3.69)

$$R^2 = 0.313, \quad R^2_{ADJ} = 0.27, \quad DW = 2.64, \quad \sum e_t^2 = 732$$

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

التقييم الإحصائي:

فيما يتعلق بالارتباط الذاتي، فإننا نجد أن قيمة DW=2.64 محصورة بين 4-du و 4-dl وهي منطقة غير محسومة. لكن سنختار فرضية H_0 ، أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

وباستخدام اختبار t-Student الذي يدرس معنوية معلمات النموذج عند احتمال الخطأ α=5% وعدد المشاهدات n=35 ودرجة الحرية n-k=32 حيث k=3عدد معلمات النموذج.

ومن الجدول الخاص بتوزيع t نجد t_t=2.04 الجدولية

اذ بالنسبة لـــ c(1) وعن طريق المقارنة، نجد ان t_c=2.57 المحسوبة اكبر من الجدولية مما يدل على معنوية المعلمة وكذلك الشأن بالنسبة لمعلمة الاستثمار. أما ما يتعلق بـــ c(2) التي هي معلمة سعر النفط فهي غير معنوية اذ ان t المحسوبة اقل من t_t اي عدم وجود علاقة بين هذا المتغير المستقل والمتغير التابع.

وعند اجراء اختبار F، نجد ان:

$$F = \frac{R^2/k}{1 - R^2/(n-k-1)}$$

$$F = \frac{0.313/2}{1 - 0.313/35 - 2 - 1} = \frac{0.1565}{0.02146} = 7.30$$

ومن جهة أخرى نجد انF الجدولية عند درجة الحرية (n-k-1،k) ومستوى المعنوية (5%،1%) تساوي $F_t(32,2)$=2.32 وهي اصغر من $F_c(32,1)$=7.30 المحسوبة، وبالتالي نقبل الفرضية H_1 ، اي ان المعلمات معنوية ووجود علاقة بين المتغيرات.

التقييم الاقتصادي:

من النموذج المقدر يتضح لنا ان المعلمة c(1) وتمثل الحد الثابت والتي تبين ان في حالة انعدام النفط الخام وانعدام الاستثمار المحلي فان النمو الاقتصادي يكون في حدود 2.32%، اما المعلمة c(3) فتفيد ان في حالة زيادة الاستثمار المحلي بـــ1% فان النمو الاقتصادي يرتفع ب0.34%، اي وجود علاقة طردية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي. اما عن c(2) فتظهر ان ارتفاع أسعار النفط بـــ1% (أسعار 1995) تؤدي الى زيادة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الناتج المحلي بنسبة 0.005%، إذن فإننا نواجه [illegible] تأثير يذكر لأسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري وهي نتيجة غير مقبولة اقتصاديا.

وعند الحديث عن معامل التحديد $R^2 = 0.313$ نجد ان نسبة 31% من النمو الاقتصادي مفسرة من طرف المتغيرين المستقلين، ونسبة 69% مفسرة من طرف متغيرات اخرى.

ونستنتج من كل هذا ان النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والى حد ما من الناحية الاقتصادية، علما ان الاستثمار المحلي يُعَدّ محدد مهما للنمو وللناتج المحلي الخام على وجه الخصوص، وهذا ما يؤكد الأشكال البيانية أدناه، اذ يمكننا تحديد العلاقة السببية بوضوح في الشكل الأول في حين يتعذر علينا تحديدها في الشكل الثاني.

الشكل الأول :علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي

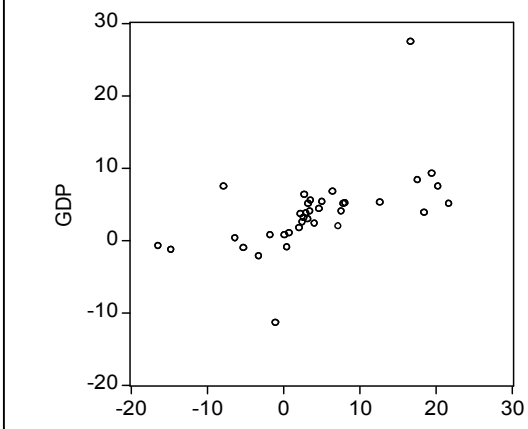

الشكل الثاني: علاقة أسعار النفط بالنمو الاقتصادي

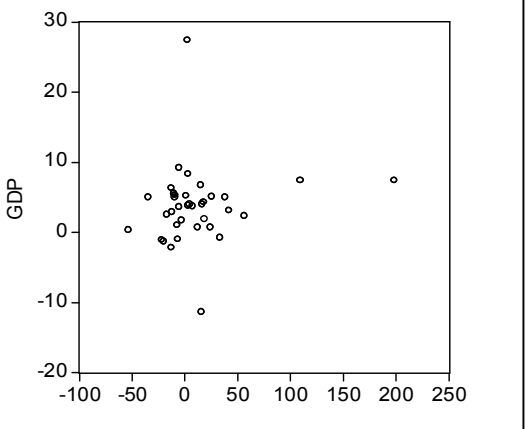

المطلب الثالث: تقدير النمو الاقتصادي بدلالة أسعار النفط الخام، الاستثمار المحلي والمتغير النوعي.

في هذه الحالة سنصل الى الصيغة العامة للنموذج ألا وهي:

$$GDP_t = c(1) + C(2) * OP_t + C(3) * GI_t + C(4) * DV_t + e_t$$

وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى كما يظهر الملحق رقم 08 نحصل على:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

$$+ 0.33GI_t - 1.01DV_t$$
$$(2.25) \quad (0.24) \quad (3.49) \quad (-0.62)$$
$$R^2 = 0.32, \quad R^2_{ADJ} = 0.25, \quad DW = 2.67, \quad \sum e_t^2 = 731$$

وهنا نميز حالتين:

$DV_t = 0$-1 : خلال فترة الاقتصاد المسير ذاتيا (1971-1989) فان الدالة تأخذ الشكل الأتي:

$$\widehat{GDP}_t = 2.76 + 0.005\widehat{OP}_t + 0.33\widehat{GI}_t$$

$DV_t = 1$-2: خلال فترة اقتصاد السوق (1990-2006) تأخذ الدالة الشكل التالي:

$$\widehat{GDP}_t = 2.76 + 0.005\widehat{OP}_t + 0.33\widehat{GI}_t - 1.01(1)$$

$$\widehat{GDP}_t = 1.75 + 0.005\widehat{OP}_t + 0.33\widehat{GI}_t$$

وهو ما يدل على ان النمو الاقتصادي ينقص بنسبة 1.01% في فترة اقتصاد السوق مقارنة بفترة الاقتصاد المسير ذاتيا.

التقييم الإحصائي:

في محاولة للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج أعلاه، نجري اختار ديربن-واطسون، أين نجد أن قيمة $DW = 2.67$ المحسوبة محسورة بين 4-du=2.35 و 4-dl=2.72 وهي منطقة غير محسومة و يبقى لنا الخيار في قبول او رفض H_0 ، من هنا فإننا نقبل H_0 والتي تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

وباجرا اختبارt-Student ، فان $t_t(31)=2.02$ عند درجة الحرية n-k=31 وبالمقارنة مع t_c المحسوبة، نجد أن كل من c(1) و c(3) معنوية، اما c(2) فهي غير معنوية، الأمر الذي يقودنا إلى إجراء اختبارF، وفي هذا الصدد نجد ان $F_t(31, 3)=2.69$ الجدولية، وعند حساب حيث F_c:

$$F = \frac{R^2/k}{1 - R^2/(n-k-1)}$$

$$F = \frac{0.32/3}{1 - 0.32/35 - 3 - 1} = \frac{0.106}{0.022} = 4.818$$

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من النتيجة أعلاه نخلص إلى إن معلمات النموذج معنوية في مجملها.

التحليل الاقتصادي:

بخصوص المعلمة c(1) فانه يمكن القول ان في حالة انعدم كل من أسعار النفط والاستثمار المحلي وتزامنا مع فترة الاقتصاد الموجه فان النمو الاقتصادي سيكون في حدود 2.76% ، ليتقهقر إلى 1.75% خلال فترة اقتصاد السوق. أما عن معلمة c(2) فتبين ان عند ارتفاع أسعار النفط ب 1% (أسعار 1995) فان النمو الاقتصادي يرتفع ب0.005% وهي نتيجة شبه معقولة أما عن c(3) فان ارتفاع الاستثمار المحلي بنسبة 1% يصاحبه زيادة في النمو الاقتصادي قدرها 0.33% .

أما عن معامل التحديد $R^2 = 0.32$ فمفاده ان نسبة 32% من النمو مفسرة بهذه المتغيرات، وتبقى النسبة الأكبر منه مفسرة من طرف متغيرات أخرى قد تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، العوامل الطبيعية، الاستهلاك النهائي والصادرات،... وغيرها وهذا تماشيا مع النظرية الاقتصادية.

وعلى العموم فان النتائج مقبولة من الناحية الاقتصادية والإحصائية

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخلاصة والخاتمة:

كما سبق وان اشرنا فان الدراسة القياسية ارتكزت على اختيار ثلاثة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد متمثلا في النمو الاقتصادي الجزائري، محاولين في ذلك إيجاد العلاقة التي تربط هذه المتغيرات وفق نموذج الانحدار الخطي المتعدد. لكن ما تم الخُلُوص إليه هو أن الاستثمار المحلي هو أكثر العوامل المستقلة تأثيرا على النمو الاقتصادي، ذلك أن أسعار النفط لا تؤثر خطيا وبشكل مباشر على النمو، بل تأثيرها يقع على عوامل أخرى ذو تأثير خطي ومباشر على النمو كالصادرات مثلا.

كما أن من بين المتغيرات المستقلة قمنا بإدراج المتغير النوعي الدال على النظام الاقتصادي السائد أثناء فترة الدراسة التي انقسمت بطبيعة الحال إلى فترتين، النظام الاشتراكي ونظام اقتصاد السوق. وما تم إثباته من الدراسة القياسية هو أن معدل النمو الاقتصادي ينخفض بمقدار نقطة خلال النظام الثاني مقارنة بالنظام الأول الاشتراكي أين كان القطاع العام المسيطر والمدعم لجميع المشاريع.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

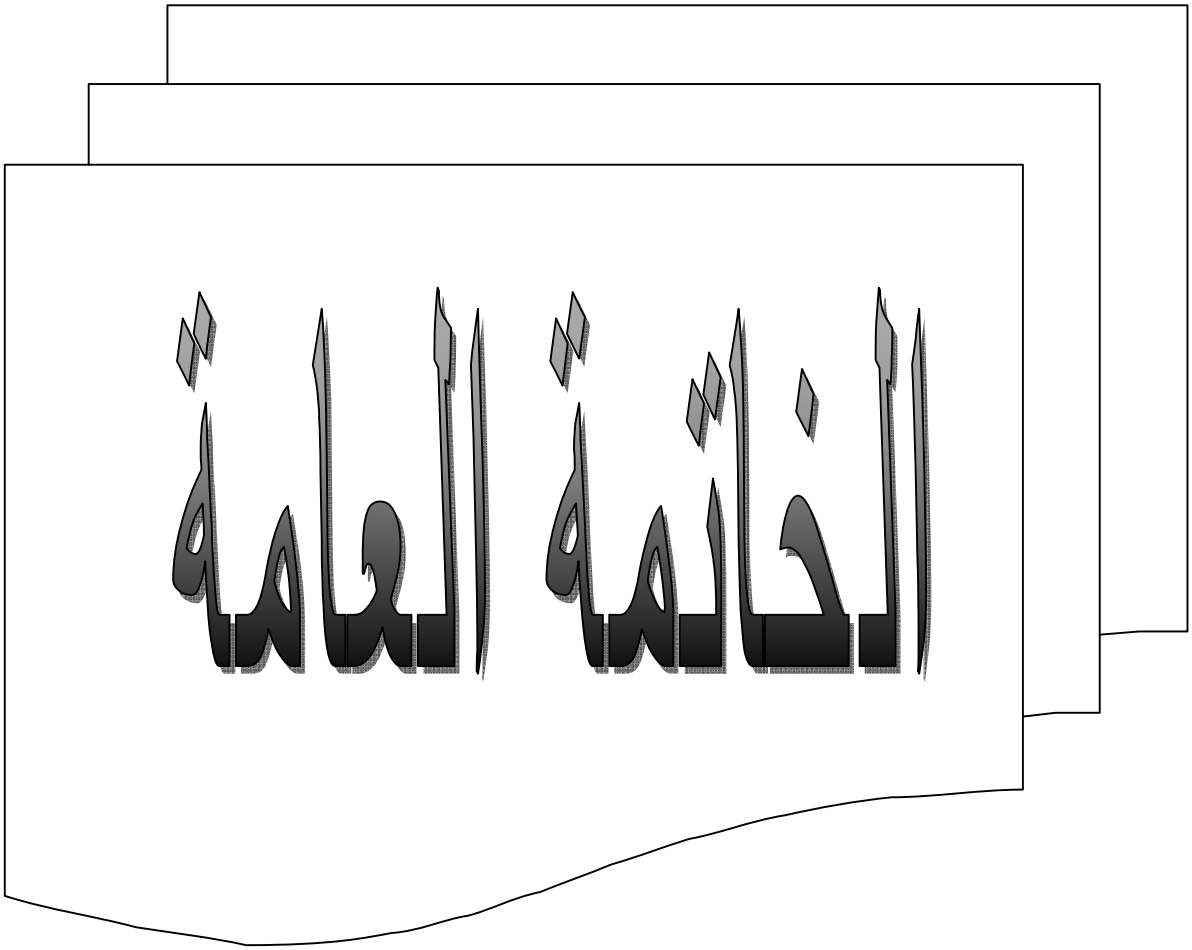

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كان الهدف من هذه الدراسة هو الوصول إلى تحديد العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي الجزائري، أي ما مدى تأثير هذه التغيرات على مستوى النمو خلال فترة حددت من 1971 إلى 2006. وهي فترة جد حساسة في تاريخ النفط (البترول) محليا وعالميا. وقد اشتملت هذه الدراسة على أربعة فصول حيث تناول الفصلين الأولين الجانب النظري للدراسة فيما اهتم الفصلين الآخرين بمعالجة الجانب التطبيقي لها.

واهم ما يمكن الوقوف عنده في الفصل الأول هو الدور الذي لعبه سعر النفط على الساحة الدولية. فقد عرف ارتفاعا غير مسبوقا سنتي 1973 و1979 عقب الأزمتين اللتين هزتا العالم آنذاك، ليعرف انهيارا بعد ذلك سنة 1986 وصل إلى حدود 09دولارات للبرميل. هذه الارتفاعات المتكررة لأسعار النفط حققت مكاسب مالية للدول العربية أطلق عليها ما يسمى باليترودولار بلغت زهاء 300 مليار دولار مطلع الثمانينات، استثمرت في بنوك أجنبية خاضعة لما يعرف بعملية التدوير الخارجي. كما إن تقييم النفط لا يتم على أساس سعر واحد فقط للنفط، بل هناك أنواع عديدة ومتعددة كالسعر المعلن، سعر الإشارة، الأسعار الفورية، السعر الحقيقي وغيرها.

وما تجر الإشارة إليه هنا هو أن تحدد السعر يحدث من تضافر كل من عاملي العرض من النفط والطلب عليه. هذين العاملين يحددان تبعا لعوامل أخرى كالأزمات السياسية، حجم الاحتياطات المؤكدة والإستراتيجية، النمو العالمي، تطور مصادر الطاقة البديلة المنافسة...وغيرها.

أما الفصل الثاني، فقد تناول دراسة نظرية للنمو الاقتصادي، احد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لكل بلد. فالنمو الاقتصادي يعنى بالزيادة الملموسة للثروة، لتعقبه تنمية

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

اقتصادية تهتم باستغلال هذه الثروة في سبيل تحـ
سواء وفق استراتيجيه النمو المتوازن آو استراتيجيه النمو غير متوازن. ولا يمكن أن يحدث النمو الاقتصادي ما لم تتوفر مصادر شتى كراس المال المادي، والاهم منه البشري، التقدم التقني والموارد الطبيعية.

اختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضية الأولى فقد اتضح لنا أن هناك علاقة طردية بين النمو وأسعار النفط سواء في الدراسة النظرية التي شملت الفترة من بداية السبعينات إلى وقتنا الحالي، أين سجل النمو الاقتصادي أرقاما جيدة تزامنا مع الفترات التي عرفت فيها أسعار النفط ارتفاعا والعكس صحيح. ألا أن الدراسة القياسية بينت أن مع ورود هذه العلاقة إلا أن التأثير المباشر للأسعار لم يكن بالحجم الكبير. ويبرر هذا بان سعر النفط يؤثر على عوامل أخرى كحجم الصادرات التي تملك تأثيرا كبيرا على معدل النمو.

أما الفرضية الثانية فقد تم إثباتها حيث تبين أن هناك علاقة طردية بين حجم الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي. كما يمكن القول بان هناك علاقة خطية بين الاثنين.

الفرضية الثالثة تشير إلى أن تطور أسعار النفط تؤثر على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد اشرنا إلى هذا عندما تحدثنا عن ظروف العلة (المرض) الهولندية بالجزائر، حيث لوحظ أن مع ارتفاع سعر النفط تراجع مردود القطاع الصناعي والزراعي وارتفع سعر الصرف المحلي ناهيك عن ارتفاع الأجور الناجمة عن طلب العمال لرفع الأجور بسبب تدني القدرة الشرائية.

من كل ما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إن قطاع المحروقات يحتل المرتبة الأو
يمتص نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي ويغطي جل نفقات البلد.
- أن النمو الاقتصادي الجزائري يتصف بالخطية ويفسر من طرف متغيرات كثيرة كالاستثمار المحلي إلا انه غير خطي إذا ما أدرج عاما أسعار النفط.

التوصيات:

1-يجب تعميق الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة بداية التسعينات في محاولة جادة وفعالة للقضاء على جل العراقيل التي تقف حِيَالَ انطلاقة واعدة للاقتصاد كالفساد الإداري، البيروقراطية، رداءة المنتوج وتراجع الاستثمارات وكذا إصلاح القطاع العام ككل.

2-التقليل من الاعتماد على العوائد النفطية لتفادي الآثار السلبية لتقلبات أسعارها والنهوض بالصادرات خارج المحروقات خاصة الصناعية والزراعية.

3-يجب العمل على تحقيق النمو الاقتصادي الذي يحدّ من تفشي الأزمات المحلية كالبطالة، الفقر، التضخم...الخ.

4-إذا كانت هذه المادة الحيوية هي مصدر الرزق للأمة العربية فانه لحَرِيٌ بها أن تتخذ استراتيجيه مشتركة تضمن لها الاستفادة المثلى على المدى الطويل، بدَلَ أن تبقى خزانا نفطيا في يد البلدان الصناعية الكبرى.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

الملاحق

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

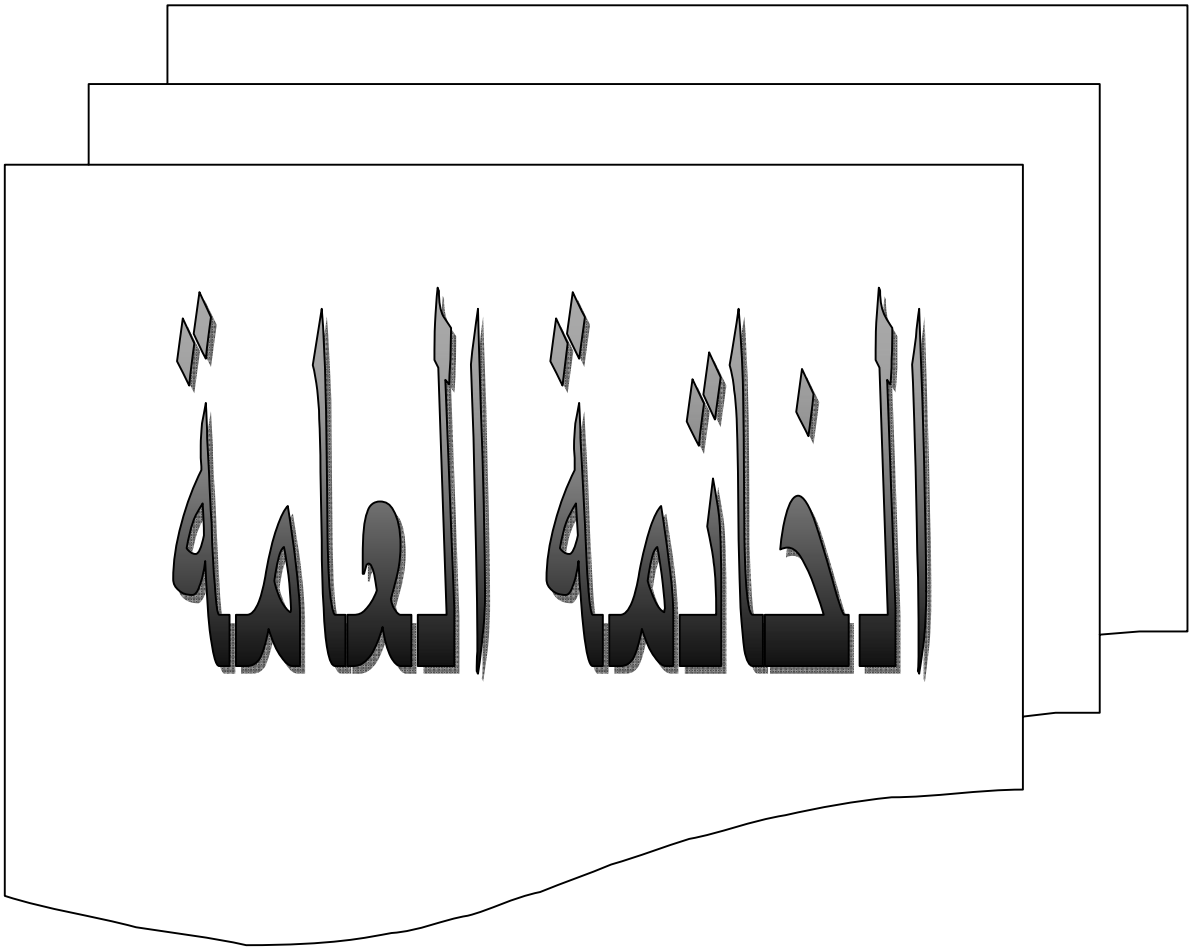

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المرا

اولا : باللغة العربية

اولا: الكتب.

- احمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية (رؤية اسلامية مقارنة)، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- جلال علي محمد احمد، التنمية الاقتصادية ضمن النظرية والاستراتيجية، مطبعة اوفسيت، البناء، بغداد، 1978.
- جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الاوسط 1901–1971، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1977.
- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، الشروق، الاردن، 2007.
- سبتي فوزي، محاضرات في الاقتصاد السياسي، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001.
- صديق محمد عفيفي، تسويق لبترول، ط09، مكتبة عين شمس، قصر العين، 2003.
- ضياء مجيد الموساوي، ثورة اسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، مصر، 2000.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجا
2003.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين لنظرية والتطبيق، ط01، الدر الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، ط03، دار الطليعة، بيروت، احمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2000.
- عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد المجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- فريد النجار، ادارة شركات البترول وبدائل الطاقة – قراءات إستراتيجية–، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- كاظم جاسم العيساوي، د.محمود الوادي، الاقتصاد الكلي، ط01، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاردن، 2000.
- محمد عطا الله، هند مشعل عودة، الاساس في الاقتصاد لكلي والجزئي، الاهلية للنشر والتوزيع، 1990.
- محمود يونس، احمد محمد مندور، د. السيد احمد محمد السريقي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل اسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، 1986.
- محمد عبد العزيز عجمية، د. محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها وسياساتها، الدار لجامعية ، الاسكندرية، 2003.
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد لظاهر امد، النماذج الرياضية، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- محمد عبد العزيز، ايمان عطية نادية، التنم
قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكن
- محمد عبد العزيز عطية، ايمان عطية عاطف، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2000.
- محمد علي الليثي، اسماعيل احمد الشناوي، محمد نوري ابو العود، مقدة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997.
- محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- محمد مروان السمان، د.احمد ظاهر محبك، احمد ظهير شامية، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، مكتبة دار الثقافة، عمان،
- محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، عالم المعرفة، الكويت، 1979.
- مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط01، بيروت، 1989.
- محمد عبد العزيز عجمية، التعاون الاقتصادي في المجال البترولي، دار الاحد، بيروت، 1971.
- محمد عبد العزيز عطية، صبحي قريصة، مدحت عبد الغفار، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، ط01، دار وائل للنشر، 2007.
- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة د.محمود حسن حسني، دار المريخ، 2006.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثانيا: الرســـــائل

الاطروحات:

- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدوا النامية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
- فضيلة حنحوت، اشكالية الديون الخارجية زاثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدينة، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه، الاكادمية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008.
- هاشم جمال، اسواق المحرقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1997.

المذكرات:

- بن مسعود محمد، الشراكة الاجنبية ونقل التكنولوجية، حالة قطاع المحروقات بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2005.
- جمعة رضوان، تطورات اسعار النفط وتاثيرها على الواردات (حالة الجزائر 1971–2004)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.
- حاكمي بوحفص، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الاصلاحات الكلية، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 1999.
- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، جامعة الموصل، بغداد، 1988
- عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1990–2004، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.
- مشدن وهيبة، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثالثا: المجلات والمقالات

- مجلة اقتصاديات الامارات، العدد 13، ديسمبر 1996.
- مجلة اقتصاديات الامارات، العدد 02، سبتمبر 1995.
- مجلة اقتصاديات الامارات، العدد 08، افريل 1996.
- مجلة التعاون، العدد57، يونيو 2003.
- تقرير الأمين العام السنوي الـــ12، منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط، الكويت، 1986، ص 54.
- تقرير الامين العام السنوي الـــ33 ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 2006.
- تقرير الامين العام السنوي الـــ 12، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1985.
- تقرير الامين العام السنوي الـــ 27، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 2000.
- مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 33، عدد120، شتاء 2007.
- مجلة النفط والتنمية، عدد11، اوت، سنة1979.
- جريدة الرياض، العدد 13477، 2005/04/08.
- عبد الله سليمان السكران، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (11970–1990)، درسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع، عدد 08، 2002.
- مجلة العلوم الانسانية، السنة الرابعة، عدد33، ربيع 2007،www.ULUM.NL.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- دراسات في صناعة النفط العربية، منـ
الكويت، 1981.
- مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، عدد 14، ديسمبر 2000.
- مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، عدد 12، ديسمبر 1999.
- مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، عدد 08، ماي 2003 .
- مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، عدد 02، ماي 2002 .
- مجلة دراسات اقتصادية، عدد 08، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، جويلية 2006.
- مجلة دراسات اقتصادية، عدد 11، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، اوت 2008.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.
- تقرير عن التنمية في العالم 1981، البنك الدولي، واشنطن، اوت 1981.
- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 00، السداسي الثاني 2004.
- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد 03، ديسمبر 2005.

ثانيا: باللغة الاجنبية

اولا: الكتب

- AOURAGH I. haocine, L’économie algérienne à l’épreuve de la démographie, CEPED, Paris, 1996.
- BOUZIDI Abdelmadjid, Les années 90 de l’économie algérienne, ENAG/EDITION, Alger, 1999.
- Barro. Robert J., Xavier Sela-I-Martin, La croissance économique, traduit par McGraw-Hill, ed. EDITSCIENCE International , Paris, 1996.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- VESSIMON, Introduction à la , DUNOD, Paris, 2001.
- Bosserelle Eric, les nouvelles approches de la croissance et du cycle, DUNOD, Paris, 1999.
- BENISSAD Hocine, Algérie, Restructuration et Réformes économiques (1979-1993), opu, Alger, 1994.
- Brossew Jacques, Introduction à l'économie du développement, ARMAND COLIN, Paris, 1993.
- BOURBONNAIS Régis, Econométrie, 3eédition, DUNOD, Paris, 2000.
- Chitour Chens Eddine, La politique et le nouvel ordre pétrolier international, ed Dahleb, Alger, 1995.
- C.P.LUCRON , Croissance économique et investissement international, Presses universitaires de France, Paris VIe, 1961.
- CHARUIN Robert et GUESMI,ammar l'Algérie en Mutation, les instruments juridiques de passage à l'économie de marché, l'Harmattan, 2001.
- DUROUSSET Maurice ? Le marché du pétrole, Ellipses, Paris, 1999.
- Darreau Philippe, Croissance et politique économique, ed. deback, Bruxelles, 2003.
- GERRAR-PILE, ALAIN CUBERTAFOND, Pétrole, le vrai dossier, Presses de la cité, Paris, 1975.
- Huart Jean-Marc, Croissance et développement, Bréal, 2003.
- Hallouin Myriam, Economie générale, Bréal, Bosny, 2002.
- HAGEN Evereh E., Economie du développement, Economica, Paris, 1982.
- J.F.Jacques.A.REBYROL, Croissance et Fluctuations, DUNOD, Paris, 2001.
- LABIDI Djamel, Science et pouvoir en Algérie, tome02, opu, Alger, 1993.
- Mana Said Al-Otarba, L'opep et l'industrie péétrolière, CROOM HELM LONDRES, 1978.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- e des Hydrocarbures, Editions
  itut français, Paris, 1975.
- MEKIDECHE Mustapha, L'Agérie entre économie de rente et économie émergente, Dahlab, Alger, 2000.
- NOUSCHI André, Pétrole et relations internationnales depuis 1945, ARMAND COLIN, Paris, 1999.
- POULON Frédérric, Economie générale, 5^{e}édition, DUNOD, Paris, 2005.
- Robert Pitte Jean., Géograhie de l'énergie, Bernadette, Merenne-Schoumaker, NATHAN, France, 1997.
- Richard D.Irwin, Economie du développement, Economica, Paris, 1982.
- RIFAI T., les prix du pétrole, éditions TECHNIP, Paris, 1974.
- Sid Ahmed Abdelkader, l'opep. Passé, présent, perspectives, opu, Alger, 1980.
- Stoleru Lionel, l'équilibre et la croissance économique, gerer la croissance douce, 4ème édition, DUNOD, Paris, 1978.
- VERLET Martin, Cooperer avec l'Agérie, Convergences et solidarité, PUBLISUD, Paris, 1995.

ثانيا: المجلات و المقالات

- Sophie MERITET, Déterminants des prix des hydrocarbures, CGEMP, Université Paris Dauphine, Presses de l'université Européenne, notre Europe, 2006.
- Algérie et actualité, GAZ/PETROLE, performances algériennes, n=1617, Semaine du 24 au 30/12/1996.
- Jean-Philippe KOUTASSILA, le syndrome Hollandais, Théorie et vérification empirique au congo et au Cameron, Document du travail n24, Centre d'économie du développement, Univercité Montesquieu-Bordeau IV, France,

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

in des transports et des échanges
001.

- Banque d'Algérie, Rapport Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 1993
- BP Statistical Review of world energy, June 2008.
- Analysis of the Impact of High Oil Prices on the Global Economy, International Energy Agency, IEA, May, 2004.
- SONATRACH, La revue N°20, Octobre 2000.
- CODESRIA NATIONAL WORKING GROUPS, Mid-Term workshop : 28th, April 2008, Université de Tlemcen, Algérie, 2008.
- World Bank, World Development Indicators 2005, Washington, C.D, 2005.
- World Bank, World Development Indicators 2007, Washington, , 2007.
- IMF, Algeria : Statistical Appendix, IMF country report No 08/102, 2008

ثالثا: مواقع الانترنيت.

- www.opec.org.
- www.cnes.com.
- www.imf.org.
- www.ons.dz.
- www.eia.doe.org.
- www. notre– Europe..eu
- www.api.org

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

الملاحق

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم01 : نمو الناتج الداخلي

	السنوات
-11,33171927	1971
27,42397915	1972
3,813171578	1973
7,494920146	1974
5,045342218	1975
8,38675705	1976
5,258581522	1977
9,214834288	1978
7,47783287	1979
0,790603272	1980
3	1981
6,4	1982
5,4	1983
5,6	1984
3,7	1985
0,4	1986
-0,7	1987
-1	1988
4,4	1989
0,8	1990
-1,2	1991
1,8	1992
-2,1	1993
-0,9	1994
3,8	1995
4,1	1996
1,1	1997
5,1	1998
3,2	1999
2,4	2000
2,6	2001
4,1	2002
6,8	2003
5,2	2004
5,1	2005
2	2006

المصدر:

- السنوات 1971-2003: world development indicators, world bank, cd,2005.
- السنوات 2004-2005: IMF, Algeria : Statistical Appendix, IMF country report No 08/102, 2008

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم 02: نمو تراكم إجمالي رأس الثابت (السنوي %)

السنوات	النسبة%
1971	-1,0638379
1972	16,6666685
1973	18,43317994
1974	20,23346722
1975	21,6828515
1976	17,55318917
1977	12,66967818
1978	19,47791133
1979	-7,899160196
1980	0,182483624
1981	3,2
1982	2,8
1983	5,1
1984	3,6
1985	2,3
1986	-6,3
1987	-16,5
1988	-5,2
1989	4,7
1990	-1,7
1991	-14,7
1992	2,1
1993	-3,2
1994	0,5
1995	3
1996	3,5
1997	0,8
1998	3,3
1999	2,7
2000	4,1
2001	2,5
2002	7,6
2003	6,5
2004	**8,1**
2005	**7,9**
2006	**7,2**

المصدر:

- السنوات 1971-2003: world development indicators, world bank, cd,2005.
- السنوات 2004-2005: IMF, Algeria : Statistical Appendix, IMF country report No 08/102, 2008

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم03: تطور الأسعار الحقيقية للنفط الخام من سنه 1971 إلى 2006

(سنة الأساس هي 1995)

السنوات	الأسعار(دولار/برميل)
1971	10,5
1972	10,7
1973	11
1974	32,8
1975	29,5
1976	30,3
1977	30,4
1978	28,7
1979	60
1980	67,2
1981	58,4
1982	50,4
1983	45,3
1984	40,4
1985	37,9
1986	17,3
1987	22,9
1988	17,7
1989	20,7
1990	25,6
1991	20,4
1992	19,6
1993	17
1994	15,8
1995	16,9
1996	19,6
1997	18
1998	11,7
1999	16,5
2000	25,7
2001	21,1
2002	21,9
2003	25
2004	31,2
2005	43
2006	50,8

المصدر: التقرير السنوي للامين العام، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، 2004 و2008.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم 04

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/14/09 Time: 19:44
Sample(adjusted): 1971 2005
Included observations: 35 after adjusting endpoints
GDP=C(1)+C(2)*OP

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	3.601350	0.979076	3.678316	0.0008
C(2)	0.018235	0.022327	0.816754	0.4199

R-squared	0.019814	Mean dependent var	3.790686
Adjusted R-squared	-0.009888	S.D. dependent var	5.599974
S.E. of regression	5.627593	Akaike info criterion	6.348686
Sum squared resid	1045.103	Schwarz criterion	6.437563
Log likelihood	-109.1020	Durbin-Watson stat	2.224060

الملحق رقم 05

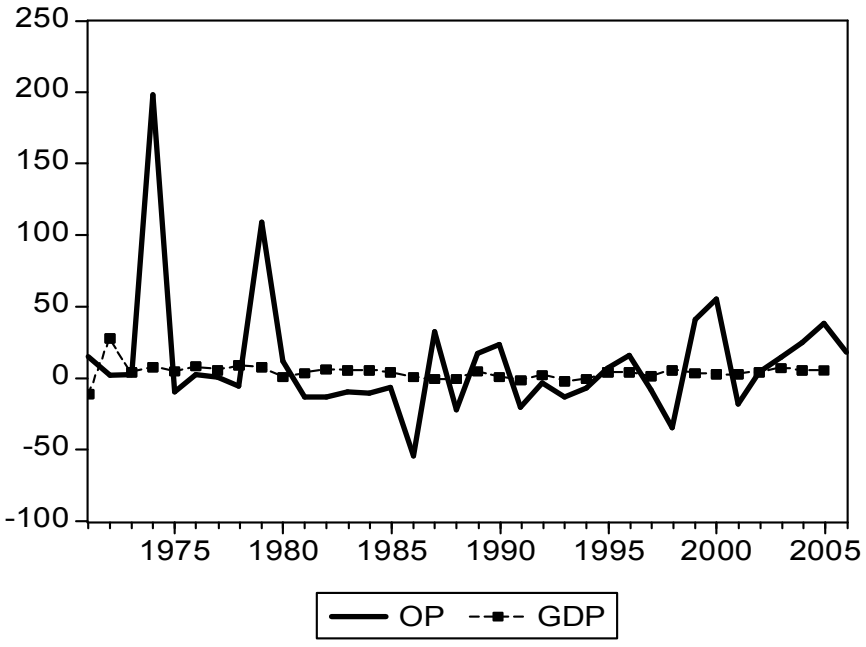

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم 06

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/14/09 Time: 19:54
Sample: 1971 2006
Included observations: 36
GDP=C(1)+C(2)*OP+C(3)*GI

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	2.255956	0.885682	2.547141	0.0157
C(2)	0.004954	0.019108	0.259256	0.7970
C(3)	0.339656	0.091580	3.708855	0.0008

R-squared	0.307811	Mean dependent var	3.740944
Adjusted R-squared	0.265860	S.D. dependent var	5.527457
S.E. of regression	4.736035	Akaike info criterion	6.027933
Sum squared resid	740.1909	Schwarz criterion	6.159893
Log likelihood	-105.5028	Durbin-Watson stat	2.631075

الملحق رقم 07

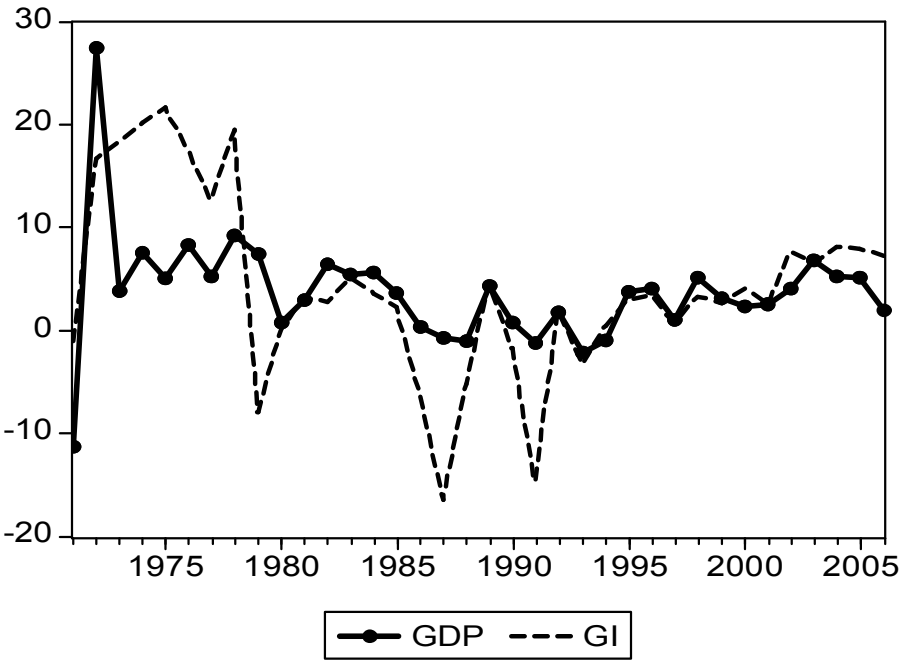

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم 08

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/14/09 Time: 20:00
Sample: 1971 2006
Included observations: 36
GDP=C(1)+C(2)*OP+C(3)*GI+C(4)*DV

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	2.788354	1.233820	2.259937	0.0308
C(2)	0.004690	0.019291	0.243121	0.8095
C(3)	0.328285	0.094203	3.484862	0.0015
C(4)	-1.019951	1.629138	-0.626068	0.5357

R-squared	0.316187	Mean dependent var	3.740944
Adjusted R-squared	0.252079	S.D. dependent var	5.527457
S.E. of regression	4.780279	Akaike info criterion	6.071314
Sum squared resid	731.2342	Schwarz criterion	6.247261
Log likelihood	-105.2837	Durbin-Watson stat	2.668077

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم 09

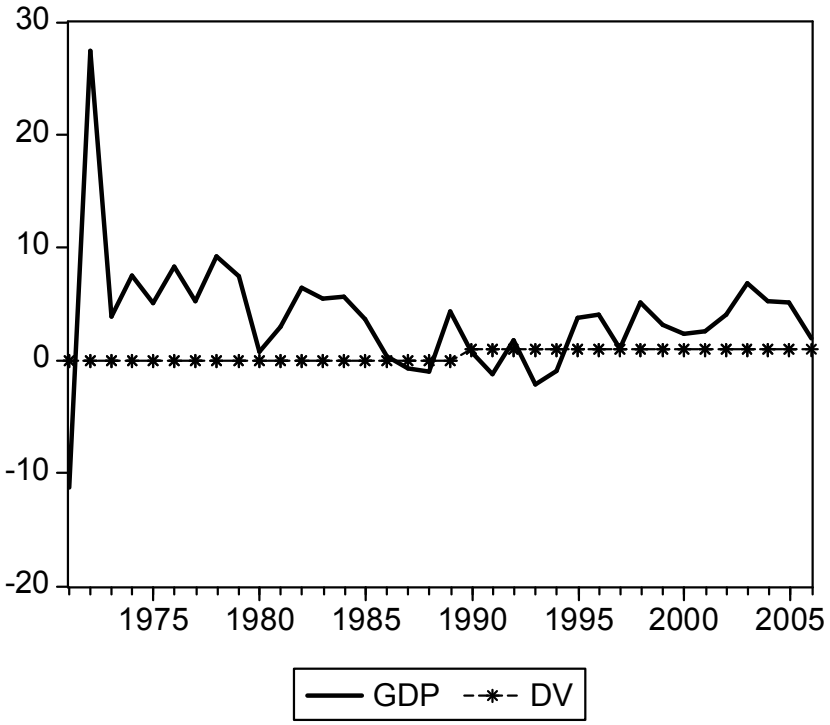

الملحق رقم 10

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/14/09 Time: 20:09
Sample: 1971 2006
Included observations: 36
GDP=C(1)+C(2)*EXPO+C(3)*FCONS+C(4)*OP

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.268976	0.376345	0.714707	0.4800
C(2)	0.488349	0.032572	14.99275	0.0000
C(3)	0.479585	0.058714	8.168115	0.0000
C(4)	-0.007797	0.007886	-0.988782	0.3302

R-squared	0.909018	Mean dependent var	3.740944
Adjusted R-squared	0.900489	S.D. dependent var	5.527457
S.E. of regression	1.743660	Akaike info criterion	4.054289
Sum squared resid	97.29126	Schwarz criterion	4.230236
Log likelihood	-68.97721	Durbin-Watson stat	2.480598

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملحق رقم 11

Dependent variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/28/09 Time: 14:18
Sample: 1971 2006
Included observations: 36
GDP=C(1)+C(2)*EXPO+C(3)*GI+C(4)*DV

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	2.129257	0.565783	3.763382	0.0007
C(2)	0.459188	0.041903	10.95845	0.0000
C(3)	0.224992	0.043684	5.150429	0.0000
C(4)	-1.596968	0.749592	-2.130449	0.0409

R-squared	0.855856	Mean dependent var	3.740944
Adjusted R-squared	0.842343	S.D. dependent var	5.527457
S.E. of regression	2.194735	Akaike info criterion	4.514439
Sum squared resid	154.1395	Schwarz criterion	4.690385
Log likelihood	-77.25990	Durbin-Watson stat	2.484146

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

:

الملحق رقم 12: سلاسل التحويل الاوليه وانواع الطاقه البديله

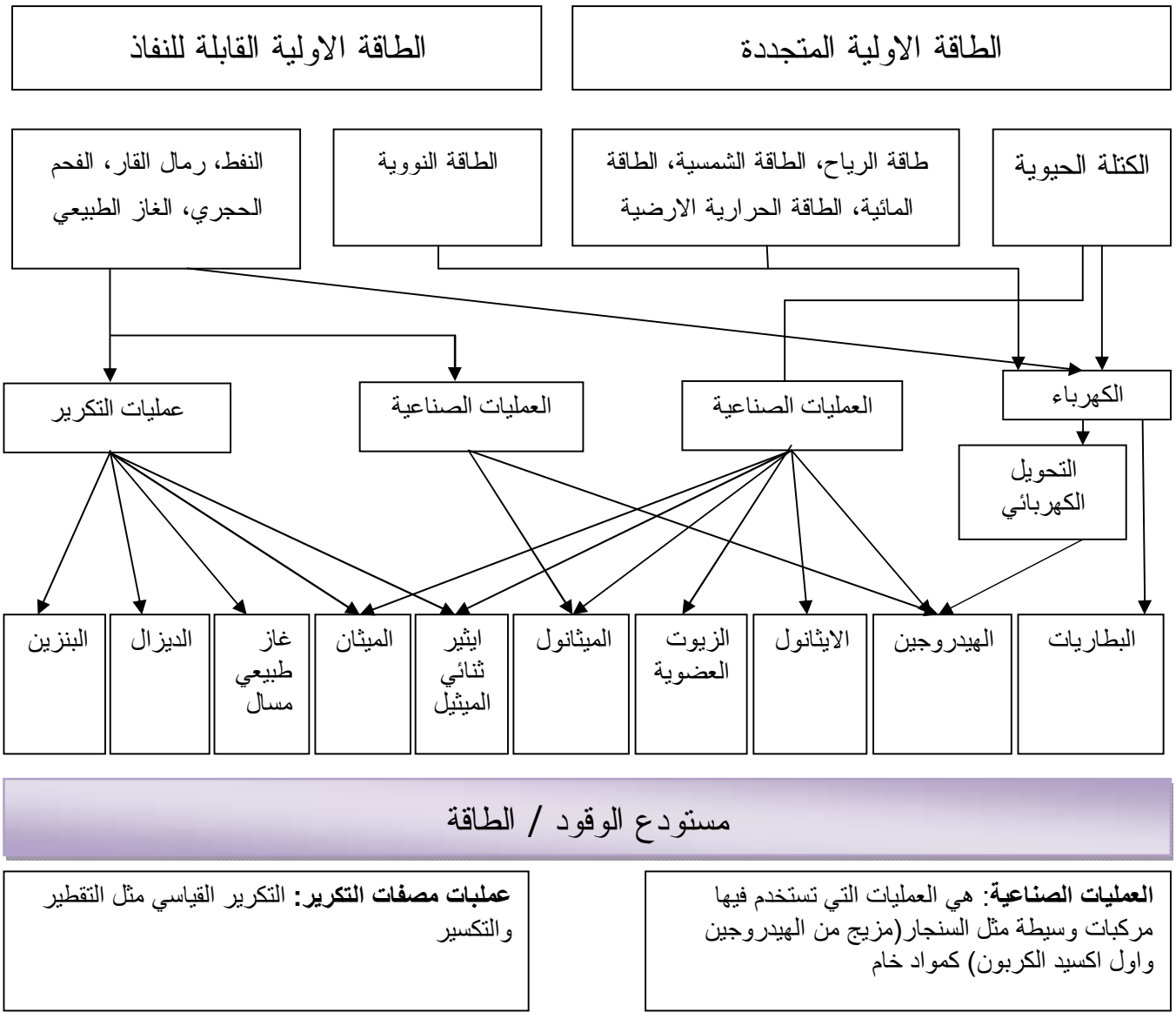

العمليات الصناعية: هي العمليات التي تستخدم فيها مركبات وسيطة مثل السنجار(مزيج من الهيدروجين واول اكسيد الكربون) كمواد خام

عمليات مصفات التكرير: التكرير القياسي مثل التقطير والتكسير

المصدر: المخاطر والغموض في اسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج، المؤتمر السنوي الثامن للطاقة ايام 19 و20 اكتوبر 2002، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، ابو ظبي، 2006، ص58.